

عندما تصبح العنصرية ديناً: عندما تصبح العنصرية ديناً

قراءة نقدية لوثيقة الحوثيين الفكرية زايد جابر

دراسة نشرت في سلسلة مقالات على صفحات جريدة الأهالي

قراءة نقدية لوثيقة الحوثيين الفكرية: عندما تصبح العنصرية ديناً

زايد جابر

من يقرأ الوثيقة الفكرية والثقافية التي نشرها الحوثيون بسعادة غامرة، سيجد أنها لم تأت بجديد، وإنما أكدت على إحياء "تراث" عنصري بغض تدثر بالدين طوال أحد عشر قرناً، وظن البعض أنه قد مات بإسقاط الدولة التي قام عليها وحتمته في نفس الوقت عام ١٩٦٢م.

وقد صنع الحوثيون ومن وقّع معهم على الوثيقة خيراً باختزالهم لهذا الفكر المذهبي والذي اعتبروه عقيدة وبرنامجاً لهم في بضع صفحات، إذ يسهل كثيراً على الباحثين معرفة برنامج الحوثي وأهدافه، وما من شك أن هذه الوثيقة بحاجة إلى قراءة نقدية وموضوعية وكشف جذورها وعلاقتها بمبادئ الإسلام ومذهب الإمام زيد وخطورة إحياء هذه الأفكار.. الخ، وهو ما سنحاول الإسهام به ولكن قبل ذلك ينبغي الإجابة على سؤال: لماذا ظهرت هذه الوثيقة الآن؟ وما هي خلفياتها ودوافعها وأهدافها، ولماذا لم يتحرج الحوثيون من نشرها، وكيف يعتبرونها مكسباً لهم؟

علماء صعدة والمذهب الهادي

قامت دولة الأئمة الهاديوية في اليمن على فكرة الاصطفاء الإلهي لذرية الحسن والحسين واحتكار الإمامة وقيادة الأمة سياسيا ودينيا فيهم وجعلوا ذلك من العقائد وأصول الدين التي جعلهم يكفرون ويحاربون من لم يؤمن بها أو يعارضها، وبعد نجاح ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م سقطت دولة الإمامة وبقيت الفكرة ولكن في حالة كمون وترقب في بطون الكتب وصدور عدد من العلماء الزيدية الذين استسلموا للأمر الواقع خصوصا بعد انتشار فكر الثورة والحرية والمساواة، بيد أن أفكار وتراث الإمامة بدأت تعود للظهور منذ سبعينيات القرن الماضي من خلال إعادة طبع كتب الأئمة وتدريسها في بعض هجر العلم ومعاقلة لدى الزيدية وخصوصا في صعدة، حيث استقر اثنان من كبار علماء الزيدية فيها (مجد الدين المؤيدي ويدر الدين الحوثي) وكانوا أكثر نشاطا وشعبية خصوصا مع وجود التحدي السلفي بعد إنشاء مقبل الوادعي مركز الحديث بدماج.

ومع إعلان الوحدة عام ١٩٩٠م والتي ارتبطت بالديمقراطية والتعددية الحزبية حاول بعض علماء الزيدية مسايرة العصر وركوب الموجة حتى لا يفوتهم القطار، حيث أصدروا بيانا هاما اعترفوا فيه بالنظام الديمقراطي وحق الشعب في اختيار حكاه بشرط الالتزام بالشورى والتداول السلمي للسلطة، ولم يقدموا نقدا جذريا لمبدأ حصر الإمامة في البطينين واعتبروا له ظروفه الخاصة. وأيا تكن المآخذ على هذا البيان إلا أنه قد مثل خطوة هامة وجريئة في المذهب الزيدي، إذ لم يجرؤ على نقد هذا المبدأ أحد من كبار علماء الزيدية المعترف بهم، باستثناء اجتهادات زيد الوزير التي كانت الأسبق والأكثر جرأة وعلمية من بيان علماء الزيدية، هذا البيان الذي وقع عليه عدد من علماء الزيدية في صنعاء وعلى رأسهم المنصور وعباس المؤيد وأحمد الشامي رفضه علماء صعدة وعلى رأسهم بدر الدين الحوثي باعتبار الإمامة وحصرها في البطينين عقيدة لا يجوز التخلي عنها وإن لم يتم تطبيقها لأسباب قاهرة كما هو اليوم.

حسين الحوثي وعلماء الزيدية

على الرغم من أن علماء وشباب الزيدية في صعدة وعلى رأسهم آل الحوثي كانوا في حزب الحق إلا أن فشلهم في انتخابات ٩٣م جعلهم يخرجون من الحزب ويتجهون نحو العمل الثقافي والفكري ونشر مبادئ الإمامة الهادوية وتفعيل منتدى الشباب المؤمن الذي تأسس عام ٩٢م وعلى الرغم من أن حسين الحوثي لم يكن على رأس المنتدى إلا أنه تمكن بسهولة من السيطرة عليه عام ٩٧م وإبعاد أمينه العام محمد سالم عزان فما دام الأخير ليس من آل البيت فهذا كاف لينفض الشباب من حوله مهما بلغ من العلم ويلتفوا حول "ابن رسول الله" كما كان يطرح نفسه!! ولكنه واجه صعوبة في ضم الشباب الذين يتبعون علماء زيدية كبار من آل البيت إذ ليسوا على وفاق معه سواء في صعدة أو خارجها، حيث أن حسين ليس عالماً بمنزلة أبيه أو منزلة هؤلاء لكنه عوض ذلك بتزكية والده الذي أعطاه الشرعية الدينية وظل يزكي كل اجتهاداته بما في ذلك الشعار والإعداد للجهاد.. الخ.

أخذ حسين الحوثي بعد ذلك يبيّن شرعيته في المحاضرات التي كان يلقيها على أتباعه حيث ركز اهتمامه على قضية الاصطفاء الإلهي وثقافة الغدير وولاية آل البيت وجهاد الأئمة واعتبر نفسه وريثاً لهؤلاء الأئمة وخصوصاً الإمام الهادي دون أن ينسى التعريض بمخالفته بما فيهم كبار علماء الزيدية القابعيين في مساجدهم والمكتفين بدروس علم الكلام المأخوذ من المعتزلة والذي اعتبره أحد أسباب ذلة الزيدية المعاصرة، وأن ذلك لم يكن منهج أئمة آل البيت والأمر الذي فاقم الخلاف بينه وبين كثير من علماء الزيدية، وفي حين استطاع بمساعدة والده احتواء الخلاف مع مجد الدين المؤيدي، فإن خلافه مع العلماء الآخرين ظل يتفاقم، الأمر الذي دفع هؤلاء العلماء عندما أدركوا أن مكانتهم لدى الشباب بدأت تهتز وبدأ حسين الحوثي يفرض نفسه كشخصية كارزمية لدى شباب الزيدية، إلى إصدار بيان -قبل الحرب الأولى عام ٢٠٠٤م بأيام قليلة- ردوا عليه الاتهام بمثله بل وأشد منه فإذا كان حسين الحوثي قد اتهمهم ضمناً بالتقاعد والخروج على منهج الأئمة في جهاد الظالمين حبا في الدنيا فقد اتهموه صراحة بالخروج كلية عن المذهب الزيدي والإساءة لكل أئمة آل البيت بدءاً من الإمام علي بن أبي طالب وإلى عصرنا هذا!!

وقد استغلت الحكومة وأجهزتها الإعلامية هذا البيان بعد اندلاع الحرب الأولى في يونيو ٢٠٠٤م مع الحوثي، وروجت له على نطاق واسع بما يفهم أن البيان صدر لتبرير الحرب مع أنه لم يكن له علاقة بما البتة، وعلى الرغم من أن العلماء الموقعين على البيان قد أصدروا بيانات لاحقة أكدوا فيها براءاتهم من الحرب وإدانتهم لها بل ودافعوا عن حسين الحوثي وزيديته، إلا أن البيان ظل ولا يزال حجة كثير من خصوم الحوثي الذين يؤكدون خروجه عن الزيدية، كيف لا وهاهم أكثر من عشرة من أبرز علماء الزيدية وعلى رأسهم محمد المنصور وحمود عباس المؤيد وأحمد الشامي وصلاح فليته -وحتى حسن زيد حشر نفسه بينهم- قد حذروا الأمة عموما وأبناء الزيدية خصوصا "من ضلالات المذكور -حسين الحوثي- وأتباعه وعدم الاغترار بأقواله وأفعاله التي لا تمت إلى أهل البيت وإلى المذهب الزيدي بصلة وأنه لا يجوز الإصغاء إلى تلك البدع والضلالات ولا التأييد لها، ولا الرضا "بها أو من يقولهم منكم فإنه منهم" وهذا براءة للذمة.. بحسب ما جاء في البيان.

هل خرج الحوثي عن المهادوية؟

أعتقد أن من أخذ كلام علماء الزيدية على ظاهرة إما أنه كان يعلم الحقيقة ولكنه يتجاهلها مستغلا هذا البيان أو أنه بالفعل يجهل حقيقة الحوثي ومغتر بعلماء الزيدية خصوصا مع هالة التعظيم التي تسبق الحديث عنهم معتقدا أنهم لا يمكن أن يقولوا غير الحق، والحقيقة أن علماء الزيدية كغيرهم من علماء المذاهب يسود بينهم الحسد والتنافس وأسباب دنيوية أخرى فيغفلوا ذلك بغلاف العقيدة والمذهب لتصفية حساباتهم الشخصية، فعلماء الزيدية لا يختلفون عن خصومهم من علماء السلفية الذين ما إن يختلفوا حول مسألة فرعية حتى يخرج بعضهم بعضا من السنة والسلف إن لم يكن من الإسلام، وهذا ما فعله علماء الزيدية مع حسين الحوثي، صحيح أن الأخير قد شن حملة على علماء الكلام وعلى علماء الزيدية الذين اكتفوا بتدريسه وقعدوا عن استعادة الريادة لآل البيت كما فعل أجدادهم بحسب كلامه، يمكن ذلك أن لا يعني أنه ضد أئمة آل البيت، ويمكن القول إنه قد أساء إليهم فعلا لكنه لم يسيء لعلي بن أبي طالب كما زعموا بل إنه يتعامل معه كمعصوم وبعلو واضح! حتى نقده لهم لم يكن سوى محاولة لثئيم على دعمه وتشجيعه على الجهاد واستعادة دور آل البيت كما صرح به كثيرا في ملازمه،

لقد كان يتقمص روح الإمام الهادي ويحاول تقليده حتى في انتقاده لآل البيت، فلقد انتقد الهادي آل البيت في عصره من الذين تقاعسوا عن نصرته لاستعادة ملكهم الضائع، حيث قال مخاطبا إياهم ومتحسرا لعدم مشاركتهم إياه هم الإمامة:

زَفَى النُّومَ عَن عَيْنِي هَمُّ مُضَاجِعٍ
وَحَطْبُ جَلِيلٍ * فَهُوَ لِنُومٍ مَازِعٍ

وَأَرْقَى أَن لَّا صَدِيقَ وَلَا أُخٍ
يُشَارِكُنِي فِيمَا تُحِبُّ مِنَ الْأَضَالِعِ

ثم يصف الحالة التي وصل إليها العلويون في حينه فيقول:

وَأَلَّ رُسُولِ اللَّهِ قَدَّ شَغَلَتْهُمْ
عُيُونٌ وَأَمْوَالٌ لَهُمْ وَفَرَاعٌ

وَحَقْدٌ وَإِحْيَاءِ الضُّعْفَاءِ بَيْنَهُمْ
وَلَمْ يُجْمَعُوا فِيهِ وَقَلَّ التَّطَاوَعُ

وَلَمْ يَطْلُبُوا إِرْثَ النَّبُوَّةِ بِالْقَدَا

وَلَمْ يَمْنَعُوهُ الرِّمَاحَ شَوَارِعُ

أَيَّ حَقِّهِمْ مُسْتَوْدَعًا عِنْدَ غَيْرِهِمْ

وَلَا بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَجَائِعُ

ثم يستشير فيهم الحمية ويمنيهم بملك عظيم إذا ما وقفوا معه وناصروه:

هَلُمُّوا إِلَى مَا يُورِثُ الْفَخْرَ وَالسَّيِّئَاتِ

فَمَا عَرَفَ قَوْمٌ أَمْوَهُمْ مِمَّنْ نَزَعُ

فَلَوْ عَضَلْتَنِي عَصْبَةً طَالَ بَيْتِي

لَهَا شَيْءٌ مِمَّ مَحْمُودَةٌ وَسَائِرُ

إِذَا مَلَكَوا الدُّنْيَا وَذَلَّ عُلُوهُمُ

وَلَمْ يَرْفِي رَوْضَاتِهِمْ وَهُوَ رَاتِعُ

لقد استلهم حسين الحوثي هذه المعاني ثم عبر عنها نثرا في ملازمه، لقد طرح نفسه الوريث الشرعي للهادي، وهو ما استثار حفيظة وربما حسد علماء أكبر منه سنا وأكثر منه علما رأوا أنه يسحب البساط من تحتهم مع أنه كان الأولى أن يرثوا لحاله لا أن يحسدوه، ورغم دفاعهم عنه في الحرب

واستنكارهم لمقتله إلا أن خلافهم مع أتباعه استمر خصوصا مع تولى أخيه الأصغر عبد الملك قيادة الجماعة وهو لا يمتلك شيئا من العلم أو الخبرة ولا يصل إلى مستوى حسين فضلا عن منافسي حسين، المفارقة أن كل طرف حاول أن يظهر نفسه على أنه وحده الحارس الأمين لتراث الهادوية وآل البيت بما في ذلك نظرية الاصطفاء الإلهي وحصر الإمامة في البطنين التي يفترض ان لا يفتخر بها أحد، لقد استغرب البعض مثلا كيف ذهب بدر الدين الحوثي في مقابلته مع صحيفة الوسط بعد الحرب الأولى للدفاع عن حصر الإمامة في البطنين واعتبار ذلك عقيدة وأن آل البيت لا يوجد من هو أتقى منهم وأصلح للحكم منهم وأن من ليس من آل البيت لا يحق له سوى الاحتساب فحسب. لم يكن هم بدر الدين ماذا سيقول خصومه عنه؟ وإنما كان يرد على منافسيه من آل البيت بل ومن آل الحوثي أنفسهم "عبد العظيم الحوثي مثلا" الذين كانوا يتهمون أتباع حسين بالتنازل عن هذه القضايا في بعض تصريحاتهم الصحفية، ورغم تأكيدات بدر الدين الحوثي وهو مرجعهم الديني إلا أن محاولات أبنائه تفسير كلامه وعدم تأكيدهم على هذا المبدأ عندما كانت الصحافة تخرجهم جعلت عبد العظيم الحوثي مثلا يتهمهم في مقابلته مع الأهالي قبل عامين بأنهم قد تخلوا عن مبدأ حصر الإمامة في البطنين وأنه وحده من ظل يجهر به ولا يخاف حتى أمام الرئيس المخلوع اليوم..

التصالح والتسامح الحوثي الزيدي

وجد منافسو الحوثي أنفسهم أمام حقيقة لم يعد بإمكانهم إنكارها فعبد الملك الحوثي وإن لم يصل إلى مستواهم علما إلا أنه أصبح قائدا لجماعة تسيطر على مناطق واسعة من الأرض، لقد أعطى لهم الأمل بإمكانية عودة الإمامة وإن بمسمى أنصار الله أو حتى الدولة المدنية إن اضطروا لتسميتها كذلك.

لهذا لم يجدوا بدا من حل خلافاتهم السابقة وخصوصا ما ورد في ملازم حسين وفتوى العلماء ضدها، لقد حدث ما يشبه التصالح والتسامح الذي حدث بين الطغمة والزمرة في الجنوب وتناسى الجميع خلافاتهم وصراعاتهم السابقة لمصلحة الجنوب الذي يضمهم جميعا، وهو ما حدث بين هؤلاء.

في وثيقتهم، حاولوا ردم الهوة وحل قضايا الخلاف عبر تبني القضايا التي كان يطرحها كل طرف وضمها جميعا للمذهب الزيدي، لقد أكدوا على ما كان خصوم الحوثي يأخذونه عليه من الشعار والعداء لأمريكا وإسرائيل وهو ما لم يألفوه من قبل، وما دام أن هذا الشعار والمنهج قد كانت ثمرته هذا التمكين فلا بأس أن يؤكدوا اليوم "أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد الظالمين والوقوف في وجه المستكبرين هو من أعظم الواجبات الدينية المفروضة على الناس أجمعين وأن المواالات لأولياء الله والمعادات لأعداء الله وعلى رأسهم أئمة الكفر المتمثلين في زماننا هذا في أمريكا وإسرائيل ومن أعانهم ووالاهم ووقف في صفهم - كما ورد في الوثيقة، كان هذا الطرح أهم مضامين ملازم حسين الحوثي وقد أصبح في الوثيقة على رأس مسائل أصول الدين الذي يؤمن به المجاهدون وبعض علماء الزيدية وأتباعهم، هذا عن جديد الحوثيين فماذا عن قديم العلماء وهو تعليم المذهب والذي سخر منه الحوثي ومن القائمين عليه، هنا جاءت الفقرة التالية بعد الحديث عن جهاد أمريكا وإسرائيل لتؤكد أن تعلم دين الله وتعليمه فرض من فروض الله، وأن للعلماء الربانيين العاملين منزلتهم التي أنزلهم الله بها؟" ولكن ماذا عن سخرية ونقد حسين الحوثي في ملازمه وهو ما يردده أتباعه للعلماء جميعا ومن ضمنهم بعض علماء آل البيت كما كان يقول؟

هنا تأتي الوثيقة بتبرير أو اعتذار غير مباشر للحوثي ومن اتهمهم وتحميل النقد لسواهم إذ نصت الوثيقة على أن "ما قد يقع من النقد للعلماء لا يقصد به علماء أهل بيت رسول الله وشيعتهم العاملين ولا علومهم وإنما من لا يرى وجوب الجهاد للظالمين ولا يوجب أمرا بمعروف ولا نهي عن منكر بل يرى السكوت وطاعة من لا تجوز طاعته" وهنا يجب أن يعلم الجميع أن أي نقد إنما هو لعلماء غير آل البيت خصوصا ممن لا يرى وجوب الجهاد للظالمين، أي جهاد الحوثيين، وإذا كانوا لم يروا ذلك جهادا إلا متأخرين، فإن تنزيههم والدفاع عنهم من الحوثيين جاء متأخرا أيضا، وباختصار يقول الحوثيون لهؤلاء العلماء كنا نتقدمهم لأنكم لم تكونوا ترون ما نقوم به جهادا، وعندما تغير موقفكم تغير موقفنا ولكن لا داعي لنبش الماضي ولنتفق على أن نقد الماضي كان لمن ليس منا آل البيت، وهذا يكفي لإقناع الأتباع، وعلى هذا المنوال تمضي الوثيقة لتؤكد على ما أجمع عليه أئمة المذهب الهادي في معظم القضايا وتعتبر

أن ذلك "عقيدة أبناء المذهب الزيدي عموماً ومن جملتهم المجاهدون وفي مقدمتهم السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي وبعض علماء الزيدية وأتباعهم"، بحسب ما ورد في الوثيقة التي يعتبرها الحوثيون نصراً لهم لأنها تؤكد أنهم جزء من الزيدية الهاشمية باعتراف العلماء أنفسهم الذين أخرجوهم عام ٢٠٠٤ م وما بعدها من الزيدية، ولهذا يعمل الحوثيون على نشر الوثيقة لأنها موجهة لأبناء المذهب الزيدي الذين تأثر بعضهم ببيان علماء الزيدية السابق.

قراءة نقدية لوثيقة الحوثيين الفكرية.. عندما تصبح العنصرية ديناً [٢]

الإثنين ٢٣ أبريل ٢٠١٢ م

زايد جابر

كان من الطبيعي أن تبدأ الوثيقة بأهم مسائل أصول الدين، وهي -بحسب الموقعين على الوثيقة-:

الإيمان بالله ورسوله وكتابه، وإمامة علي وسبطيه، ثم حصرها في ذريتهما إلى يوم الدين، وهي ما تعرف في كتب الأئمة بـ"التوحيد والنبوة والإمامة"، وستتناول هذه القضايا بالترتيب التي عرضتها الوثيقة، وسنبداً بقضية الإيمان بالله التي قد يظن البعض أن ما أوردته الوثيقة بشأنها ليس محل خلاف بين المسلمين، مع أن الأمر ليس كذلك، فالتفاصيل التي أوردتها الوثيقة تؤكد الخلاف العقائدي مع أهل السنة تحديداً، ولهذا الخلاف تبعات وتداعيات خطيرة امتلأت بها كتب التاريخ، ولا يزال أثرها قائماً حتى اليوم، وهو ما سنحاول إظهاره فيما يلي:

الإيمان بالله.. تلخيص عقائد المعتزلة:

لم يخرج النص الذي أوردته الوثيقة بشأن الإيمان بالله قيد أمثلة عن ما ورد عن الإمام القاسم الرسي والإمام الهادي وعبدالله بن حمزة وغيرهم من الأئمة، وهي أيضا عقائد المعتزلة - بغض النظر عن الخلاف حول من أخذ من الآخر - فالوثيقة تصف الله بأنه " .. لا تدركه الأبصار - لا في الدنيا ولا في الآخرة!!" وذلك خلافا لأهل السنة الذين يؤمنون برؤية الله يوم القيامة، كما تنص الوثيقة على أن الله لا تجوز عليه الأعضاء... والأيدي ونحوها، ولا تجوز عليه الحركة والسكون والانتقال، ولا يحويه زمان ولا مكان. وهو خلاف معتقد أهل السنة الذين يثبتون صفات الله كالسمع والبصر والعين واليد كما يليق بجلاله، وكذلك العرش والكرسي، وأن الله في السماء وكل ما ورد بشأنه نص دون تعطيل أو تمثيل.

كما تحدثت الوثيقة عن صفة "العدل" وهي أحد الأصول الخمسة للمعتزلة، حيث نفوا نسبة أفعال الكفر والفسوق والعصيان إلى الله، ونسبوها إلى الإنسان، وهو ما رفضه أهل السنة الذين يقولون أن الخير والشر من الله، لقوله تعالى: ((وَإِنْ تَصِيبَهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تَصِيبَهُمْ شَرٌّ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَلِيلًا)) [النساء: ٧٨].

وأخيراً: نصت الوثيقة على أصل الوعد والوعيد، والذي يستلزم أن النار مستقر ومثوى للعصاة خالدين مخلدين فيها، وأن لا شفاعة لأهل الكبائر، وهو على النقيض من عقيدة أهل السنة الذين يرون أن من مات مصراً على المعصية فأمره إلى الله، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، ما لم يكن مشركاً؛ لقوله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ)) [النساء: ١١٦]، وأنه سيخرج من النار بإيمانه، وأن الشفاعة لأهل الكبائر. هذه الخلافات العقدية جعلت أهل السنة يطلقون على المعتزلة:

"المعطلون" لأنهم عطّلوا النصوص، في حين سماهم المعتزلة وكذلك الزيدية الهادوية، المشبهمة؛ لأنهم يشبهون الله بخلقه في إثباتهم للصفات والرؤية، مع أن أهل السنة قيدوا ذلك بقولهم: "من غير تكييف ولا تمثيل" وقولهم عند ذكر صفات الله: "كما يليق بجلاله".

وسموهم كذلك "القدرية"؛ لأنهم نسبوا جميع الأفعال إلى الله، والمفارقة أن أهل السنة قد سموهم بالاسم هذا نفسه لأنهم ينكرون القدر، كما سمو أهل السنة "المرجئة"؛ لأنهم لا يجزمون بعذاب المؤمن العاصي ولا يقولون بتخليده في النار، وإنما يرجون أمره إلى الله.

لوازم العقيدة: تكفير الأئمة لمعارضهم:

قد يتساءل البعض: ما المشكلة إن أكد الحوثي ومن معه تمسكهم بعقائد ورثوها عن أجدادهم؟ وهل تريدون منهم التخلي عنها واتباع العقيدة الطحاوية للطحاوي أو "التدمرية" لابن تيمية؟

والجواب: لا، بكل تأكيد.

ولسنا بمقام المقارنة بين عقائد الطرفين وأيهما أصح؟ لكن ما يهمنا هنا هو لوازم هذه العقيدة، وهي تكفير من لم يؤمن بها، إن ما أوردته الوثيقة مأخوذ بالنص من كتب أئمة الهاديوية، وعلى رأسهم الإمام الهادي وعبدالله بن حمزة وغيرهما، وهؤلاء الأئمة يحتلون مكانة مقدسة عند موقعي الوثيقة، بل إنهم قرنوا الإيمان بإمامة هؤلاء بالإيمان بالله ورسوله - كما سنرى في العدد القادم - وهؤلاء الأئمة قد كفروا من خالف عقيدتهم، وهم غالبية الأمة، أهل السنة والذين وصفوهم بالجبرية والحشوية والمشبهة والمرجئة.

فها هو الإمام الهادي يقول عن مثبتي الصفات - وهم أهل السنة كما مر معنا - "اعلم رحمك الله أن هذه الفرقة من المشبهة قوم عند الله أكذب الكاذبين وأخسر الخاسرين، ولأقسمت يميناً بالله عز وجل أن

الواحد منهم يرى أنه على شيء، ليصلي ويصوم ويتنفل وإن قلبه ليحكي له بعده من الله تبارك وتعالى، وأنه لا يتقرب من الله أبدا ولا يزداد بكثرة عمله إلا بعدا، وإن قلبه لنافر من الله سبحانه" (١)

وكان يرى أن ذبيحة من يقول برؤية الله يوم القيامة - وهم جمهور أهل السنة كما مر معنا - تعد من الذبائح المحرمة، بل وقرنها بذبائح اليهود والنصارى والمجوس، حيث يقول "يحرم من الذبائح ست: ذبيحة اليهودي...، وذبيحة المشبه به لأنه يقول: أنه يعبد الذي يقع عليه بصره يوم القيامة" (٢).

وينفي العلامة الزبيدي المعاصر أحمد بن لطف الديلمي في كتاب قدم له وأثنى على مضمونه العلامة محمد المنصور -عضو مجلس الإفتاء- والعلامة محمد بن أحمد الكبسي -عضو المحكمة العليا- واعتبروه القول الفصل في مذاهب أهل البيت؛ ما ذهب إليه بعض أهل السنة المعاصرين الذين أرادوا التقرب من مذهب الهادوية واعتبروه الأقرب إلى أهل السنة، وزعموا أن تكفير الهادي إنما كان للروافض فقط، حيث يؤكد فعلا أن الإمام الهادي قد كفر الإمامية الراضية، ولكنه يساءل هؤلاء: "ما رأيكم في حكم هذا الإمام نفسه فيمن يخالف في أصول الدين كالجبر والتشبيه والقول بالقدر، وهم هؤلاء الذين يسمون أنفسهم أهل السنة، هل حكمه حق على الفريقين"، وبعد أن يورد نصوص الهادي في تكفير أهل السنة يؤكد "وأما رأي الإمام الهادي يحيى بن الحسين في المجبرة والمشبهة وأتباعهم فهو رأيه ورأي سائر العترة الطاهرة عليهم السلام" (٣).

لوازم التكفير: استباحة المعارضين:

لم يكن أئمة الهادوية وحدهم من كفروا مخالفيهم في العقيدة، وهو ما يجب أن ينتقد من أي مصدر كان، بيد أن هناك فرقا جوهريا بين التكفير لدى المذهب الهادي والتكفير لدى الفرق الأخرى، فالتكفير لدى هذه الفرق ظل في بطون الكتب، باستثناء ما حاوله بعض الحكام -غير العلماء- استخدامه لتصفية

خصم أو أكثر، على خلاف أئمة الهادوية فقد كانوا -علماء وحكام- يكفرون ثم يستبيحون دم المخالفين -وهو ما لم يقل به غيرهم- ثم ينفذون باعتبارهم أئمة، ويمكن أن نشير إلى بعض مآسي التكفير والاستباحة لدى الأئمة، وهي:

١- الإمام عبدالله بن حمزة ومأساة المطرفية:

المطرفية فرقة من الزيدية الهادوية، لم تخرج عن المذهب الهادوي قيد أنملة كما يؤكد زيد الوزير، كما أنها لم تخرج على الإمام عبدالله بن حمزة (ت: ٦١٤هـ، ١٢١٧م) وإنما اختلفت معه حول قضية خلافية تتعلق بخلق الأصول والفروع، وما أودع الله من تأثير في الطباع.. الخ، وقد كفر الإمام ابن حمزة المطرفية بالإلزام، وهو "إلزامهم على ما يقول به ما لا يقولون به" وقد خالف الأئمة من قبله الذين كفروهم فقط، ولكن لم يستبيحوا دماءهم، لكنه بعد أن كفرهم استباح دماءهم وأموالهم وسبى نسائهم وهدم مساجدهم وأحرق كتبهم ومحاكل آثارهم، فهل تقارن هذه المأساة بأي مأساة نالتها الفرق الأخرى على يد أهل السنة؟!!

لقد حاول الأستاذ زيد الوزير مقارنة ما حدث للمطرفية على يد الإمام عبدالله بن حمزة، بما حدث للمعتزلة على يد المتوكل العباسي الذي قرب أهل السنة ونكل بخصومهم، فوجد أن الفرق شاسع، حيث يقول: "إن ما أصاب المطرفية كان أشد عنفا وقسوة، فالمتوكل لم يستبح دماء المعتزلة بصورة جماعية، بل صادر كتبها وسجن قادتها ومنع تدريس كتبها وحرّم الاجتهاد، وهم قد عادوا بعد حين، ثم منعوا ثم عادوا، أي أنهم لم يتعرضوا للإفناء، بينما قتل المتطرفيون بصفة عامة وقاسية، واختفت كتبهم حتى اليوم..، إذ أن ما حدث لهم ليس فقط منعا لأفكارهم وقتلا لبعض زعمائهم بل إبادة كاملة لهم ولكل من يواليهم، ولقد بلغت حمى القتل حداً مفرجا عندما لفت عاصفتها الهائجة النساء اللاتي سكنت بمحض الصدفة في قرى المطرفية ولسن على اعتقادهم، فاعتبر الحكم بسبي المطرفيات ساري المفعول عليهن بحكم الحوار... (٤)."

وهو يشير بذلك إلى الفتوى الشهيرة لعبدالله بن حمزة عندما سئل عن حكم المرأة التي تسكن قري المطرفية، وهي لا تعرف اعتقادهم، هل يجوز سبها؟ فأجاب: "إن حكمها حكمهم، لأن الظاهر من حال نساء أهل تلك البلاد أنها لا تخالفهم وإن خالفت واحدة، فإنما يكون نادرا ولا حكم للنادر" (٥).

٢- مأساة أهل السنة في صنعاء:

لم تكن المطرفية وحدها ضحية تطرف هذا الإمام، فقد قرن المؤرخون مأساة المطرفية بمأساة أهل السنة في صنعاء، الذين سماهم ابن حمزة الجبرية والمشبهة واستباحهم كما استباح المطرفية؛ لأسباب عقدية بحتة، جاء في تاريخ بني الوزير، بعد الحديث عن عدم اكتفاء عبدالله بن حمزة في اعتقاد الكفر دون المحاربة في خصومه "... بل جعل حكمهم -أي: المطرفية- حكم "الحريين"، واستحل دماءهم وأموالهم وخرب ديارهم ومساجدهم، وحكم بأنها مساجد ضرارية، وكذا حكم بذلك على "المجبرة" واستباح نساءهم وسباهم "بالمهجم" وأم ولده سليمان من سبايا المهجم" (٦).

لقد كان أهل صنعاء سنة، وهم في نظره من المجبرة المشبهة، وزادوا على ذلك أن كانوا تحت حكم الأيوبيين، وهم كفار تأويل ومن كان تحت حكمهم فحكمه حكمهم، وهكذا جهز جيشا بقيادة أخيه الأمير يحيى بن حمزة وأباح له صنعاء التي دخلها بالفعل وقتل رجالها "وسبى ستمائة سبية من نساء صنعاء، واقتسموهن في قاع طيسان" (٧).

وعندما استنكر الناس سبي نساء المسلمين قال عبدالله بن حمزة "أما النساء فنحن الآمرون به" ثم ذهب يؤصل لفعلته الشنيعة، فألف كتابا بعنوان "الدرة اليتيمة في أحكام السبايا والغنيمة" حيث أكد على شرعية ما قام به، وأنه لم يخرج عن ما أفتى به أئمة أهل البيت من قبله، حيث قال "وأما حكايتنا عن القاسم والهادي والناصر بأن دار المجبرة والمشبهة دار حرب فهي من أجلى الحكايات وأوضح الروايات..

ولا يختلفون أن هذا هو رأي الأئمة الثلاثة عليهم السلام في المحبرة القدرية والمشبهة الجبرية، ويغزوهم ليلاً ونهاراً ويختطفون ذراريهم سرا وجهراً، ويبيعونهم في أسواق المسلمين ظاهراً" (٨).

إن من يقرأ هذا الكلام يشعر أنه أمام منهج وسلوك قطاع طرق، لا أصحاب رسالة جاءت رحمة للعالمين، ومع ذلك يزعم عبدالله بن حمزة إن ما فعله والأئمة الذين ذكرهم، إنما هو تنفيذ لحكم صاحب الرسالة -حاشاه من هذا الظلم- حيث يقول: "وقد كفت الإشارة من محمد بن عبدالله عليه السلام، ولا جرم لنا إلا أننا فصلنا ما أجمل، وشرحنا ما علل، وقد بينّا عذر الأئمة في تبيين أحكام الجبر والتشبيه، ومن نحاً نحوهم من الفرق الكافرة" (٩).

٣- مأساة الشوافع في جنوب اليمن:

نظراً للمكانة التي يحتلها عبدالله بن حمزة لدى أتباع المذهب المهادوي فقد ظل قدوة -سيئة- للأئمة من بعده، فهاهو الإمام المتوكل على الله إسماعيل (ت: ١٠٨٧ هـ - ٦٧٦ م) في القرن السابع عشر الميلادي يعتبر أبناء جنوب وشرق اليمن "الشوافع" كفار تأويل، خصوصاً وقد حكمهم الأتراك -وهم في نظره كفار تأويل أيضاً- وقد جعل أرضهم خراجية -كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم في أرض خيبر- وهي التي ظلت أرض "عشرية" منذ اعتناق أهل اليمن للإسلام طوعاً، حتى مجيء القاسم إليها، وحين اعترض عليه بعض العلماء رد عليهم بالقول "...إن المحبرة والمشبهة كفار... وأنه يدخل في حكمهم من والاهم واعتزى إليهم، ولو كان معتقده يخالف معتقدهم! وأن البلد التي تظهر فيها كلمة الكفر بغير جوار كفرية، ولو سكنها من لا يعتقد الكفر ولا يقول بمقالة أهله، هذه الأصول معلومة عندنا بأدلتها القطعية، ومدونة في كتب أئمتنا وسلفنا، ولا ينكر ذلك عنهم أحد ممن له أدنى بصيرة ومعرفة بمصنفاتهم!! "الأزهار" وغيره" (١٠).

ولم يكتف هذا الإمام "إسماعيل" بتحويل أراضي اليمنيين الشوافع إلى أراضي خراجية، وإنما عمل على نهب أموالهم بطرق أخرى، حيث فرض عليهم ضرائب ورسوم بمسميات عدة، فهناك ضريبة على الشخص الذي يصلي "مطلب الصلاة على المصلي" وضريبة التبغ "التنباك"، وضريبة "الريح القرو"، مطلب "الرياح"، أو رسم الرصاص "الطلقة"، ورسم مائدة الأمير "مطلب سفرة الوالي"، ورسم العيدين "جعل العيدين...!!!" (١١).

باختصار، لقد كان يرى أنه يكفيهم أنه لم يستحل دماءهم كما فعل ابن حمزة، أما أموالهم فقد استباحها وألّف كتاباً بعنوان "إرشاد السامع إلى جواز أخذ مال الشوافع"!!.

الكارثة أنه كان يعتبر ما يقوم به إرضاءً لله، ولهذا كان يقول لمن كانوا يأتون إليه شاكين باكين من جور تلك الضرائب ونهب الأموال: "إن الله سيؤاخذني فيما أبقيت لكم وليس فيما أخذت منكم" (١٢)!!!؟

لقد وزع أراضي الجنوب إقطاعيات على أبناءه ومقربيه، وظل الغضب مكتوماً لدى أبناء تلك المناطق حتى ضعف حكم الدولة القاسمية، فانفصلوا عنه وعن شمال اليمن بالكامل، وكان ذلك بداية الانفصال بين شمال اليمن وجنوبه في العصر الحديث، والذي عمّقه -فيما بعد- الاحتلال البريطاني والحكم الإمامي الحميدي "نسبة لآل حميد الدين"!

بدر الدين الحوثي، والدفاع عن التكفير والاستباحة:

قد يتساءل البعض: وما علاقة الحوثيين اليوم بهذا التراث؟ أليس من الجائر أنهم ينتقدوه كما فعلت الجماعات الدينية الأخرى بتراثها؟

أتمنى لو كان الأمر كذلك، لكن الواقع -للأسف- يؤكد أنهم يقصدون هذا التراث لأنه جاء -بزعمهم-
ممن فرض الله إمامتهم وطاعتهم كما تؤكد الوثيقة، وما يزيد المخاوف أن العلامة بدر الدين الحوثي -
الأب الروحي لجماعة الحوثيين- والذي كان المؤهل لأي مراجعة أو نقد هو من أشد علماء الزيدية
الهادوية تمسكاً وتزكية ودفاعاً عن هذا التراث البائس، وخصوصاً تراث الإمام عبدالله بن حمزة، فعندما
فتح الأستاذ زيد الوزير ملف مقتل المطرفية في مجلة المسار، وأبدى تعاطفاً مع مأساتهم استفز ذلك بدر
الدين الحوثي، واعتبر -في تعقيبه على مقالة الوزير- أن من أظهر الخلاف في شأن المطرفية في هذا
الزمن إنما هم -بحسب قوله- "بعض النواصب؛ ليتوصلوا إلى ذم وتحقير بعض أئمة الهدى، وتبع
النواصب واغتر بكلامهم من ليس مثلهم، فرأيت أن تنزيه المطرفية والجزم ببراءتهم يعني الطعن في الإمام
عبدالله بن حمزة عليه السلام، وإلحاقهم له بأهل التعصب المذهبي، ومن عرف الحقيقة عرف براءته من
ذلك... " (١٣).

ولم يقدم الحوثي شيئاً ذا قيمة علمية في الدفاع عن عبدالله بن حمزة سوى أنه من أئمة الهدى وآل البيت،
فما يفعله هو الصواب حتى لو قتل الرجال وسبى النساء وهدم المساجد، وبيوت مؤمنين أظهار لم يخرجوا
عن مذهبه، فضلاً عن الإسلام!

وقد مارس الحوثي -كعادة الأئمة المتعصبين- الإرهاب الفكري على كل باحث عن الحقيقة، إذ لا يبرئ
الضحية إلا ناصبي، خصوصاً إذا كان سنياً وغير هاشمي، أما إذا كان هاشمياً وزيدياً -كزيد الوزير- فهو
من المغرر بهم، لقد رد زيد الوزير بدراسة تفصيلية أكد فيها أن ما نقله خصوم المطرفية عنها ليس فيه
بحال لتكفيرهم، وإنما كفروهم -كما صرحوا بذلك- بالإلزام، والذي يشبهه كما قال زيد الوزير بحق منطق
محاكم التفتيش الأسبانية، أي: إلزام الناس بالاعتراف بما يريد القاضي من أجل إدانة المتهم!!

وحاول زيد الوزير البحث عن أقوال بعض الأئمة الذين رفضوا التكفير بالإلزام، لكن العلامة بدر الدين الحوثي يرفض اجتهادات الوزير وغيره ما دامت ستخطئ إمام الهدى عبدالله بن حمزة!

لقد ذهب -في تعقيب آخر- للدفاع عن المبدأ التكفيري الخطير: التكفير بالإلزام، بل وضرب مثلاً على ذلك ببعض عقائد أهل السنة الذين يسميهم المشبهة، حيث قال ما نصه: "أما التكفير باللازم فينبغي فهم معناه أولاً، ومعرفة اختلافه في الحكم، وذلك أن القائل مثلاً بالتشبيه، وهو يشهد أن لا إله إلا الله، يلزمه أن يعبد ويوحد غير الله، لاعتقاده أن الله هو ذو صورة، طويل عريض ذو يدين ورجلين وأعضاء كأعضاء الحيوان!!، فهو يعتقد أن صاحب الصورة المذكورة هو الله، ولذلك فهو يعبد غيره، واللازم في هذا واضح، وإن كان يجمله ويعتقد أنه يعبد الله فتكفيره غير بعيد!!" (١٤).

وإذا كان هذا هو موقف العلامة الحجة بقية البقية.. الخ ما يصفونه به، فهل نتوقع موقفاً مخالفاً تجديدياً من ابنه عبد الملك الذي لا يستحق أن يطلق عليه وصف التلميذ الناجح بله الأستاذية!!

رفض تجزئة التكفير:

أمام ضخامة التراث التكفيري للهادوية يتعجب المرء من إصرار بعض علماء ومثقفي أهل السنة على نسب ما ورد في ملازم حسين الحوثي من تكفير إلى الرفضة الاثني عشرية، لقد بحث الحوثيون -ولا زالوا- عن دعم مادي ومعنوي من "الرفضة الاثني عشرية" لكنهم لم يكونوا بحاجة إلى دعم "تكفيري!!" لأن لديهم مخزون استراتيجي ورثوه كابراً عن كابر، يكفي لتكفير الأمة كلها إلى يوم الدين!! ويزداد العجب -والعتب- عندما نجد هؤلاء ينقلون بحفاوة بالغة تكفير الإمام الهادي -والأئمة من بعده- للرفضة الاثني عشرية، ويترضون على الهادي ويترحمون عليه عندما يذكرون حديثه الذي يزعم روايته عن أبيه عن جده عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: "يا علي إنه سيخرج قوم في آخر الزمان

يقال لهم "الرافضة" فإن أدركتهم فاقتلهم، فإنهم مشركون، فهم لعمرى شر الخلق والخليقة!! وهم يعلمون قبل غيرهم أن الحديث الذي استند إليه الهادي لا يساوي - في ميزان النقد الحديثي لأهل السنة - المداد الذي كتب به!!

فالحديث ذكره ابن الجوزي في "الموضوعات" وابن عراق في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشيعية والموضوعة "والسيوطي في "الآلئ" والشوكاني في "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" وغير هؤلاء كثير، لقد كنت أتمنى على هؤلاء العلماء أن لا تطغى عليهم عاطفة الكره والخصومة للشيعية الاثني عشرية، وأن يلتزموا معهم الإنصاف، ويكون لهم في ابن تيمية قدوة، فقد جادلهم واختلف معهم وردوده على الاثني عشرية معروفة، لكنه مع ذلك لم يكفرهم بإطلاق، بل اشترط لذلك الاعتقاد بتحريف القرآن أو الطعن في عرض أم المؤمنين عائشة أو نحو ذلك مما اتفق عليه المسلمون، ولم يلجأ إلى تصحيح أحاديث موضوعة في ذمهم، وإنما قال "لا يصح في تكفير الرافضة حديث".

قد يرد هؤلاء إنما أرادوا تذكير علماء الزيدية بما يؤمنون به، لكن فاتهم أن علماء الزيدية يؤمنون بأحاديث وأحكام الهادي جميعاً، والهادي يكفر أهل السنة كما يكفر الرافضة، وهذا ما رد به العلامة أحمد بن لطف الديلمي على الشيخ محمد المهدي والأستاذ محمد الخضر اللذان استدلا بالحديث في كتابهما (١٥). فبعد أن أورد استدلالهما بأقوال الهادي في تكفير الرافضة قال: "... على أن إمام أئمة الهدى الميمون، الهادي عليه السلام ومن قبله ومن بعده من أئمة الهدى وسفينة النجاة، كما يكفرون الرافضة كما نُقل عنهم، فهم يحكمون على من نسب قبائحه وفضايعه إلى الله، وقال "هي من فعل الله" يحكمون عليهم بأنهم مجوس هذه الأمة، لما صح عن جدهم عليه وعليهم الصلاة والسلام "القدرية مجوس هذه الأمة" .. كما أن الأئمة الهداة صلوات الله عليهم يسمون المجسمة "الذين جؤزوا حلوله في مكان أو كونه على العرش أو الكرسي" أو المشبهة "الذين يجوزون رؤيته عز وجل" بأنهم كفار تأويل، حتى أن الهادي إلى الحق عليه السلام حرم أكل ذبائحهم ومنع من دخولهم في آية الظهار، لأن نصها "الذين يظاهرون منكم" .. (المجادلة: ٢)، فهل حكم هؤلاء الأئمة جائز على الرافضة وعلى غيرهم - وهو حكم حق في الجميع - أم أنهم أصابوا في حكمهم على خصمكم وأخطئوا في الحكم عليكم؟

ويؤكد المؤلف بل ويجزم "أن حكم الهادي وغيره من الأئمة على الجميع هو موافق لحكم جدّهم عليه وعليهم صلاة الله وسلامه" (١٦).

تكفير رافضي التكفير!!

لقد رفض الديلمي، منطلق المعتدلين الذين فقط أبدوا رضاهم وإيمانهم بتكفير الهادي للثاني عشرية، وسكتوا بل وأنكروا أن يكون للهادي حكم وتكفير لأهل السنة! ولكن ماذا عن من يرفض تكفير الهادي للطرفين، وهو الموقف الذي سلكه الشيخ مقبل الوادعي رغم رفضه وكراهيته للرافضة، لكن وفاءه لمنهج الحديثي جعله يرفض حديث الهادي في تكفير الثاني عشرية؟ لقد استفز ذلك المؤلف الديلمي، ويتعصب سلالي مقيت أثني على كل ما طرحه الهادي واعتبره حكم الله ورسوله، ثم قال "ولذلك فقد وقع من بعض أهل الزيغ -وفي الهامش قال: المقصود مقبل الوادعي- المجاهرة ببغض الهادي إلى الحق عليه السلام، وهم بإخراجه من قبره.. ولا شك أنه يصدق عليه ما قيل في باغض يحيى بن عبدالله عليه السلام:

أفرغ الملعون في

آل رسول الله حقدّه

وغدا يشتم يحيى

في كتاب قد أعدّه

فهو لا يشتم يحيى

إنما يشتم جدّه!

وقد عجل الله أخذه بعبره، ورجع أكثر تابعيه إلى الحق، على أنه منحدر من فصيلة محبة لآل بيت النبوة، بل من لواء محب، وهو لواء صعدة، لكنه تأثر بالأفكار النجدية واستمالته عطاياهم كغيره" (١٧). أ.هـ
كلامه

فتأمل أخي القارئ هذا التعصب السلالي والمذهبي المقيت من رجل من كبار علماء الزيدية، وأثنى على كتابه علماء آخرون كبار، كالمنصور والمؤيد والكبسي، إنه يؤكد تكفير الهادي لأهل السنة القدامى والمعاصرين، ألا تراه يخاطب المهدي والكبسي، ويريد من أهل السنة أن يقبلوا تكفيرهم ويؤمنوا به؟ فإذا تجاهلوه أو سكتوا عنه أو نفوه كالمهدي وغيره فهم ممن يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض، أما إذا تجرأوا ونقدوه كمقبل الوادعي فهم ملعونين وليسوا أعداء الهادي وإنما أعداء جدّه!!

فإذا كان هذا هو موقف الراسخين في العلم فيا ترى ماذا سيكون موقف عبدالملك الحوثي الذي لا يستحق صفة الطالب المجتهد دعك من الأستاذية والاجتهاد".

إن ما يجري من قتال عنيف للحوثيين في دماج وحجة ليس ببعيد عن هذا الشحن العقائدي التكفيري، للمشبهة والجبرة والقدرية الذين هم شر من الجوس في نظرهم، والذين يقولون صراحة أن المقصود بهم أهل السنة!!

وتزداد المأساة والخوف من المستقبل الذي توجته وثيقة الحوثيين عندما يجعلون الإيمان بإمامة هؤلاء التكفيريين والطغاة جزءاً من العقيدة وأصول الدين، مثله مثل الإيمان بالله عز وجل، وهذا سيكون موضوع مقالنا القادم إن شاء الله.

(١) انظر: المجموعة الفاخرة للإمام الهادي يحيى بن الحسين، تحقيق علي أحمد الرازحي، (ص: ٥٧).

(٢) المرجع السابق، (ص: ٢٨٩).

(٣) العلامة أحمد لطف الديلمي "كشف النقاب عن مذهب قرناء الكتاب، الطبعة الأولى ٢٠١٠م، (ص: ٥٠، ٥٢).

(٤) زيد الوزير.. "حوار عن المطرفية الفكر والمأساة"، كتاب المسار (٢)، إصدار مركز التراث والبحوث اليمني، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م، (ص: ٧-٨).

(٥) انظر نص الفتوى في: المجموع المنصوري، تحقيق عبدالسلام الوجيه، إصدار مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، الأردن، ج ٢، (ص: ١٩٦).

(٦) زيد الوزير، مرجع سابق، (ص:١٧٢)، نقلا عن كتاب "تاريخ بني الوزير".

(٧) انظر إسماعيل الأكوخ في ترجمة "عبدالله بن حمزة" في "هجر العلم ومعاقله" ج ٣، (ص:١٢١١).

(٨) مجموع رسائل الإمام عبدالله بن حمزة (ص:١٠٧-١٠٨).

(٩) نفس المرجع.

(١٠) انظر، يحيى بن الحسين القاسم "بهجة الزمن في تاريخ حوادث اليمن" تحقيق أمة الغفور عبد الرحمن الأمير، (ج ١، ص:٢٨٩-٢٩٠).

(١١) انظر: سلوى سعد سليمان الغالي "الإمام المتوكل على الله إسماعيل القاسم" الطبعة الأولى ١٩٩١م، (ص:١٦٦).

(١٢) انظر: عبدالإله بن علي الوزير "طبق الحلوى وصحائف المن والسلوى"، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء ١٩٨٦م، (ص:٣٢٥).

(١٣) انظر مقالة العلامة بدر الدين الحوثي في كتاب "حوار عن المطرفية.." مرجع سابق، (ص:٢٥).

(١٤) المرجع السابق، (ص: ٢١٠-٢١١).

(١٥) هو كتاب "نظرة الإمامية الاثني عشرية إلى الزيدية بين حقيقة الأمس وتقية اليوم" لمؤلفه محمد الخضر، وقدم له الشيخ محمد المهدي، مقدمة طويلة استغرقت ٤٠ صفحة.

(١٦) العلامة أحمد بن لطف الديلمي في كتابه "الزيدية بين محب غال ومبغض فال" (ص: ٣٠-٦٠)، والكتاب رد على الكتاب السابق للخضر والمهدي.

(١٧) المرجع السابق، (ص: ٣٧).

قراءة نقدية لوثيقة الحوثيين الفكرية: عندما تصبح العنصرية ديناً! (٣)

زايد جابر نشر في الأهالي نت يوم ٢٠ - ٠٤ - ٢٠١٢

في مسائل أصول الدين تحدثت الوثيقة عن الإيمان بالله ثم الإيمان بملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وأعظم الرسل محمد (ص) وكتابه الكريم القرآن ثم انتقلت إلى الإمامة التي قرنتها بالنبوة بدءاً من إمامة علي بالنص والوصية وسبويه ثم ذريتهما، وهذا ما ورد في كتب الأئمة بدءاً من الإمام الهادي، فهل الإمامة من أصول الدين أولاً؟ ثم هل تثبت بالنص والوصية أم بالشورى والاختيار؟ وما خطورة اعتبارها أصلاً من أصول الدين ونفي الشورى والاختيار للناس عنها؟

الخلاف حول الإمامة

لقد كان الصراع الحقيقي والاختلاف الجذري في قضية الإمامة: هل طريقها النص والوصية وبالتالي هي من أصول الدين والاعتقاد أم أن طريقها الاختيار والعقد والبيعة وبالتالي فهي من فروع الدين والمصالح المفوضة للعباد؟ فالذين قالوا بالاختيار والبيعة هم المعتزلة والخوارج وأهل السنة، في حين قال بالنص والوصية جميع الشيعة على اختلاف فرقها وطوائفها، وبعض فرق الزيدية، واختلافها إنما كان حول أشخاص الأئمة لا حول هذا المبدأ العام الذي جمعها.

الهادي من الاعتزال إلى التشيع في الإمامة

كان الهادي يحيى بن الحسين معتزليا، أخذ الاعتزال على يد أبو القاسم البلخي، كما تذكر كتب التاريخ وفي مؤلفاته الأولى نجد يثبت الأصول الخمسة في الفكر المعتزلي مرتبة وفق الترتيب المعتزلي: ١- التوحيد. ٢- العدل. ٣- الوعد والوعيد. ٤- المنزلة بين المنزلتين. ٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فهذه المرحلة سبقت تحمله مسؤولية الإمامة الزيدية سنة ٢٨٠هـ - ٨٩٣م أو على الأقل قبل وصوله الثاني إلى اليمن سنة ٣٨٤هـ - ٨٩٧م وتأسيسه لدولته في صعدة، فهو لا يورد الإمامة في الأصول الخمسة، وإنما يتحدث عنها في رسائل منفصلة دون أن تكون أصلا من أصول العقيدة، لكن الأمر اختلف في المرحلة الثانية، حيث خف طابع الجدل الكلامي وأدخل تعديلات على الأصول الخمسة والعقيدة، حيث تجده يقول «ما لا يسع أحدا من المتكلمين جهله: معرفة أصول الدين، من توحيد الله وعدله، وإثبات وعده ووعيده، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإثبات الإمامة في المصطفىين من آل نبي الله» (١)، لقد حذف الأصل الرابع «المنزلة بين المنزلتين» وجعل محلها إثبات الإمامة في آل البيت، وعن أسباب هذا التحول لدى الهادي، يرى د. علي محمد زيد أن الهادي في المرحلة الأولى «كان لا يزال يرى في هذه الأصول مسائل كلامية فكرية ذات استقلال نسبي عن السياسة والممارسة السياسية المباشرة، أما في المرحلة الثانية فلم يعد متكلمًا فقط بل أصبح في الدرجة الأولى قائدا سياسيا مسئولًا عن تجنيد مزيد من المقاتلين استعدادا للخروج الذي لا يكون إماما إلا به، وفقا لنظرية الإمامة الزيدية، وفي مثل هذه المرحلة يصبح أصل «المنزلة بين المنزلتين» قضية فكرية مجردة بعد أن باعد الزمان بينها وبين أصلها السياسي المرتبط بالصراعات السياسية بين الأحزاب الإسلامية المختلفة، وقد أدخل الهادي محلها أصلا جديدا هو أصل «الإمامة» بمفهومها الزيدي لأن الإمامة في هذه المرحلة من حياة الهادي قضية أساسية تستحوذ على تفكيره وتستغرق كل وقته والتهاون بحققها

يؤدي لا إلى الإخفاق في تحقيق ما خرج مقاتلا من أجله بل إلى خسران الحياة نفسها سواء على يد العباسيين أم المعارضين المحليين»(٢).

الإمام علي مع الشورى والاختيار لا النص والوصية

يزعم الشيعة بما فيهم الهادوية أن الإمامة أصل من أصول الدين وأن الوصي قرين النبي، وهذا يعني أن إمامة علي بالنص والوصية في مكانة تساوي التوحيد، وما كان هذا شأنه فيفترض أن تكون أدلته قطعية الثبوت والدلالة معلومة للقاصي والداني وليست محل خلاف؟ فهل النص على إمامة علي كان كذلك؟

قبل الحديث عن مناقشة أدلة القائلين بالنص والوصية والتي أشبعها بحثنا مخالفو الشيعة وهم كل فرق الأمة، ينبغي لنا أن نتساءل: إذا كان الصحابة قد رفضوا أو كتموا أو جهلوا الوصية كما تزعم الشيعة، فهل كان الإمام علي وولداه من بعده يعرفون ويدعون لإمامتهم بسببها أم لا؟

التحاكم إلى نهج البلاغة

لن نحاكم الشيعة إلى أقوال خصومها ولكننا ينبغي أن نحاكمهم إلى كتبهم ومراجعهم المعتمدة، لقد جمع الشيعة خطب ومراسلات ومقولات الإمام علي في كتاب «نهج البلاغة» الذي حققه أحد شيعة وأحفاد الإمام علي المعروفون وهو الشريف الرضي (٣٥٩ - ٤٠٦ هـ / ٩٧٠ - ١٠٠٥ م) وهو متلقى لديهم بالقبول، ما يجعله حجة ملزمة لهم وإن لم يكن حجة على خصومهم الذين يشككون بصحة ما ورد فيه كله أو بعضه، وهو ليس حجة فقط على الشيعة الاثني عشرية، والهادوية أيضا، وليس صحيحا ما حاوله بعض المؤلفين من تشكيك في تزكية الزيدية الهادوية للكتاب، وعندما قال أحد المؤلفين (٣) «لا يمكن أن ينكر أي زيدي أو يشك في أن «نهج البلاغة» من رواية الشريف الرضي الراضية وكل من روى النهج أسنده إليه ومن المعلوم لدى كل زيدي أن الشريف الرضي من الإمامية الراضية ولا يمكن أن يعتمد الزيدية على مرويات الإمامية الراضية لأنهم يكفرون الزيدية.. ولو جاءتنا رواية نهج البلاغة عن الزيدية لقبناها على العين والرأس ولكنها جاءت عن طريق أعداء الزيدية الذين يستحلون الكذب لنصرة مذهبهم» رفضه عدد من علماء الزيدية المعاصرين وعلى رأسهم العلامة أحمد بن لطف الدليمي الذي اعتبر ما طرحه الكاتب أو مدعي محبة أهل البيت - كما سماه - مجرد شبهة ناصية، ورد عليها بالقول إن «كتاب نهج البلاغة هو عند الزيدية وغيرهم من فرق الأمة المحمدية لأمير المؤمنين وسيد البلغاء

والمتكلمين رغم أنوف النواصب»، فقد تلقته أمة محمد صلى الله عليه وسلم بالقبول إلا من لا يعتد بخلافهم من النواصب»، ثم بدأ يسرد روايات أئمة الزيدية للكتاب عن الإمام محمد بن عبدالله الوزير في كتابه «لآلئ الفرائد وجواهر الفوائد» وعن عمدة الزيدية في عصره شيخ الإسلام وإمام أهل البيت الكرام مجد الدين المؤيدي في «لوامع الأنوار» إضافة إلى الإسنادات التي تفوق الحصر المتوارثة جيلا بعد جيل التي رواها علماء الزيدية في عصرنا الحاضر منهم: مفتي اليمن في حينه العلامة أحمد محمد زيارة -رحمه الله، والعلامة الزاهد حمود عباس المؤيد، والعلامة المجتهد محمد بن محمد إسماعيل المنصور، وغيرهم كثير». وأضاف: «أما ادعاء الكاتب وإضرابه أن الشريف الرضي -رحمه الله- رافضي فدعوى لا برهان عليها.. فالشريف الرضي -رحمه الله- عدو الزيدية من جملة علمائهم وفضلائهم، وصاحب البيت أدري بالذي فيه...»(٤).

وأنا مع الديلمي في أن علماء الزيدية الهاشمية لا يشككون بصحة نهج البلاغة، وبالتالي فإنه حجة عليهم كما هو حجة علي الاثني عشرية.

الإمام علي وبيعة الخلفاء من قبله

إن من يقرأ كتاب نهج البلاغة لا يجد في جميع خطب ومراسلات الإمام علي -لأنصاره وخصومه- على حد سواء بخصوص إمارة المؤمنين ما يشير من قريب أو بعيد إلى قضية النص والوصية، كل ما هناك أنه تأخر عن بيعة أبي بكر، لأنه كان يرى أن له حقا أو أن المسلمين سيقدمونه هو في الخلافة، لكنه لما رأى بيعة الناس لأبي بكر ذهب وبايع، ولو كان هناك نص لأظهره في موطن الخلاف، ولعل المسلمين كانوا على وعي تام وهم يؤخرون عليا حتى لا تظهر شبه الوراثة والنسب في قضية الخلافة، وقد عبر عن ذلك عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- عندما قال لعبدالله بن عباس «يا عبدالله أنتم أهل رسول الله وآله وبنو عمه» فما تقول في منع قومكم منكم؟ قال: لا أدري علتها، والله ما أضمرنا لهم إلا خيرا»، فقال عمر: «إن قومكم كرهوا أن تجتمع لكم النبوة والخلافة فتذهبوا في السماء شمخا بذخا»(٥)، وقد أدرك الإمام علي نفسه تخوف قريش من انتخابه أميرا للمؤمنين بعد وفاة الرسول (ص)، ولقد أرادت قريش تأكيد الفصل بين بيت النبوة وبيت الخلافة حتى لا يكون شبهة توحد السلطتين وترتبط بينهما رباطا دينيا أبديا، فبعد مداوات أهل الشورى الذين اختارهم عمر لتعيين الخليفة بعده قال علي: «إني

لأعلم ما في أنفسكم، إن الناس ينظرون إلى قريش، وقريش تنظر في صلاحها، فنقول إن ولي الأمر بنو هاشم لم تخرج منهم أبدا وما كان في غيرهم فهو متداول في بطون قريش»(٦).

إن اختيار المسلمين المطلق هو المؤهل الوحيد للحكم وليس القرابة أو النص، هذا ما فهمه المسلمون وهم يؤخرون عليا ابن عم رسول الله (ص) وأقرب الناس نسبا إليه، وقد يكون علي - كما يقول الشهيد سيد قطب - «قد غبن في تأخيره، وبخاصة بعد عمر، ولكن هذا التأخير كان له فضله في التقرير العملي لنظرية الإسلام في الحكم، حتى لا تقوم عليها شبهة من حق الوراثة الذي هو أبعد شيء عن روح الإسلام ومبادئه، وأياً كان الغبن الذي أصاب شخص الإمام كرم الله وجهه، فإن تقرير هذه القاعدة كان أكبر منه على كل حال»(٧).

الإمام علي حاكم بالبيعة لا بالنص

يحاول الشيعة الاثنا عشرية التملص من حجية عدم حديث الإمام علي عن النص والوصية ومبايعته للثلاثة الخلفاء من قبله، بالقول إن ذلك كان تقيية منه لحوفه على نفسه أو على الإسلام - حسب قولهم.

ونحن وإن سلمنا لهم بذلك جدلاً فماذا يقولون عن عدم حديث الإمام علي عن النص والوصية منذ استشهاد الخليفة الثالث ومجيء الثوار ثم المهاجرين والأنصار لمبايعته وحتى وفاته!! لقد جاءه الثوار وطلبوا مبايعته، فقال ليس هذا إليكم، هذا للمهاجرين والأنصار، من أمره أولئك كان أميراً، وعندما جاءوه قال اختاروا غيري، فأصروا عليه ولم يقبل إلا بعد مضي ثمانية أيام، فيا ترى: هل سيحاول رفض أو دفع الأمر لو كان هناك نص أو تعيين إلهي؟ سيكون إذن رافضاً لحكم الله وحاشاه من ذلك، وعندما قبل اشترط أن تكون البيعة علناً وفي المسجد وبرضا واختيار الجميع وقال - كما في نهج البلاغة: «إن كرهني رجل واحد من الناس لم أدخل في هذا الأمر»، فهل كان سيحرص على البيعة ويعتبرها أساس الشرعية لو كان هناك نص أو وصية؟ وهل نصدق الإمام علياً أم الإمام الهادي الذي جاء بعده بأكثر من قرنين ونصف ليقول إن «الإمامة لا تثبت بإجماع الأمة ولا بعقد برية ولكن تثبت لصاحبها بتثبيت الله لها فيه، وعقدها في رقاب من أوجبها عليه من جميع خلقه وأهل دينه...»(٨).

أما احتجاجه على من خرجوا عليه (طلحة والزبير) فقد كان باسم البيعة، كما احتج على معاوية عندما ادعى أنه لم يبايع، أنه قد بايعه من بايع أبو بكر وعمر، وهم المهاجرون والأنصار فمن اختاره هؤلاء فهو الإمام، وليس للغائب أن يختار.

ولو كان هناك وصية أو نص جلي أو خفي -يقول الهادي والاثني عشرية بالأول والجارودية بالثاني- لذكره علي ليلزم خصومه بالحجة الدينية، ومثلما لم يتحدث عن وصية له من الرسول لم يوص لابنيه الحسن أو الحسين بعد أن طعنه ابن ملجم فقد ذكر الشيعة وصايا الإمام علي في نهج البلاغة لأبنائه وأصحابه وكلها وصايا عادية بطاعة الله ورسوله وعدم التمثيل بقاتله، بل إنهم عندما قالوا له «استخلف. قال: لا إنا دخلنا على رسول الله فقلنا: يا رسول الله استخلف. فقال: لا، أخاف أن تفرقوا عنه كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون، ولكن أن يعلم الله في قلوبكم خيرا يختار لكم. فعلم الله في قلوبنا خيرا فاختار لنا أبا بكر فتركوه، ثم عادوه فما فعل، وسألوه أن يشير عليهم بأحد فما فعل، فقالوا له: إن فقدناك يا أمير المؤمنين فلا نفقدك أن نبايع الحسن، فقال: لا أمركم ولا أنهاركم، فعادوا القول، فقال كذلك: أنتم أبصر.. وكان آخر عهدهم به، وقبض صلوات الله عليه، فلم يقل غير هذا» (١٠).

الحسن والحسين مع الاختيار

على نهج علي مضى الحسن والحسين ولم يعلموا أو يتحدثوا عن نص أو وصية لا لأبيهما ولا لأنفسهما، ففي شرح نهج البلاغة نقراً «لما توفي علي عليه السلام خرج عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب إلى الناس فقال: إن أمير المؤمنين عليه السلام توفي، وقد ترك خلفاً فإن أحببتم خرج إليكم وإن كرهتم فلا أحد على أحد، فبكى الناس وقالوا: بل يخرج إلينا فخرج الحسن عليه السلام فخطبهم، فقال: أيها الناس اتقوا الله، فإننا أمراؤكم وأولياؤكم، فبايعه الناس» (١١).

إذن الأمر واضح بجلاء، ابن عباس يطرح عليهم رأياً أو اقتراحاً إن أرادوا البيعة للحسن خرج عليهم لأخذ بيعتهم وإلا فلا أحد سيكرههم على ذلك فهم «أدرى بشئون دنياهم» فليختاروا من يريدون و«لا أحد على أحد» كما قال، وقد تنازل الحسن لمعاوية سنة ٦١ هـ حقناً لدماء المسلمين واشترط أن يكون الأمر بعده شورى بين المسلمين»، ولو كانت إمامة الحسن نصاً كما ادعى الهادي وخصومه الشيعة الاثنا عشرية لما جاز له أن يتنازل عنها بأي حال من الأحوال، اللهم إلا أن يكون رافضاً أمر الله، مستهيناً بحقه. وحاشا أن يكون ذلك هو الظن بسيد شباب أهل الجنة (١٢) ثم إن أخاه الحسين قد

أقر تنازل أخيه عن الخلافة أو على الأقل سكت عنه واستمر سكوته طوال حياة معاوية ولم يخرج شاهرا سيفه إلا عندما بويح لابنه يزيد، حيث وجد مبررا لخروجه، فمعاوية نكث بالعهد والاتفاق مع الحسن ويزيد غير مؤهل لخلافة المسلمين، وحتى بعد أن خرج الحسين إلى الكوفة وأراد بعض أصحابه ثنيه لم يبرر موقفه بنص أو وصية وإنما كان يقول «هذه كتبهم وهذه بيعتهم». إن بيعة أهل الكوفة له هي من أخرجته لا الوصية المزعومة بعد وفاته بأكثر من قرنين.

الإمام زيد مع الشورى والاختيار

ظلت الأمة تقاوم الانحراف الأموي وتحاول استعادة الحكم شورى بين المسلمين، وكانت ثورة زيد بن علي في هذا الاتجاه، يقول الأستاذ زيد الوزير: «جاء زيد فدعا إلى الانتخاب وأسس دعوته على أن بيعتي أبي بكر وعمر صحيحتان شرعيا، ولست أدري من أين نسب أتباعه إليه حصر الخلافة في أهل البيت وحدهم، فلم أجد في مسنده دليلا كما أن تلميذه الأقرب إليه وهو سليمان بن جرير يذهب إلى أن الإمامة شورى بين خيار الأمة، وفضلائها يعقدونها لأصلحهم لها»، وكذلك يذهب إلى هذا ابنه وحامل مذهبه «عيسى بن زيد». إن أثر الإمام زيد في هذه القضية بالذات يبدو حتى عند أشد أتباعه تعصبا وهم «الجارودية» أشد أتباع زيد تعصبا فهم لم يذهبوا إلى القول بالنص الصريح على الإمام علي وإنما بالوصف، فإذا كانت الجارودية أشد أتباع زيد تعصبا لا تقول بذلك، فإنه لدليل على أن الإمام زيد لم يقل بالوراثة أو النص أو القرشية لكن القاسم بن إبراهيم ومن بعده الهادي يحيى بن الحسين عادا إلى القول بحصر الخلافة في أهل البيت وحدهم وقررا أن الخلافة أمر ديني» (١٣).

الهوامش

١- انظر: علي محمد زيد «معتزلة اليمن، دولة الهادي وفكره»، مركز الدراسات والبحوث اليمني صنعاء، دار العودة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م، ص ١٥٨، وهو ينقل عن كتاب مخطوط للهادي بعنوان «الأصول في الدين».

٢- علي محمد زيد، مرجع سابق، ص ١٥٩.

- ٣- علي بن أحمد بن ناصر مجمل في كتابه «القول الجلي في الذب عن مذهب زيد بن علي» دار النشر للجامعات صنعاء، الطبعة الثالثة ٢٠٠٨م، ص ٧١، والكتاب قدّم له وأثنى على مضمونه: العلامة محمد بن إسماعيل العمراني، محمد بن علي المنصور، وعبدالله بن عبدالله الشماحي.
- ٤- انظر: أحمد بن لطف بن زيد الديلمي «كشف النقاب عن مذهب قرناء الكتاب» مركز عبادي للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٠م، ص ٧٤-٧٧، والكتاب قدم له وأثنى على مضمونه العلامة محمد بن محمد المنصور (عضو مجلس الإفتاء)، والعلامة محمد أحمد الكبسي (عضو المحكمة العليا).
- ٥- انظر شرح نهج البلاغة لابن أبي جرير، ج ١، ص ١٨٩.
- ٦- نفس المرجع، ص ١٩٤.
- ٧- سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، الطبعة الثامنة، ١٩٦٨م، ص ٢٠٣.
- ٨- المجموعة الفاخرة للإمام الهادي، تحقيق علي أحمد الرازحي، ص ٦٧٤.
- ٩- انظر نهج البلاغة، ص ٣٣٠.
- ١٠- تثبت دلائل النبوة، ج ١، ص ٢٩٢-٢٩٣.
- ١١- شرح نهج البلاغة، ج ٦، ص ٢٢.
- ١٢- انظر د. محمد عمارة، الإسلام وطبيعة الحكم، طبعة دار الشروق الأولى ١٩٨٩م، ص ٣٣٣.
- ١٣- زيد بن علي الوزير، محاولة في تصحيح المسار، مركز التراث والبحوث اليمني، الطبعة الأولى ١٩٩٢م، ص ٧٩-٨٠.

قراءة نقدية لوثيقة الحوثيين الفكرية: عندما تصبح العنصرية ديناً (٤)

زايد جابر نشر في الأهالي نت يوم ٢٧ - ٠٤ - ٢٠١٢

لم يخرج الهادي عن منهج الاثني عشرية في قضية إثبات النص والوصية للإمام علي باعتبارها حجر الأساس في نظرية الشيعة بكافة طوائفها للإمامة والمتأمل في الأدلة التي ساقها الإمام الهادي -تبعاً للاثني عشرية- في إثبات النص والوصية، سيجد أنها لا تخرج عما يلي:

أ- أدلة نصوصية

كان من الطبيعي وقد زعم الشيعة أن الإمامة أصل من أصول الدين أن يبحثوا عن أدلة من الكتاب والسنة لإثبات هذا الأصل وقد حاولوا الاستناد إلى عدد من النصوص الشرعية "قرآن وسنة" ولكن دلالتها في إثبات أحقية الإمام علي بالإمامة كان متعسفاً، لقد كان أقوى دليل قرآني -في نظرهم- هو قوله تعالى "إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون" (المائدة: ٥٥)، حيث قالوا إن الآية نزلت في الإمام علي لأنه أعطى الزكاة وهو راكع، وقد رد عليهم المعتزلة وأهل السنة بأدلة نقلية وعقلية تنفي ذلك كما أن هناك روايات أخرى تؤكد أنها نزلت في جميع المؤمنين، ومن يتأمل سياق الآية، سيجد أنها كذلك، وهو التفسير الأقرب لروح القرآن وعقل الإنسان، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل. أما من الأحاديث فإن أقوى دليل يورده الشيعة -بكافة طوائفهم- هو حديث الغدير "من كنت مولاه فعلي مولاه" وهو حديث مروى عند أهل السنة أيضاً، وهو ما جعلهم يهتمون بكل شاردة وواردة متعلقة بهذا الحديث، حتى أن الشيخ عبدالحسين أحمد الأمين النجفي من علماء الشيعة أخرج سفراً كبيراً في ستة عشر مجلداً تحت عنوان "الغدير في الكتاب والسنة والأدب" وقد طبع في بيروت، لكن المعتزلة وأهل السنة أكدوا أن الحديث لا علاقة له بالإمامة، ولم يفهم حتى الإمام علي نفسه هذا الفهم، الأمر الذي جعل أحد علماء الاثني عشرية الكبار يعترف بأن "أهم حديث حول النص بالإمامة وهو حديث غدير ضم هو نص خفي وليس بنص جلي" (١)، وهو ما قالت به الجارودية -رغم تعصبها الشديد للإمام علي- لكن الإمام الهادي كان أشد تعصباً من الجارودية وبعض علماء الاثني عشرية حيث يصر على أن النص على الإمام علي جلياً وليس خفياً، وحين شعر الشيعة الاثني عشرية بعدم كفاية الأدلة النصوصية المتفق عليها لجأوا إلى وضع مئات بل

آلاف الأحاديث في الإمام علي، وقد أخذ منها الهادي ما أراد ليعزز بها أدلته حول الإمامة غير آبه بمدى صحتها من حيث السند ما دامت تعزز موقفه!!

ب- العلم الخاص

شعر الشيعة بضعف أدلتهم النصوصية حول الوصية والوصي، فذهبوا يبحثون لها عن أدلة خارج النصوص بل من خارج السياقات الإسلامية، حيث استدلوا على أن النبي قد خص وصيه (الإمام علي) بعلوم خاصة لم يعلمها غيره وهي كتاب الجفر وعلم الغيب، وغيرها من الأمور التي استدلوا بها على إمامة الأوصياء(٢)، وهو ما أخذه عنهم الهادي -رغم خلفيته الاعتزالية- حيث أكد أن لكل نبي وصي، وإن الأوصياء قد استحقوا ذلك بما فضلهم الله على أهل دهرهم وذلك من خلال "العلم بغامض علم الأنبياء، والاطلاع على خفي أسرار الرسل، وإحاطتهم بما خص الله به أنبيأؤه، حتى يوجد عندهم من ذلك ما لا يوجد عند غيرهم من أهل دهرهم، فيستدل بذلك على ما خصهم به أنبيأؤهم، وألقى إليهم من مكنون علمها وعجائب فوائدها مما أوصى الله به إليها مما لا يوجد أبدا عند غير الأوصياء ومن ذلك ما كان يوجد عند وصي موسى وعند وصي عيسى ما لا يوجد عند غيرهم من أهل دهرهم، ومن ذلك ما وجد عند وصي محمد صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب من ذلك ما أحاب به عن مسائل الجاثليق، ومن ذلك ما كان عنده من علم كتاب الجفر، وما كان عنده من علم ما يكون إلى يوم القيامة، مما اطلع الله عليه نبيه، وأطلع نبيه وصية، لم يعلمه عن الرسول غيره"(٣)، إن ما ذكره الهادي -نقلا أو تأثرا- بمن سبقه من مؤلفي الشيعة الاثني عشرية هو دلالة على وجود "تأثيرات -غير إسلامية- وتحديدا "إسرائيلية" و"فارسية" في قضية النص والوصية، لم تكن معروفة في صدر الإسلام ولم ترد على لسان الصحابة أو التابعين وإنما جاءت بعد تفاعل الثقافة الإسلامية مع الثقافات الأخرى، وهو أمر لا ينكره المتأخرين من علماء الشيعة الاثني عشرية حيث يردون على من يتهمهم بأن اليهودية قد ظهرت في التشيع بالقول بالوصية والرجعة وغير ذلك "إنه لا بد أن تظهر اليهودية والنصرانية في كثير من المعتقدات والأحكام الإسلامية، لأن النبي صلى الله عليه وسلم جاء مصدقا لما بين يديه من الشرائع السماوية"(٤).

وهم في ردهم هذا ينسون -كما يقول د. محمد عمارة- "أن الإسلام قد جاء مصدقا لما بين يديه فيما يتعلق بالألوهية والتوحيد والرسالات، لا مصدقا للعقائد الدخيلة على الفكر الإلهي في صورته النقية التي

نزل عليها، ولكنهم على أية حال يعترفون بتلك التأثيرات الإسرائيلية التي دخلت إلى عقائدهم" (٥). ما يجعلهم -رغم غلوهم- أفضل من نظرائهم من علماء الهادوية المتأخرين الذين لا ينكرون تأثر الهادي بأفكار غير إسلامية فحسب، وإنما ينكرون تأثره بأفكار غيره من العلماء الاثني عشرية أو المعتزلة أو سواهم لأنه في نظرهم إنما أخذ العلم كإبراً عن كابر!! وهو غلو واضح وتعصب مقيت مخالف للعقل والواقع، إن حديثه عن الجفر هو سبب اشتهاه كثير من أئمة الهادوية في اليمن بالسحر والشعوذة والتنجيم وغيرها استناداً إلى هذا العلم المزعوم.

لوازم الوصية.. تكفير الصحابة والأئمة

لو كان الحديث عن أفضلية الإمام علي وأحقية بالخلافة بعد رسول الله يتم على أساس اعتبار الإمامة قضية فرعية اجتهادية، لما كان هناك خطورة في أن يعتقد البعض أن علياً كان الأحق، وربما كان هو نفسه وبعض أصحابه يرونه كذلك، وقد رأت بعض فرق الزيدية كالصالحية، أن علياً كان الأفضل لكن المسلمين رأوا أبا بكر الأصلح وبالتالي قالوا بجواز إمامة المفضول، لكن الأمر يختلف عندما نقول أن هناك نص ووصية، وأن القضية من أصول الدين فهنا يعتبر من أنكرها أو رافضاً لها كافراً وراداً لحكم الله ورسوله بدءاً من الصحابة وحتى آخر المسلمين وهو ما تورط به القائلون بالنص والوصية وعلى رأسهم الإمام الهادي الذي يظن البعض أنه لم يتورط في تكفير الصحابة والخلفاء كما فعل الشيعة الاثني عشرية أو الروافض كما يطلق عليهم، معترين بتكفيره وعدائه للروافض رغم إقرارهم بأنه يعتبر الإمامة أصل من أصول الدين ويقول بالنص والوصية للإمام علي، وهو ما يجعل موقفه مثلهم بالضرورة ليس من باب القول بالإلزام وإنما بصريح نصوصه أما تفكيره للروافض فلأنهم رفضوا زياداً والأئمة من بعده -وهو من ضمنهم- وليس لأنهم رفضوا أبا بكر وعمر كما يقول أهل السنة، وفيما يلي نماذج من تكفير الهادي لمن ينكر النص والوصية.

تكفير الهادي للصحابة

اختار الصحابة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم أبا بكر خليفة للمسلمين ثم عمر ثم عثمان أي أنهم لم يروا أن هناك نص ووصية للإمام علي ولأن الشيعة الاثني عشرية -والإمام الهادي- يرون أن هناك نص ووصية فالصحابة في نظرهم قد خالفوا ورفضوا حكم الله ورسوله، وإذا كانت نصوص الاثني عشرية في ذلك واضحة وصريحة فإن نصوص الهادي كذلك، حيث يقول -على سبيل المثال لا الحصر:

"فعدت الأمة لمحمد عليه السلام ضيع الكتاب، وما فرض الله فيه عليهم فلم يُعجل بما أنزل الله فيه، ولم يلتفت إلى شيء مما جرت به الأحكام عليه، واختلفت الأمور عند قبضه صلى الله عليه وآله وسلم وانقضت الظهور، وبدت من الأقوام عليه وعلى عترته ما كانوا يخفون من ضغائن الصدور، وتكلم كل بهواه، وجاء كل بحديث ينقض به حديث صاحبه، وكل يزعم أنه سمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله مع ما في تلك من خلاف محكم التنزيل لما في كتاب الله الجليل، يعلمون ذلك وهم راضون بغير ما فيه" (٦).

تكفير الهادي للشيخين أبا بكر وعمر

لأن أبا بكر وعمر لعبا الدور الأبرز في سقيفة بني ساعدة وحسم الجدل حول اختيار الخليفة فإن الشيعة الاثني عشرية يحملاهما المسؤولية عن رفض النص والوصية المزعومة في اختيار الإمام علي ولهذا نالا منهما النصيب الأكبر من التكفير والإدانة، وعلى سنتهم -السيئة- ذهب الإمام الهادي -للأسف- حيث يقول "ثم افترت هذه الأمة بعد ما كان منها مما ذكرنا، على أربع فرق، كل فرقة تكفر الأخرى، فيمن يقوم مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم زعموا أن الناس قد اجتمعوا على أبي بكر، فقلدوه الأمر وأقاموه مقام رسول الله (ص) وادعوا له قياما بأمر الله واستصلاحا لما تحتاج إليه الأمة، فأين الإجماع من هذا العمل، وأين الإجماع وعمر بن الخطاب يقول على المنبر: إن بيعة أبي بكر كانت فلتة وقي الله شرها، فمن عاد لمثلها فاقتلوه، والفلتة هي النهرة والجلسة والاعتزاز والمبادرة، فكيف يكون إجماعا على شيء انتهز وبودر واختلس من أهله اختلاسا ثم يوجب على فاعل ذلك القتل، فلا يجب إلا على أحد ثلاثة: إما كافر بعد إيمان، أو زان بعد إحصان، أو قاتل النفس بغير حق، ولم يكن في هذا الفعل شيء من الخصلتين الأخيرتين وإنما أوجب القتل على من كانت بيعته مثل بيعة أبي بكر، لأنه عنده قد كفر وخرج من الإسلام بفعله فأوجب بهذا الفعل على نفسه وعلى صاحبه الكفر بالله والقتل لأنهما أصل هذا الفعل وفرعه" (٧).

تكفير الهادي لعموم الأمة

لأن الإمامة كالنبوة والتوحيد، فمنكرها كافر مثله مثل منكر النبوة والتوحيد سواء كان بعد وفاة الرسول مباشرة أو جاء قبل قيام الساعة، ولهذا لم يكتف الشيعة الاثني عشرية والهادي وأتباعه بتكفير الصحابة وإنما كفروا الأمة -من غير من يقول بمقالمهم- في كل عصر وزمان، ونصوص الهادي في ذلك مشهورة -

كنصوص الاثني عشرية لا فرق - فهو - على سبيل المثال لا الحصر - يقول بعد أن تحدث عن إيضاح الرسول لخلافة علي: "فإذا فهم ذلك وكان في ضمير قلبه كذلك، وجب عليه (أي المسلم) أن يعرف ويفهم ويعتقد ويعلم أن ولاية أمير المؤمنين وإمام المتقين علي بن أبي طالب عليه السلام واجبة على جميع المسلمين فرض من الله رب العالمين لا ينجو أحد من عذاب الرحمن، ولا يتم له اسم الإيمان حتى يعتقد ذلك بأيقن الإيمان.. فمن أنكر أن يكون علياً أولى الناس بمقام الرسول (ص) فقد رد كتاب الله ذي الجلال والظلال، وأبطل قول رب العالمين فخالف في ذلك ما نطق به الكتاب المبين وأخرج هارون من أمر موسى كله، وكذب رسول الله في قوله، وأبطل ما حكم به في أمير المؤمنين، فلا بد أن يكون من كذب بهذين المعنيين في دين الله فاجراً وعند جميع المسلمين كافراً" (٨).

وفي نص آخر يتهم من لم يقل بإمامة علي بالنص - وهم الصحابة وجمهور الأمة بالشرك، بناء على تأويلات متعسفة لبعض آيات القرآن الكريم حيث يقول "تثبت إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رحمة الله عليه من كتاب الله عز وجل ومن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم... كرهنا أو أحببنا، شئنا ذلك أو أبينا، لا ننظر في ذلك إلى قول محب مريد، ولا نلتفت إلى قول مبغض مكابر عنيد، ولا نأخذ في ذلك بتصديق محب، ولا ننظر أيضاً في تكذيب مبغض، لأنه سبحانه قد حكم في ذلك بما حكم واختار سبحانه ما اختار، فقال تبارك وتعالى في كتابه المنزل على نبيه المرسل "وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة" (القصص: ٦٨)، ثم قال سبحانه "سبحان الله وتعالى عما يشركون" (القصص: ٦٨)، فحكم علي من اختار سوى خيرته بالشرك، لقوله عز وجل "سبحان الله وتعالى عما يشركون" (٩).

الحوثية وإحياء تراث الهادي

اهتم حسين الحوثي كثيراً بقضية النص والوصية للإمام علي وظل يؤكد في مناسبات الغدير وفي ملازمه الكثيرة، وكان يتم - كأمر ملازم لهذه القضية - الانتقاص بل والتكفير للصحابة والخلفاء الراشدين وعموم الأمة لرفضهم حكم الله في ولاية علي - حسب زعمه، وعلى الرغم من أن حسين نفسه كان يؤكد استناده إلى الإمام الهادي، إلا أن كثير من العلماء والباحثين قد جعلوا نصوصه تلك دليل تحوله إلى الاثني عشرية وقلة من الباحثين على رأسهم د. أحمد محمد الدغشي توقف عن ترديد هذا الاتهام، وأكد أن حسين أقرب إلى الجارودية وهي إحدى فرق الزيدية المتشددة، والحقيقة أن الحوثي كان هادوياً بامتياز

حتى في قضية تكفير الصحابة، ولا فرق بين الهادي وأبو الجارود سوى أن الأخير يقول بالنص الخفي والهادي يقول بالنص الجلي على علي، والحوثي يقول بما قال به الهادي وستتناول قضية الهادي والجارودية وعلاقتها بالزيدية في حلقة منفصلة إن شاء الله، على أن بعض من تردد في اعتبار الحوثي هادويا استند إلى أن هناك روايات تؤكد أن الهادي كان يتوقف -لا يترضى ولا يسب ويلعن- أبي بكر وعمر، ومن ذهب إلى ذلك الأستاذ محمد سالم عزان والشيخ مقبل الوداعي وقبلهما الإمام الشوكاني، والحقيقة أن المقارنة المجردة بين الموقفين يرجح موقف من ينسب الهادي إلى الرفض -السب واللعن للخلفاء- ليس فقط لأن هذا الموقف هو النتيجة الطبيعية للقول بالنص الجلي والوصية واعتبارها عقيدة وهو ما يقول به الهادي باتفاق الجميع، ولا لأن نصوصه التكفيرية -التي أوردنا بعضها- مبثوثة في أكثر من كتاب له ورسالة، وإنما أيضا لأن القائلين بأن مذهب الهادي في الصحابة هو التوقف ليس لديهم دليل قوي يدحض الرأي السابق، فقد اعتمد العلماء المعاصرين وقبلهم الشوكاني على ما ذكره يحيى بن حمزة في كتابه "الرسالة الوازعة" والأخير لم يذكر لنا نص الهادي ولم ينسبه إلى كتاب من كتب الهادي وإنما قال ما نصه "المذهب الثاني: هو مذهب من توقف عن الترضية والترحم ونهى عن التكفير والتفسيق وإلى هذا يشير كلام الهادي والقاسم وأولادهما" (١٠).

ومع ذلك أعتقد أن كلا الرأيين صحيح ولا تعارض بينهما إلا عند من يتعامل مع آراء الهادي كآراء عقديّة بحتة، وهي ليست كذلك، فالهادي كان رجل سياسي بامتياز ومذهبه كذلك مذهب سياسي أولا يدور مع المصلحة حيث دارت، وإن ألبسها لباس العقيدة، لهذا أعتقد أن الهادي قد صرح بالسب واللعن والتكفير ثم توقف، ولا أستبعد أن يترضى لولا أنه لم يثبت عنه ذلك، إذ يمكن أن نشير إلى تغير موقف الهادي والأئمة من بعده من التكفير على النحو التالي:

أ- التكفير في مرحلة الحشد والتعبئة

كان القاسم بن إبراهيم جد الإمام الهادي قد فر من مطاردة العباسيين له، واستقر في جبل الرس وهناك بدأ ينظر للإمامة، واستعادتها من مغتصبها، لقد كان مشروعه يرتكز على قضية الوراثة والنص والوصية، لهذا اعتبرها أصل من أصول الدين وبالتالي أفتى بأنه "من لم يعتقد إمامة علي بن أبي طالب بعد الرسول بلا فصل لم يقبل الله منه صلاة ولا زكاة ولا حجا ولا صوما ولا شيئا من أعمال البر، ثم من بعده الحسن والحسين" (١١)، وقد جاء حفيده ليوصل المشوار وكانت قضية العقيدة مدخلة لإقناع الناس

بالالتفاف حوله ومن المعلوم أن مرتكز مشروع الهادي كان إثبات إمامة علي بن أبي طالب "باعتبارها حجر الزاوية في دعوته، والأساس الذي يستند إليه، لأنه إذا سقطت أحقية علي بالإمامة سقطت نظريته في الإمامة بالضرورة، وبالتالي سقطت دعوته" (١٢)، لهذا كان من الطبيعي أن يحكم على من أنكر إمامة علي بالكفر والشرك وتكذيب الله ورسوله وحتى يرسخ في أذهان أتباعه أن الأمر جد خطير وأنها عقيدة لا تهاون فيها، لم يتردد في الحكم على أبي بكر وعمر والصحابة الذين ارتضوهم بمخالفة الله ورسوله ومعاداة أهل بيته، فإذا كان هؤلاء قد ضلوا فكيف بمن ينكر ولاية آل البيت في عصر الهادي!!

ب- التوقف في مرحلة التوسع

ربما أدت المرحلة الأولى دورها في إيجاد نواة وحلقة عقائدية مقاتلة مع الهادي، لكن الهادي وسع حكمه إلى مناطق سنية، وكان له خصوم كثر لا شك أنهم قد استغلوا موقفه من الصحابة والشيخين للتأليب ضده، وهنا كان عليه أن يتصرف كسياسي أولاً، يحاول أن يحسن صورته وينفي التهم عنه ولكن دون أن يتورط في التخلي عن عقيدته فيخسر نواته الأولى المقاتلة، ولم يكن الهادي وهو المعتزلي البارع ليعجزه أن يصيغ موقفه على هذا النحو المطاطي الذي يحاول إرضاء وإقناع جميع أتباعه، وهو ما يتجلى في رسالته لأهل صنعاء، حيث قال: "ولا أنتقص أحدا من الصحابة الصادقين والتابعين بإحسان، المؤمنات منهم والمؤمنين، أتولى جميع من هاجر ومن آوى منهم ونصر فمن سب مؤمنا عندي استحلالا فقد كفر، ومن سبه استحراما فقد ضل عندي وفسق، ولا أسب أحدا إلا من نقض العهد والعزيمة، وفي كل وقت له هزيمة، من الذين بالنفاق تفردوا وعلى الرسول (ص) مرة بعد مرة توردوا وعلى أهل بيته اجتروا وطعنوا" (١٣).

إن بداية الرسالة تؤكد أن الهادي كان ينفي تهمه -وهي حقيقة ليست تهمه- راجت عنه في صنعاء بيد أن الاستثناءات التي ختم بها رسالته تؤكد أنه لم يتراجع عن موقفه فهذه الاستثناءات يمكن أن يفسرها بأنها تعني بمن رفضوا بيعة علي وهو يقول ذلك صراحة في مواضع أخرى!

الترضي في مرحلة الحكم والاستقرار

لم يثبت عن الهادي أنه ترضى عن الصحابة والخلفاء، وما روي أنه أمر بجلد من يسب الشيخين (١٤) رواية ضعيفة، لا تؤكد كتابته، ولو أن الهادي نجح في توسيع دولته إلى المناطق السنية لاستبعدنا منه ذلك

إذ السياسة والمصلحة هي التي تحكم موقفه من الصحابة فإذا كان توسيع الحكم ثمنه الترضي على الخلفاء فما المانع؟ إن التكفير لهم كان ضرورة لبناء نواة تحارب من أجل الإمامة، لكن الهادي توفي محصوراً في صعدة وقد تراجعت آماله وخاب ظنه ومني بنكسة لم يكن يتوقعها، لكننا لا نستبعد هذا الموقف ممن جاء بعد الهادي وحكموا مناطق سنوية مع أن المشهورين منهم كعبدالله بن حمزة لم يختلف موقفه عن موقف الهادي وهو التوقف لكن المعتدلين كالإمام يحيى بن حمزة، قال إن الخلفاء أخطأوا خطأ كبيراً في مخالفة الوصية لعلي لكن بما أن الإمام علي لم يبين لنا ما الحكم فيهم، فلا مانع من الترضي عنهم، وهو ما ظل يرفضه أئمة آخرون بل يرون أن السب أقرب إلى الصواب وبحسب عبدالله بن حمزة "كيف تجوز الترضية عنهم بل لو قال بلعنهم وسبهم والبراءة منهم، لكان أسعد حالاً ممن رضي عنهم" (١٥).

الحوثي علي غرار الهادي

لم يكن من المستغرب أن يركز حسين الحوثي على إحياء يوم الغدير ويقدم في الصحابة والخلفاء الراشدين لأنه يرى نفسه في مرحلة إعادة التأسيس كما فعل الإمام الهادي، ولهذا نجده وأتباعه حاربوا كل فكر تجديدي أو غير تكفيري أحياء بعض علماء الزيدية مثل محمد سالم عزان الذين شنوا عليه حرباً شعواء لأنه فقط حذف بعض كلمات السب واللعن والشتيم للصحابة من بعض المخطوطات التي حققها، إن هذا الموقف المتعصب -والذي تبنته الوثيقة للأسف- من إمامة علي، يقتضي بالضرورة الإساءة للخلفاء الراشدين والصحابة، لقد كان حسين الحوثي يرفض ما ذهب إليه كثير من علماء الزيدية المعاصرين من عدم الطعن في الخلفاء حتى ولو كان موقفهم يستند إلى مواقف بعض علماء الزيدية السابقين، لأن تلك المواقف المهادنة كان ثمنها التسليم لهم بالإمامة؟ أما اليوم فلماذا لا يقول قناعته صراحة ما دام أن أهل السنة لم يسلموا له بالحكم، لقد عبر حسين الحوثي عن ذلك فقال: "واحتراماً لمشاعر الآخرين من السنة سواء من كانوا في اليمن أو خارج اليمن، كنا نسكت مع اعتقاد أنهما -أي الشيخين أبي بكر وعمر- مخطئون عاصون ضالون" (١٦)، ولو استمر حسين ونجح -لا قدر الله- كما نجح الهادي، لتوقف عن التكفير أو راوغ مثله، وقد فعل إخوته بعده ذلك عندما كانوا يجرؤونهم بالأسئلة كما حدث مع يحيى بدر الدين الحوثي في قناة المستقلة.

الاثنى عشرية علي غرار الهادي

دخل الشيعة الاثني عشرية في التيه منذ غياب الإمام الاثني عشر، إذ حرموا أي عمل سياسي أو جهادي حتى خروج مهديهم المنتظر -عجل الله فرجه!!- ولهذا ظلوا يعبرون عن تداعيات موقفهم القائل بالنص والوصية لعلي ويكفرون الصحابة والخلفاء الراشدين بشكل مسف ظل يتراكم عبر القرون، وعندما جاء الخميني ودخل في السياسة -فعل كما فعل الإمام الهادي قبله- ففي المرحلة الأولى أثناء تدريسه بالنجف أصدر كتابه "كشف الأسرار" والذي تضمن نقدا صريحا لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما واتهمهما بمخالفة القرآن - تماما كما فعل الهادي، ولكن أثناء وبعد قيام الثورة عندما كان بحاجة إلى كسب ولاء الأقلية السنية في إيران وأهل السنة في العالم، أعاد طبع كتبه باستثناء هذا الكتاب، أما بعد نجاح الثورة وسيطرة الخميني التامة على الدولة، فقد تضمنت مناهج الثقافة الإسلامية لطلبة المدارس دروسا تتحدث بشكل غير مألوف في الفكر الشيعي الاثني عشري عن الخليفة الأول عند أهل السنة أبي بكر الصديق رضي الله عنه والخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه " هكذا وردت في المناهج" (١٧) طبقا مع استمرار نشر الكتب التاريخية التفكيرية للأسف الشديد!!

فإذا كان الشيعة الاثني عشرية قد فعلوا ذلك -مراعاة لمشاعر الأقلية السنية في إيران- فلا تستغرب إن فعلها قبلهم بعض أئمة الهادوية في اليمن مراعاة للأغلبية السنية التي حكموها!! مع أن القناعات لم تتغير عند الطرفين ما دام هناك حديث عن النص والوصية والوصي.. الخ، والحقيقة وإن كنا نتمنى مراجعات حقيقية وقد فعلها بعض العلماء هنا وهناك، إلا أن المتاح مراعاة مشاعر الآخرين وعدم السب والشتم التي نهى الله المؤمنين عنها حتى لعبدة الأوثان، لأن فيها تجريح للمشاعر وتهديد للسلم الاجتماعي أما العقيدة "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" هذا بشأن الإيمان بالله فما بالك بما هو دونه؟

الهوامش:

(١) أنظر السيد المرتضى في كتابه "الشافي في الإمامة" ج ٢، ص ١٤٨.

(٢) أنظر: أصول الكافي للكليبي، ج ١، ٢٩٤، ٣١٦.

(٣) أنظر: المجموعة الفاخرة للإمام الهادي يحيى بن الحسين، تحقيق علي أحمد الرازحي، ص ١٤٦.

(٤) محمد رضا المظفر "عقائد الإمامية" طبعة النجف، منشورات دار النعمان، ص ٨٠، ٨٣.

- (٥) د. محمد عمارة "الإسلام وفلسفة الحكم"، طبعة دار الشروق ١٩٨٩م، ص ٤٥٠.
- (٦) المجموعة الفاخرة للإمام الهادي، كتاب المنتخب، مبحث تثبيت الإمامة، ص ٥١٩.
- (٧) المرجع السابق.
- (٨) المرجع السابق، وانظر مقدمة كتابه "الأحكام" ج ١ / ١١-١٢.
- (٩) نفس المرجع.
- (١٠) يحيى بن حمزة "الرسالة الوازنة" للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين" ص ٤١.
- (١١) أحمد بن محمد الشرفي "عدة الأكياس في شرح معاني الأساس" ج ٢ / ١١١-١١٢.
- (١٢) علي محمد زيد "معتزلة اليمن، دولة الهادي وفكره" مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط ٢
١٩٨٥م، ص ١٨٥.
- (١٣) المجموعة الفاخرة للإمام الهادي، مرجع سابق، ص ١٤٦.
- (١٤) هذا القول ذكره القاضي الحجري في كتابه مجموع بلدان اليمن وقبائلها ج ١ / ٣٧٦، وهو منسوب إلى أحمد بن سعيد الريعاني قاضي الإمام عبدالله بن حمزة.
- (١٥) مجموع ورسائل الإمام عبدالله بن حمزة، ص ٣٥٢.
- (١٦) حسين بدر الدين الحوثي، من هدي القرآن الكريم، سورة المائدة، الدرس الرابع، محاضرة ألقاها بتاريخ ١٦/١/٢٠٠٢م.
- (١٧) لمزيد من التفاصيل، راجع: فهمي هويدي "إيران من الداخل" مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثانية ١٩٨٨م، ص ٣١٨ وما بعدها.

قراءة نقدية لوثيقة الحوثيين الفكرية: عندما تصبح العنصرية ديناً! (٥)

زايد جابر نشر في الأهالي نت يوم ٠٤ - ٠٥ - ٢٠١٢

بعد أن تحدثت الوثيقة أن الإمام بعد رسول الله (ص) هو علي بن أبي طالب ثم الحسن والحسين، أضافت أنها من بعد ذلك للأئمة من ذريتهما، والوثيقة تنقل العبارة عن الإمام الهادي التي تثبت الوصية كنظرية شاملة تبدأ مع بدء النبوات، ولا تنتهي بوصية النبي (ص) لعلي ثم لابنه الحسن والحسين، وإنما بالوصية لذريتهما أيضاً، فمن آمن بالوصية لعلي يجب أن يؤمن بالوصية لذريته بالضرورة، يقول الهادي: «وأما الوصية فكل من قال بإمامة أمير المؤمنين ووصيه فهو يقول بالوصية على أن الله عز وجل أوصى بخلفه على لسان النبي إلى علي بن أبي طالب والحسن والحسين وإلى الأخيار من ذرية الحسن والحسين، أولهم علي بن الحسين وآخرهم المهدي، ثم الأئمة فيما بينهما، وذلك أن تثبيت الإمامة عند أهل الحق في هؤلاء الأئمة واختاره واصطفاه وبين فيه صفات الإمام فهو إمام عندهم مستوجب للإمامة» (١).

والمتمأمل في الأدلة التي طرحها الهادي للوصية الإلهية لذرية الحسنين «البطنين» سيجد أنها لا تختلف عن الأدلة التي طرحها الشيعة الاثنا عشرية لإثبات الوصية للأئمة الاثني عشر المعصومين عندهم من ذرية الحسين، كل ما فعله الهادي أنه أسقطها على كل أئمة البطنين إلى يوم الدين، وقد كانت أدلة الهادي على النحو التالي:

أولاً: الاستناد إلى القرآن

أورد الهادي العديد من آيات القرآن الكريم التي زعم أنها تؤكد حصر الإمامة في البطنين وتفضلهم على بقية المسلمين، ومن هذه الآيات التي استدل بها الهادي ما يلي: (٢)

- قوله تعالى «ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا» فاطر: ٣٢.

- قوله تعالى «إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين» آل عمران: ٣٣.

- قوله تعالى «أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكاً عظيماً» المائدة: ٥٥.

- قوله تعالى «لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزا حكيما» النساء: ٢٨.
 - قوله تعالى «فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون» الأنبياء: ٧.
 - قوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين» التوبة: ١١٩.
 - قوله تعالى «وجعلها كلمة باقية في عقبه» الزخرف: ٢٨.
 - قوله تعالى «قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء» آل عمران: ١٢.
- والملاحظ في الأدلة القرآنية التي أوردها الهادي سيجد أمرين:

الأول: أن الهادي لم يورد سوى آيتين في إثبات الوصية للإمام علي ولم يورد آية في إثبات وصية الحسن والحسين وعندما جأ لإثبات الوصية له للسلالة حشد عدداً كبيراً من الآيات التي لا علاقة لها - كما يرى القارئ العادي - من قريب أو بعيد لموضوع الإمامة وحصرها في البطنين ولكن من باب تخويف الناس وتحذيرهم من مخالفة كتاب الله وحتى يبرر لهم صحة الأحاديث الموضوعة التي استند إليها والتي اشترط عرضها على القرآن وهو يقصد في الحقيقة فهمه العنصري للقرآن.

الثاني: أن الهادي قد حاول إلغاء أمة الإسلام وجعلها ذرية محمد فقط، وهو ما يتجلى في تفسيراته المتعسفة للقرآن فعندما يقول الله (ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا) يقول الهادي هم علي وفاطمة والحسن والحسين وذريتهما فحسب، وعندما يقول الله (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) يقول الهادي نحن فقط الصادقين، ونحن أهل الذكر، وهكذا. وقد لاحظ د. محمد علي زيد بأن «الهادي حين يستشهد بآيات القرآن الكريم لإثبات نظريته السياسية يفرض على الآيات تفسيرات قسرية بحيث يفصلها عن السياق الذي وردت فيه وعن أسباب النزول ويؤولها بطريقة منافية للعقل، أي أنه يناقض منهجه العقلي الذي اتبعه في جدله مع المجيرة والمرجفة وغيرها» (٣).

ثانياً: أدلته من السنة النبوية

واستند الهادي إلى عدد من الأحاديث الضعيفة التي رواها الشيعة، لكن أقوى دليل لديه الذي ذكرته هو حديث (إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً كتاب الله وعترتي) ولنا على هذا الحديث والاستدلال به من قبل الهادوية ملاحظتان:

الأولى: أن الحديث المشهور عند أهل السنة هو «كتاب الله وسنتي» أما كتاب الله وعترتي فرواية لم ترد في الصحيحين «البخاري ومسلم» وإنما وردت عند الترمذي، وقال: هذا حديث حسن غريب، وقد تفرد به في رواية الترمذي زيد بن الحسن والأئمطي، وهو ضعيف عند المحدثين، قال عنه أبو حاتم منكر الحديث (٤) ومع ذلك فلو تجاوزنا -إشكالية السند- فإن الحديث ليس فيه دلالة على حصر الإمامة في آل البيت -بغض النظر عن إشكالية من هم آل البيت أيضا- وإلا لما كان قول الرسول (اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر) إلا دليلاً على أن الإمامة قد نص عليها في أبي بكر وعمر، وكان قوله (إن الحق مطلق على لسان عمر وقلبه) يدل على أن عمر قد نص الرسول على إمامته، وكان قوله (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) له دلالة مماثلة في هذا المقام (٥).

الثانية: إن الهادوية يقولون إن الحديث الذي رواه الترمذي له شواهد رواها مسلم مثلاً، وهذا صحيح لكن مسلم روى الحديث بصيغة أخرى فقد حث النبي (ص) الصحابة على التمسك بكتاب الله ثم قال (إن الله في أهل بيتي أوصيكم الله في أهل بيتي) وهذه الوصية بآل البيت -بغض النظر من هم آل البيت- لا تعني الإمامة كما أنها ليست خاصة بهم، فقد وصى النبي (ص) المسلمين بأقباط مصر، كما وصاهم بالأنصار وبنفس الصيغة التي وصى بها بآل البيت (أوصاكم الله بالأنصار) فلماذا تكون الوصية بآل البيت تعني تسليمهم السلطة، ولغيرهم لا؟ بل لو قلنا إن الوصية بهم -تعني مثلاً- أنهم لن يتولوا السلطة لكان ذلك أقرب إلى الصواب، وقد فهم الإمام علي -وهو معصوم عند الهادوية- الوصية بالأنصار على هذا النحو، حيث جاء في نهج البلاغة أنه «لما انتهت إلى علي أنباء السقيفة قال: ما قالت الأنصار؟ قالوا: منا أمير ومنكم أمير، فقال: فهلا احتججتهم عليهم بأن رسول الله وصى بأن يحسن إلى مسيئهم ويتجاوز عن مسيئهم، قالوا: وما في هذا من الحججة عليهم؟ فقال: لو كانت الإمامة فيهم ما وصى بهم»، وبناء على هذا الفهم يمكن لقائل أن يقول: لو كانت الإمامة في آل البيت ما وصى بهم لكن ذلك لم يقل به أحد من المسلمين فهم كغيرهم من المسلمين، من اختاره الناس بالشورى والبيعة -لا بالنص والوصية- إماماً كان إماماً.

٣- التمييز السلالي والعرفي

ربما شعر الهادي بضعف أدلته النصوصية في إثبات أحقية البطين كما شعر بضعفها في إثبات الوصية للإمام علي وسبطيه، فذهب للغلو في الذرية كما فعل مع الإمام علي، وكما يقول د. علي محمد زيد

لقد بنى الهادي الأحقية السياسية لعلي بن أبي طالب، وبرر العلاقة بين الدم ووراثة الخلافة عن طريق العلم الخاص الذي يعطيه النبي لوصيه، وإدعاء معرفة الغيب، وقول الهادي بحصر الإمامة في أبناء الحسن والحسين كأنما يقتضي احتكار هذا العلم المتوارث في بعض ذرية علي، وهي حجة واهية لا تستطيع تسويغ هذا الحصر للإمامة، والحقيقة أن الهادي قد قال ذلك صراحة فبعد حديثه عن ما امتاز به الأوصياء قال: «فهذا الذي لم يوجد عند غير الأوصياء من أهل مللهم، فهو علم الأوصياء المبين لها والدليل الدال بالوصية عليها وكذلك الأئمة الهاديون الداعون إلى الله المرشدون بانتم إمامتهم وثبت عقدها من الله لهم بخصال الاستحقاق، وبالعلم الدليل الذي يأتوا به عن غيرهم وامتازوا به عن مشاركة أهل دهرهم» (٧).

لقد سعى للربط بين علي والحسين وبين ذريتهما - وهو منهم، حيث يقول «إذ هم - أي الحسينين - وأبوه صلوات الله عليهم، أصل كل دين وعماد كل يقين ومنه صلوات الله عليه وآله وسلم، تفرعت العلوم المعلومة وثبتت أصول الأحكام المفهومة ومنه ومن ذريته نيلت العلوم الفاضلة، وبلغت الأصول الفاضلة، فمن فضل علمهم اكتسب وكل حكم حق به حكم، فمن حكم حقهم علم، فهم أمناء الله على حقه، والوسيلة بينه وبين خلقه المبلغون للرسالات، الآتون من الله سبحانه بالدلالات، المثبتون على الأمة حججه البالغة المسبغون على الأمة الفهم السابقة» (٨).

وعلى منوال هذا الغلو كان وصفه للأئمة من البطين. فهم - دون غيرهم من الناس - «الأئمة الطاهرين المطهرين الهادين من أهل بيت محمد المصطفى، قولهم صواب بلا خطأ، وقربهم شفاء بلا ردى» (٩)، وفي موضع آخر يقول عنهم: «أولئك فهم صفوة الله من خلقه وخيرته من بريته وخلفاؤه في أرضه، الأئمة الهادون والقادة المرشدون بيت محمد المصطفى وعترة المرتضى ونخبة العلي الأعلى المجاهدون للظالمين، والمنابزون للفاسقين، والمقربون للمؤمنين والمباعدون للعاصين» (١٠).

إن هذا الغلو لم يقل به سوى الشيعة الاثني عشرية في أئمتهم الاثنا عشر الذين زعموا فيهم العصمة، ما يجعلهم أي الشيعة الاثنا عشرية رغم غلوهم أفضل حالا من الهادي ومن سار على نهجه لأنهم حصروا الغلو في اثني عشر إماما لا يختلف اثنان على فضلهم وعلو مكانتهم وجميعهم لم يحكموا باستثناء الإمام علي، أما الهادي فيرى هذا الغلو والتمييز فيه وفي ذريته ومن هو في سلالته إلى يوم الدين، مع أنه - أي

الهادي وكثير من الأئمة قد سفكوا الدماء ونهبوا الأموال وارتكبوا جرائم بحق المسلمين تشيب لها
الولدان!!

٤ - العقل وإجماع العترة

ربما شعر بعض علماء الهادوية المتأخرين بضعف الأدلة التي أوردها الهادي لتبرير حصر الإمامة في
البطنين، فحاولوا البحث عن أدلة أخرى غير نصوصية، لكنها كانت أكثر تهاوتا وضعفا مما أورده
الهادي، وعلى سبيل المثال فقد أورد الأمير الحسين بن بدر الدين (٥٨٢ - ٦٦٢هـ) وهو أحد أولاد
الهادي، نفس الأدلة التي أوردها الهادي على إمامة علي وسبطيه وعندما وصل إلى ما بعدها قال: فإن
قيل لمن الإمامة بعدها - أي بعد الحسن والحسين - فقل هي محصورة في البطنين ومحظورة على من عدا
أولاد السبطين فهي لمن قام ودعا من أولاد من ينتمي نسبه من قبل أبيه إلى أحدهما، متى كان جامعا
لخصال الإمامة فإن قيل ما الذي يدل على ذلك؟ فقل أما الذي يدل على الحصر فهو أن العقل يقضي
بقبح الإمامة لأنها تقتضي التصرف في أمور ضارة من القتل والصلب ونحوهما وقد انعقد إجماع المسلمين
على جوازها في أولاد فاطمة عليها السلام ولا دليل يدل على جوازها في غيرهم فبقي من عداهم لا
يصلح ولأن العترة أجمعت على أنها لا تجوز في غيرهم وإجماعهم حجة» (١١). ولم أجد دليلا عقليا
أغرب من هذا الدليل العقل يقضي بقبح الإمامة.. حسنا ما الذي استحسنتها فيكم وحرمتها على من
سواكم؟ هل العقل أم الهوى وقلة العقل!؟

خرافة إجماع العترة

أما الحديث عن إجماع العترة فهو يكشف مدى تلاعب هؤلاء من أجل السلطة بالمصطلحات الشرعية
وغيرها، ولا غرو فمن تلاعب بكلام الله وفسره على هواه، لا يستبعد منه أن يتلاعب بمسمى العترة،
إنك لو سألتهم ما المقصود بالعترة؟ لقالوا لك: ذرية الحسن والحسين. حسنا «فذرية الحسنين لا يدخلون
تحت عد العاديين ولا حصر الحاصرين ولا يخلو منهم إقليم من أقاليم الدنيا، وهم في كل بلد على مذهبه
السائد ومعظمهم سنة والأقلية منهم فقط زيدية، كما يقول العلامة محمد بن إسماعيل الأمير - وهو أحد
علماء العترة والمذهب الزيدي - الذي منذ دعوى الزيدية الذين يجعلونهم مذهباً هو مذهب أهل البيت،
ومن خالفهم قالوا خالف أهل البيت أو العترة، حيث يقول «فإن قلت إنما يريد القائل من قال خالفت
أهل البيت أي الزيدية منهم، قلت: نعم. لكن هذه الإرادة باطلة لغة وشرعا وعقلا وعرفا، فأما أولا

فمسمى أهل البيت كما قررنا أولاد الحسنين على أقل ما قيل والزيدية بعض منهم ولا يصح عقلا وشرعا ولا لغة قصر هذا المسمى على بعض أفراده إلا بدليل وليس إليه من سبيل ويلزم أنه يقال لمن اتبع الشافعي من أهل البيت لست من أهل البيت ولغيره من الحنبلي والحنفي وهذا باطل قطعاً فإن أهل البيت لفظ ثبت مسماه بالنسب لا بالمذهب وإلا لزم أن يقال للزيدي من قبيلة همدان أنت من أهل بيت النبوة، وهذا مما لا يتفوه به لسان ولا يقول إنسان».

ثم يصل العلامة ابن الأمير إلى هذه الخلاصة: «هذا وما جعل أهل البيت إلا الزيدية فقط إلا نظيراً أن يقول القائل: ليس المراد بقوله تعالى (يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوءاتكم) (الأعراف: ٢٦)، (يا بني آدم لا يفتننكم الشيطان) (الأعراف: ٥٧) إلا أهل ذمار أو بني خليل من أهل همدان فإنه لا يقول بهذا من له أدنى مسكة من عقل ومعرفة بالشريعة واللغة» (١٢) وليت شعري ماذا نقول نحن لأصحاب هذه الدعاوى الفارغة، فإذا كان قصر مسمى العترة أو أهل البيت على الزيدية بكل فرقتها كمن يقصر مسمى ابني آدم على أهل ذمار أو بني خليل فما بالك بمن يقصر المسمى على الهادوية وهي جزء من الزيدية ويقول إن قولها بحصر الإمامة بالبطين هو إجماع العترة مع أن الزيدية نفسها لم تجمع عليه؟ بل ماذا نقول عن أصحاب الوثيقة الذين اعتبروا وثيقتهم إجماع العترة وآل البيت، وهم لا يمثلون سوى بيتين في الهادوية الصعداوية - الحوثي والمؤيدي - وبعض أتباعهما فحسب!؟

أهل السنة وقرشية الخلافة

لا يستقيم الحديث عن حصر الإمامة في البطين دون الحديث عن حصرها في قريش وهو ما ذهب إليه جمهور أهل السنة مستدلين بحديث (الأئمة من قريش) والذي ورد بصيغ مختلفة في كتب الحديث والحقيقة أن قرشية الخلافة لا تقل عن خطأ حصرها في البطين وأدلتها ضعيفة مثلها، ويمكن تفسيرها على النحو التالي:

أولاً: عدم وجود نص

وهو ما يذهب إليه كثير من المفكرين الإسلاميين مستدلين ومعهم الحق بحديث الأنصار يوم السقيفة وترشيحهم لسعد بن عباد وقولهم منا أمير ومنكم أمير، فلو كان هناك نص على القرشية ما تطلخوا للخلافة كما أن احتجاج أبي بكر «أن الناس لا تسمع إلا لهذا الحي من قريش» كان احتجاجاً سياسياً

ولم يقل هو نفسه إنه نص، كما أنه قال عند وفاته «ثلاث لو كنت سألت عنها النبي (ص).. لو سألته هل للأنصار من الأمر شيء».

وعمر يقول عند وفاته: «لو كان سالم مولى أبي حذيفة حيا لوليته» وسالم غير قرشي، والحوارج عندما خرجوا على علي اختاروا عبدالله بن وهب الراسي وهو غير قرشي وقد حاورهم ابن عباس ولم يذكر لهم أنهم اختاروا أميرا غير قرشي، بل نجد أن كبار الفقهاء قد بايعوا عبدالله بن الأشعث - في الدولة الأموية - وهو غير قرشي مما يدل أن الحديث عن القرشية قد جاء متأخرا وربما كرد فعل لقول الشيعة بالعلوية والنص والوصية.

ثانيا: تأويل الحديث

وإذا ما أصر أهل السنة على صحة الحديث فإن عليهم أن يؤلوه بما لا يتعارض مع النصوص الأخرى من القرآن والسنة التي تتحدث عن المساواة وعدم الأفضلية إلا بالتقوى ومع حديث «اسمعوا وأطيعوا وإن ولي عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة» وهنا نجد تأويلين الأول: لابن خلدون الذي أقر بصحة الحديث ولكنه ربطه بعلّة مقاصدية وهي العصبية باعتبارها ضرورة لقيام الدولة، وإذا كانت عصبية العرب في قريش كانت الإمامة فيها، فإذا انتقلت العصبية أو القوة إلى قبيلة أخرى أو شكل آخر للعصبية التي قد تنشأ في المدن من غير عصبية الدم، انتقل الحكم معها، وهذا التأويل استند إليه الفقهاء والمعاصرون فقالوا إن الحزب الحائز على أغلبية الأصوات، هو بمثابة قريش التي يجب التسليم لها بالسلطة، وهذا تفسير معقول لكنه يصطدم مع بعض ألفاظ الحديث التي تنص صراحة على قريش وهنا يأتي تأويل العلامة اليمني المجهّد القبلي رحمه الله الذي قال إن حديث «الأئمة من قريش» هو حديث إخباري لا إلزامي، مثله مثل «الخلافة بعدني ثلاثون عاما» فهل يقول أحد أنه لا يجوز أن تستمر بعدها أم أن ذلك كان مجرد إخبار من النبي فحسب؟ وهكذا حديث الأئمة من قريش، ويقول القبلي - وهو محق في تصوري - ألا ترى في بعض ألفاظ الحديث «الناس تبع لقرش كافرهم لكافرهم ومؤمنهم لمؤمنهم» فهل تعتقد أن النبي جاء يشرع للكفار أن يتبعوا كفار قريش أم أنه كان يخبر عن واقع سيستمر بعده إلى ما شاء الله؟

الفرق بين «القرشية» و«البطينين»

يحاول البعض الدفاع عن قضية حصر الإمامة في البطينين من خلال الحديث عن حصرها في قريش عند أهل السنة، ومع أن الخطأ لا يبرر الخطأ إلا أن هناك فرقاً بين قضية البطينين وقرشية الخلافة فالقائلون بحصر الإمامة في البطينين يجعلونها قضية عقديّة، ومن أصول الدين كما تناولتها في الحلقات السابقة أما القائلون بقرشية الخلافة فهم يرونها وكل ما يتعلق بالإمامة من فروع الدين لا من أصوله، صحيح أنهم قد تناولوها في علم الكلام أو كتب العقائد، وهو خطأ بكل تأكيد إلا أنهم كانوا فقط يجارون الشيعة الذين كانوا الأسبق في التأليف وقد أكدوا في مصنفاتهم والخلاف بين أن تكون المسألة من أصول الدين أو من فروعه خلاف ليس باليسير إذ ترتبت عليه أحكام وقضايا خطيرة أبرزها:

١ - التكفير للمخالف

لأن قضية الإمامة -بكل ما يتعلق بها- من فروع الدين لا من أصوله عند أهل السنة، لذا نجدهم لم يكفروا من خالفهم فيها، فلم يكفروا الشيعة القائلين بالنص والوصية سواء الاثنا عشرية أم الهاديّة، خلافاً للشيعة الذين كفروا من لم يقل بالنص والوصية للإمام علي، وقد ذكرنا نماذج من ذلك بالعدد الماضي -بما في ذلك تكفير الصحابة والخلفاء الراشدين- ويستمر التكفير بما بعد الإمام علي، فالشيعة الاثنا عشرية يكفرون من لم يؤمن بإمامة الاثني عشر المعصوم -بما في ذلك الزيدية والهادوية، يكفرون من لم يؤمن بإمامتهم بما في ذلك الاثنا عشرية، فعلى سبيل المثال -لا الحصر- يقول علي بن محمد العلوي «ابن العم الهادي وصاحبه ومؤلف سيرته متحدثاً عن ضرورة اتباع الإمام الهادي لأنه أحد أئمة الهدى من ذرية الحسين الذين أمر الله باتباعهم، فبعد أن سرد الأدلة المزعومة على وجوب اتباعهم، قال «فخالفت الأمة نبيها في ذلك حسداً منها لأهل البيت فقدموا غيرهم، وأمروهم عليهم، وطلبوا العلم من سواهم، وابتلوا أهواءهم، وكفروا برحمهم ونقضوا كتاب الله خالقهم، فقالوا في دينهم بالتقليد والهوى خلافاً لله ولرسوله، وحسداً لأهل بيت النبوة فعلى الأمة أن تطلب دينها والذي افترض عليها ربما من طاعة أهل بيت نبيها، وأن نقوم بأجمعها مع من قام منهم...» (١٣) وفي سيرة الهادي نجد تكفير الهادي لكل من رفض بيعته أو الخروج معه من اليمينيين الذين يخاطبهم بقوله (١٤).

يا أمة الكفر الذين تجملوا

بالصغر منهم طاعة الشيطان

رفضوا الهدى والحق ثم تعلقوا

وتمسكوا بالظلم والعدوان

وعسوا بكفرهم الإله فأصبحوا

متقلدين سلاسل النيران

وفي موضع آخر يحذرهم من مغبة رفض بيعته فيقول (١٥):

وقلت ألا احقنوا عني دماءكم

وإلا تحقنوها لا أبالي

ولست بمسرع في ذاك حتى

إذا ما كفر كافرکم بدا لي

وحلت لي دماءكم بحق

وإضراب السوافل والعوالي

وقطع الزرع إن استوليتموه

بما قد كان حالا بعد حال

إن هذا النهج التكفيري هو النتيجة الطبيعية لاعتبار الهادي الإمامة أصلاً من أصول الدين مثلها مثل التوحيد والنبوة فالوصية للإمام علي قرين النبوة، والوصية لأبنائه من فاطمة قرين الوصية له، ولقد كفر كل من عارضه أو حتى رفض القتال معه، مع أنه لم يكن خليفة شرعياً وإنما كان متمرداً على الخلافة العباسية وهذا الفكر والسلوك لا علاقة له بالإمام علي الذي لم يكفر خصومه من أهل الشام مع أنه كان خليفة شرعياً بايعه المهاجرون والأنصار وقد رفض دعاوى بعض أصحابه التي حاولت أن تجعل من الخلاف مع أهل الشام عقائدياً لا سياسياً، فهذا أبو سلامة يسأله من أمر أهل الشام: «يا أمير المؤمنين، أترى لهؤلاء القوم حجة فيما طلبوا به من هذا الدم -دم عثمان- إن كانوا أرادوا الله بذلك؟

قال علي: نعم. قال أبو سلامة: وترى لك حجة بتأخير ذلك؟ قال: نعم. إن الشيء إذا كان لا يدرك فالحكم فيه أحوط وأعود نفعاً، فقال أبو سلامة: فما حالنا وحالهم إن ابتلينا بقتال غد؟ فقال علي: إني أرجو ألا يقتل أحد نقي قلبه منا ومنهم إلا أدخله الله الجنة» (١٦).

وعندما قاتلهم في صفين أبي أن يصفهم بالكفر وإنما قال «لقد التقينا مع أهل الشام وربنا واحد، ونبينا واحد، ودعوتنا في الإسلام واحدة، ولا نستزيدهم في الإيمان بالله والتصديق برسوله ولا يستزيدوننا والأمر واحد إلا ما اختلفنا فيه من دم عثمان ونحن منه براء» (١٧)، ويرفض دعوى الخوارج تكفير أهل الشام ويرد عليهم قائلاً: إنا والله ما قاتلنا أهل الشام على ما توهم هؤلاء (الخوارج) من التكفير والفرق في الدين وما قاتلناهم إلا لردهم إلى الجماعة.. وإنهم لإخواننا في الدين قبلتنا واحدة، ورأينا أننا على الحق دونهم» (١٨).

فأين الهادي الذي حاول تكمص شخصية الإمام علي بل واعتبر نفسه مثله من هذا الفكر الوسطي الذي لم يكفر خصوم في حين كفرهم الهادي واعتبر قتلاهم في النار وقتلاه في الجنة بل أكد أن كل من تخلف عن نصرته لن تنفعه صلاة ولا صيام ولا زكاة ولا حج.. الخ؟

٢- صعوبة تجاوز الموروث

لأن أهل السنة جعلوا الإمامة وبكل تفاصيلها من باب فروع الدين لا أصوله، فقد كان من السهل على علمائهم التجاوز أو التنازل عن كثير من الشروط التي وضعوها ومن ذلك قرشية الخلافة، لقد انتقلت الخلافة من العباسيين «وهم من قريش» إلى العثمانيين «وهم غير عرب» ولم يحدث هناك أي مشكلة ولم نجد من علماء أهل السنة من رفع صوته على غياب شرط القرشية، وفي العصر الحديث استوعب أهل السنة مبادئ الحكم الديمقراطي والدستوري بسهولة أكثر من نظرائهم من الشيعة، حتى أشد الجماعات السلفية تعصبا لا نجد من يتحدث عن قرشية الخلافة كقضية من الأصول الثابتة، ولقد بايع محمد بن عبد الوهاب أسرة آل سعود دون أن يبحثوا عن قرشية أصلهم وهكذا فعلت طالبان، بل لقد وجدنا جماعات سلفية جعلت من إطلاق اللحي والنقاب قضايا محورية في نشاطها وبرايجها، لكننا لم نجد جماعة واحدة تتحدث عن ضرورة أن يكون الخليفة من قريش، المفارقة أن من يثير هذه القضية ويؤكد عليها بين آونة وأخرى هم بعض علماء ومثقفي الهادوية الذين وجدناهم يضعفون معظم أحاديث البخاري ومسلم باستثناء حديث «الأئمة من قريش» على عكس أسلافهم من الأئمة الذين كانوا

يأخذون من البخاري ومسلم الكثير إلا هذا الحديث الذي ضعفوه واعتبروه صياغة أموية، ويعتبر بعض السذج أن المتأخرين من الهادوي قد خالفوا منهج وفكر أجدادهم وهذا نظر سطحي فالهادوية مذهب سياسي إصلاح، ولأن فروع قريش الأخرى خصوصاً العباسيين كانوا يشكلون خطراً على مشروع الهادي والأئمة من بعده، فقد ضعفوا وشككوا بحديث «الأئمة من قريش» أما اليوم فلم يعد هناك وجود يذكر للعباسيين والأمويين مقارنة بالعلويين، وبالتالي لا بأس من تصحيح الحديث ما دام سيصب لمصلحة «البطنين» ومن كتب إخواننا أهل السنة أو العامة كما يسموهم!!

أما بالنسبة للشيعة فإن جعل الإمامة من أصول الدين قد أعاق نظرهم التجديدي فيها فالاثنا عشرية حرموا السياسة حتى ظهور المهدي المنتظر. لقد دخلوا في غيبوبة تاريخه لعدة قرون، وإذا كان الخميني قد استطاع بنظرية ولاية الفقيه، إخراجهم من هذه الغيبة إلا أن ظلال عقديّة الإمامة وعصمة الإمام قد ألقّت بظلالها على نظرية ولاية الفقيه في إيران حيث بموجب النظرية فإن الولي الفقيه يستمد شرعيته من الإمام المعصوم الذي يستمدّها من الله، أي أن المرشد يستمد صلاحيته من الله وهو ما جعل التجربة الإيرانية أقرب إلى نموذج الحكم الديني الكهنوتي في أوروبا في العصور الوسطى، أما الشيعة الهادوية فقد ظلوا جامدين على نظريتهم - حصر الإمامة في البطنين - منذ مجيء الهادي عام ٢٨٤ هـ وحتى سقوط دولة الإمامة عام ١٩٦٢ م، ورغم قيام النظام الجمهوري لم تشهد الهادوية اجتهادات كبيرة ومعقدة تتجاوز هذا الإرث العنصري باستثناء اجتهادات فقهية لزيد الوزير لا تلاقي قبولا لدى أوساط الهادوية خصوصا في صعدة، وكان بيان بعض علماء الزيدية عام ١٩٩٠ م قد تقدم خطوة نحو التجديد في المذهب إلا أن رفض علماء صعدة للبيان قلل من أهميته كما أن مشروع الحوثي كما تخبرنا الوثيقة التي وقع عليها الحوثي وبعض علماء الزيدية ومنهم للأسف من كان موقعا على بيان عام ١٩٩٠ م كالمناصير والمؤيد يعد تراجعاً واضحاً عن النقاط الإيجابية التي تضمنها بيانهم عام ١٩٩٠ م، إن هذا الجمود والتمسك بأفكار لم يعد يتقبلها العصر فضلاً عن مبادئ الإسلام هو بسبب الغلو في اعتبار المسألة ضمن قضايا الاعتقاد وأصول الدين والتي تعد من الثوابت لا المتغيرات مع أنها ليست كذلك!!

الهوامش:

(١) المجموعة الفاخرة للإمام الهادي، تحقيق علي أحمد الرازحي، ص ٥٢٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٤، ٨٥.

- (٣) علي محمد زيد «معتزلة اليمن، دولة الهادي وفكره»، ص ١٨٥.
- (٤) انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال المذهبي، ج ١، ٤٧٥.
- (٥) د. محمد عمارة «الإسلام ونظام الحكم» ص ٢٦٢-٢٦٣.
- (٦) د. علي محمد زيد، مرجع سابق، ص ١٨٥.
- (٧) المجموعة الفاخرة للإمام الهادي، مرجع سابق.
- (٨) المرجع السابق، ص ٥٨٢.
- (٩) نفسه، ص ٥٧٤.
- (١٠) نفسه، ص ٥٨١.
- (١١) كتاب العقد الثمين في معرفة رب العالمين «للأمير الحسين بن بدر الدين، تحقيق د. عبدالكريم الفضيل، ١٩٧٢م، ص ٥٠-٥١.
- (١٢) المسائل المرضية للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، ص ١٩-١٧.
- (١٣) «سيرة الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين» تحقيق د. سهيل زكار، دار الفكر بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨١م، ص ٢٧.
- (١٤) نفس المرجع، ص ٣٢١.
- (١٥) نفسه، ص ٣٠٧.
- (١٦) التمهيد للباقلاني، ص ٢٣٧.
- (١٧) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج ١٧، ص ١٤١.
- (١٨) التمهيد للباقلاني، ص ٢٣٨. قراءة نقدية لوثيقة الحوثيين الفكرية (٥)
-

قراءة نقدية لوثيقة الحوثيين الفكرية: عندما تصبح العنصرية ديناً (٦)

زايد جابر نشر في الأهالي نت يوم ١١ - ٠٥ - ٢٠١٢

بعد أن تحدثت الوثيقة عن إمامة البطنين انتقلت مباشرة إلى الحديث عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد الظالمين - باعتباره من أعظم الواجبات الدينية المفروضة على الناس أجمعين - بحسب الوثيقة، إن هذه القضية هي الركن الثاني من أركان الإمامة بعد الحصر في البطنين، والتي تعني الخروج، وقد تحدثت عنها الأئمة في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومسمى الجهاد، وهو ما يقصده الموقعون على الوثيقة لأنهم ربطوه بالأئمة، حيث نصت الوثيقة على «أن الجهاد في سبيل الله لإعلاء كلمة الله واجب على الجميع، وقد أوجبه كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وقام به أئمة أهل البيت عليهم السلام، ولا ينكره إلا جاهل مخالف لأهل البيت عليهم السلام».

إن قرن الجهاد بآل البيت واتباع سنة الأئمة المتقدمين مثل الهادي التي قالت الوثيقة أنها تقدم منهجه في فهم الأصول - ومنها الجهاد، هو ما يدفعنا لطرح أسئلة هامة في هذا الشأن مثل: ما أهمية الجهاد عند الهادي؟ وما هي أهدافه؟ ووسائله؟ وكيف طبقه عملياً بعد أن تمكن في اليمن؟ وهذا ما سوف نحاول الإجابة عليه فيما يلي..

الإمامة ومبدأ الخروج

تقوم نظرية الإمامة عند الهادي على ركنين أساسيين: حصر الإمامة في البطنين، والخروج المسلح في طلبها، فمن تولى الإمامة - ولو بالخروج - وليس من البطنين ليس إماماً شرعياً، بل هو معتصب لحق غيره، ومن طلبها أو ادعاهها - ولو من آل البيت - ولم يخرج على الناس شاهراً سيفه فليس بإمام، والهادي بالركن الأول كان يهدف إلى نزع الشرعية عن الخلافة العباسية التي خرج عليها، وعلى كل من تسول له نفسه ليخرج مثله، وبالركن الثاني - الخروج - كان يرد على من حصر الإمامة في ذرية الحسين حتى ولو لم يخرجوا كما فعل الشيعة الاثنا عشرية، ولهذا اعتبر الهادي قضية خروجه المسلح وقتاله من أجل نزع حقه المقدس في الحكم، أملاً لا يقبل المساومة أو التردد لأنه قضية عقيدة وتركه بمثابة الكفر بالله ورسوله، ومن

هنا يقول وقد عزم على خروجه المشنوم إلى اليمن: «ولو لم أكن في هذا الأمر، لم يمنعني ترك الفكر في هذا الأمر، حتى ناظرت نفسي فيه طويلاً، فما وجدت إلا الخروج أو الكفر بما أنزل على محمد»(١).. ومن هنا نفهم لماذا ركز حسين الحوثي في ملازمه على قضية الجهاد واستهان بقضية تدريس علم الكلام والانكفاء على العبادة أو الانشغال بالعلم لأن هذا ليس منهج أهل البيت كما كان يقول!!

وجوب استجابة الناس لدعوته

إذا ما قرر أحد أبناء البطينين - كالإمام الهادي - أن يصبح إماماً، جرد سيفه، ثم دعا الناس للجهاد معه، وهذا ما فعله الهادي بعد وصوله اليمن، قال مؤلف سيرته: «وكان عند وصوله البلد (صعدة) قد كتب إلى أهل اليمن جميعاً كتاب دعوة يدعوهم فيه ويحضهم على الجهاد معه»(٢). وهنا لا بد أن يبين لهم حكم الجهاد معه، فالأمر ليس بالهين وليس لهم الخيار، فهو كالنبي والجهاد معه واجب كالجهاد مع النبي، فمن كان في البلد الذي دعا فيها وجب عليه أن يحمل السلاح فوراً ويضع نفسه تحت خدمة الهادي، ومن كان خارج البلدة وسمع بدعوة الهادي أو أحد من سلالته من بعده وجب عليه أن يهاجر لنصرته كما هاجر المسلمون الأوائل إلى رسول الله في المدينة، ولا يجوز لأحد التخلف أو القعود عن تلبية الدعوة والقتال إلا بأربعة أعذار حددها الهادي بأسمائها وهي: المرض، والعرج، والعمى، والفقر المدقع، «فمتى كان على واحدة من هذه الأربع الخصال جاز له التخلف عند الواحد ذي الجلال، ومن لم يكن كذلك وجب عليه فرض المهاجرة والقتال». وفي موضع آخر يقول: «إن النفير والمهجرة في سبيل الله واجب على كل من عرفه، فمتى عدم أربعة أشياء وكان سالماً منها، وهي: العرج والعمى والمرض والفقر، فمن لم يكن من أهل هذه الأربعة الأشياء فالمهجرة عليه والنفير واجباً، والجهاد والقيام لازمان، لا يفكهما عن فرضهما ولا يريجه عن واجب أمرهما إلا القيام بهما»(٣).

ونلاحظ هنا كيف اختلف مفهوم المهجرة عند الهادي عن مفهومه لدى جده «القاسم الرسي» فالأخير كان يرى في المهجرة خياراً فردياً يفر به المرء خوفاً على نفسه من بطش الظلمة كما فعل هو عندما هرب من ملاحقة العباسيين له إلى جبل الرس في الحجاز، أما الهادي فهو هنا قد أعلن نفسه إماماً وذهب إلى اليمن «وبما أنه كان في حاجة إلى المقاتلين من كل مكان في البلاد العربية الإسلامية، فقد افترض على المسلمين المهجرة من دار الظالمين، واللحاق بالإمام حيثما كان، ويسمي المنطقة التي يسيطر عليها الإمام

ومركز دعوته «دار الحق والمحقين» وتطبيقا لهذا الغرض هاجر كثير من الطبريين إلى الإمام الهادي في صعدة، وقاتلوا معه في معاركه المختلفة»(٤).

العنصرية في قيادة الجهاد

ربما شعر الهادي بالقلق من أن يؤدي تضخيمه لأمر الجهاد، خصوصا وأن الجميع يعلم أن غاية هذا الجهاد هو الملك قد يؤدي إلى نتائج عكسية، إذ يمكن أن يستجيب الناس لكل من يطلبهم للجهاد - حتى ولو كان من غير البطينين - لهذا حرص الهادي أن يؤكد للناس أن الجهاد المشروع والمقبول عند الله هو فقط من يكون مع شخص من آل البيت، أما إذا قاده شخص آخر فليس بجهاد، فبعد أن أكد على أهمية الجهاد وسرد آيات الجهاد في القرآن قال الهادي: «ثم إن الله جل جلاله - عن أن يحويه قول أو يناله - حظر الجهاد مع جميع من خلق من العباد، إلا من اصطفى وأؤمن على وحيه، من عترة رسوله صلى الله عليه وعليهم، الذين هدى بهم الأمة من الضلالة والهلكة، لما في الجهاد من القتل والقتال، وسفك الدماء، وأخذ الأموال، وهتك الحرم، وغير ذلك من الأحكام، وذلك فلا يكون إلا بإمام مفترض الطاعة، ولا يكون إلا من آل محمد صلى الله عليه وعليهم الذين استنقذ الله بهم الأمة من شفا الحفرة وجمع كلمتها»(٥).

وهذا المفهوم هو ما جعل حسين الحوئي يعمل جاهدا في محاضراته وملازمه أن يبينه لأتباعه فهو بعد أن أكد على أهمية ومحورية الجهاد «ضد أمريكا وإسرائيل» ومن والاهما! خشي أن يظن الناس أن ما تقوم به القاعدة أو حركات المقاومة ضد أمريكا أو ما قامت به الجيوش العربية ضد إسرائيل جهادا، ليس لأنه يختلف عنها في الأسلوب، أو غير ذلك، وإنما فقط لأن من قاد ويقود هذه الحركات ليسوا من آل البيت، وأتباعهم ليسوا شيعة «آل البيت»، ولهذا - حسب زعمه - لم ينصروا ولن ينصروا إلا إذا أعادوا الحق لأهله، وقدموا أهل بيت النبوة، وأصبحوا فقط أتباعا لهم، عندئذ سينصروا، وضرب على ذلك مثلاً بحزب الله ونصره على أمريكا وإسرائيل، وكذلك إيران، لأن كل منهما يقوده شخص من آل البيت.. وبالتالي - والكلام لحسين الحوئي - «فالقرآن صريح في البلاغ بأن الأمة الإسلامية لا تنتصر ولن تنتصر، ولن يصلح لها حال إلا بالشيعة، وتحت قيادة أبناء علي، لن تنتصر الأمة ولن تتحسن أحوالها بالديمقراطية والانتخاب، وبناس يأتون من «الشارع» ويتولون القيادة»(٦).

ولهذه الخلفية العنصرية لم تنتقل قيادة جماعة الحوثي بعد مقتل مؤسسها حسين الحوثي إلى زميله ورفيق دريه «عبدالله عيضة الرزامي» كما كان متوقعا، لما يمتلكه الرزامي من أقدميه وخبرة، ولما قدمه في الدفاع عن حسين ومشروعه، وإنما بحثوا عن «عبدالمملك الحوثي» رغم صغر سنه وقلة خبرته وعلمه، لا لشيء إلا لأنه من «آل البيت» والرزامي ليس كذلك، ولو أن الرزامي هو من قاد الجماعة لانفرط عقدها وانتهى مبرر وجودها، لأن مشروعاتها إنما تقوم على الالتفاف والجهاد مع من ينتمي إلى آل البيت، نسبا لا مذهبا!!

الإمام الهادي يعتبر نفسه بمنزلة الرسول

بعد أن يشهر الإمام سيفه ودعوته، عليه أن يؤكد لمن سيتبعه أنهم إنما يتبعون الإمام علي أو الرسول، لا فرق، وهذا ما فعله الإمام الهادي، فهو نظريا قد قرن الإمامة بالنبوة، ووصى النبي «علي» بالنبي «محمد» ووصى علي «الحسن والحسين» بأبيهما، والإمام من ذريتهما بهما، وهكذا.. وقد قال الهادي ذلك على شخصه، فهو أولا يشبه نفسه بالإمام علي، ويقول في ذلك شعرا(٧):

أظن الناكتون بنقض عهدي

وكانوا في الفجور من الحراص

بأبي لم أشابه من علي

خصال المكرمات لدى الخلاص

وأني لا يرام الضيم مني

وإني المرتجى لذوي الخصاص

أنا الحسيني سيف الله حقا

مذاع في الأداني والأقاصي!

ويخاطب جيشه قائلا: «اصبروا معي فوالله لأتقدمن برايتكم بين أيديكم، ولأنصرن دين الإسلام،

لأضربن ضربا ما ضربه إلا علي بن أبي طالب رحمة الله عليه»(٨).

ثم يتدرج ويرفع مقامه إلى مقام الرسول - مع تحفظ يسير - حيث قال ابن عمه وقائد جيشه وراوي سيرته «وسمعتة يوماً يقول: والله لو كان معي ثلاثمائة وثلاثة عشر مؤمن، لا بل لو كان معي خمسمائة لأن تلك فضيلة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لدست بها اليمن»!! (٩). تأمل ماذا يتمنى هذا الرجل؟ أن يدوس اليمن!! لا حول ولا قوة إلا بالله ثم لا يلبث - أن يزيل هذا التحفظ والفارق البسيط الذي جعله بينه وبين الرسول - فيؤكد لأصحابه أنه بمنزلة الرسول تماماً، قال ابن عمه وراوي سيرته «وسمعتة ما لا أحصيه، إذا اجتمع عنده الناس يقول والله فقد قال يحيى بن الحسين: والله لئن أطعتموني لما فقدتم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا شخصه إن شاء الله تعالى» (١٠).

من أطاعه دخل الجنة ومن عصاه دخل النار

وبعد أن وضع الهادي نفسه بمنزلة الرسول تعامل مع أصحابه وخصومه كأهم أصحاب رسول الله وخصومه من المشركين فهو يخاطب أصحابه المقاتلين قائلاً: «أبشروا بما أنتم فيه من الاجتماع على طاعة الله، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر... والله لملائكة الله في سماواته أبشر بهذا الأمر الذي أنتم فيه منكم في الأرض.. ويذكركم بالله ويقرأ عليهم «إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين» (الأنفال: ٦٥)» (١١). وفي إحدى معاركه ضد اليمانيين يخاطب مقاتليه قائلاً: «والله فقد قال يحيى بن الحسين: والله ما أعلم اليوم راية مثل راية بدر إلا رايتنا هذه، ولا عصابة اجتمعت أفضل من هذه العصابة بعد من كان قبلنا» (١٢). تأمل هذا الكلام الذي قاله الهادي وقارنه بما قاله عبد الملك الحوثي قبل أيام في قناة المسيرة بمناسبة ما أسماه يوم الشهيد، حيث اعتبر شهداءه حركته كشهداء بدر، ولا غرابة إن رأيتم عبد الملك وقبله أخاه حسين يوزعان صكوك الغفران، فقد وزعها الهادي قبلهما وقال ابن عمه وراوي سيرته: «وسمعتة يوماً وهو يقول للناس: اضمنوا لي أن تصلحوا سرائركم، وإذا أمرتكم بشيء ائتمرت، إذاً والله أوقفكم على المحجة البيضاء وأضمن لكم الجنة» (١٣). إن الهادي لم يجد وسيلة لجمع الناس حوله ليستعيد ملكه إلا من خلال هذا الدجل، أن يعدهم بالجنة إن قتلوا من أجله ويتوعددهم بالنار إن قتلوا وهم يدافعون على أرضهم وبلدهم ضد عدوانه!

قال ابن عمه وراوي سيرته: «حدثني أبو جعفر محمد بن سليمان، قال: سمعت الهادي إلى الحق عليه السلام، وهو يقول: والله ما دخل قلبي منهم رعب، ولا اعتددت بهم. وكيف أعتد بهم وأنا أعلم أن الله معي؟ فإن قتلت في الجنة وإن قتل منكم واحدا صار إلى النار» (١٤). إن أحاديثه عن أن القتلى من

أنصاره في الجنة وقتلى مخالفيه في النار أكثر من أن تحصى، وليست فقط في سيرته وإنما في كتبه ورسائله، حيث جعل من هذه القضية حكما عاما لكل من قتل معه أو ضده فقال: «... حتى سمينا من قتله الظالمون منا شهيدا، وحكمنا له بالوعد الذي وعد الله الشهداء، وسمينا من قتلنا نحن من الظلمة كافرا معتديا، وحكمنا عليه باستحقاق الوعيد من الله العلي الأعلى» (١٥).

فتأمل أخي القارئ هذه الأحكام المغلوطة التي لا نزال نسمعها حتى اليوم: يأتي الهادي من جبل الرس، ويجلب معه مرتزقة من طبرستان وغيرها ويهاجم بهم اليمنيين المسلمين المسلمين الأمنيين في قراهم ومنازلهم، ومع ذلك يعتبرهم ظالمين ويعتبر قتلاهم في النار، ومن قتلوه من المعتدين مظلوما شهيدا!! وهو ما يفعله الحوثيون اليوم، يهاجمون القرى ومناطق حجة والجوف ودماج وغيرها، ويقتلون أهلها، ويدعون المظلومية، والدفاع عن النفس، حقا إن التاريخ عندما يعيد نفسه يصبح مهزلة بل ولعنة على من يعيده أو يقبل به!!

الموقف من المحايد

بعد أن وضع الهادي نفسه، وكل إمام من سلالته يدعو لنفسه ويخرج شاهرا سيفه بمنزلة الرسول، أصبحت الاستجابة لدعوته في القتال كالأستجابة للرسول في الإيمان بالله ورسوله، ومن يرفض دعوته أو يتجاهلها فقد كفر يقول الهادي «فمن سلم من ذلك، ولم يكن في شيء من أحواله كذلك -أي من الأعدار الأربعة- ثم تخلف عنه -أي عن الإمام- من بعد أن يبلغه دعوته وتنتهي إليه رسالته، أو يقع إليه خبره فهو غادر، في دين الله فاجر، ورسوله معاند، وعن الحق والصراط المستقيم عاند، مشاق لله محارب إلى النار عادل، وعن الجنة مجانب، قد باء من الله باللعة وجاهره بالمعصية» (١٦).

لكن الموقف العملي منه يختلف، فهو إن حارب الإمام وجب على الإمام «حربه وقتله وإهلاكه»، وإن لم يحاربه وتخلف عن نصرته، وجب عليه إبعاده وإقصاؤه وإبطال شهادته وإزاحة عدالته، وإخراج اسمه من مقسم الفيء، ووجب على المسلمين -ويقصد أتباعه- منابذته في العداوة، والاستخفاف به، والاستهانة بكل أمره، لا يسعهم غيره ثم أورد عدد من الآيات التي نزلت في الكفار والمنافقين وأسقطها على من تخلف عن نصرته في الإمامة، مثل قوله تعالى (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره إنهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون) (التوبة: ٨٤). وقال معقبا على هذه الآية: «فنهى رسول الله عن الصلاة عليهم، والوقوف على قبورهم وحرم عليهم الاستغفار لهم، ولم ينه عن ذلك إلا في غوى

هالك عنده، وكذا بشقى.. الخ(١٧). حقا إن المرء ليقشعر جلده من جرأة الهادي على تكفير مخالفيه، إن النبي (ص) كان يعامل المنافقين مثل بقية أصحابه، بل وصلّى عليهم حتى جاء الوحي بالنهاي عن ذلك، وقد علمنا أن وحي السماء قد انقطع بعد محمد (ص) ولم يتبق إلا ما توحى به الشياطين؟ فكيف تأكد للهادي أن معارضيه منافقون!؟

ومع ذلك ليت الهادي عامل مخالفيه كمعاملة النبي للمنافقين، ولكنه تجاوز ذلك إلى ما يشبه الحرب النفسية حتى لغير المحاربين، هذا يعني - كما يقول د. علي محمد زيد: أنه حتى إذا وقف المخالف للإمام موقفا غير محارب للإمام أو موقف (محايد) فإن الهادي يوجب على أنصار الإمام توجيه الضغوط عليه العملية والنفسية المختلفة نحوه، وجعله في موضع المنبوذ المحارب اجتماعيا، وتعرضه للمضايقات المختلفة مما لا يجد معه بدا من الاستجابة لدعوة الإمام والقتال معه لينجو من هذه الحالة أو الهجرة من منطقة سيطرة الإمام إلى مكان آخر يتوفر له فيه حالة من السلامة والاطمئنان المادي. والنفسى بالقياس إلى دولة الإمام»(١٨).

وهذا ما فعله الحوثيون - ولا زالوا- في صعدة وأماكن نفوذهم ضد كل من رفض أن ينخرط مقاتلا معهم، ولو لم يكن ضدهم، وهو ما دفع بعض قيادات وأعضاء «الشباب المؤمن» الذين رفضوا العنف أو الجهاد الذي أعلنه الحوثي - ولم يقاتلوا ضده، لمغادرة صعدة ولم يعودوا إلى منازلهم حتى اليوم.

معاملة الخصوم كالكفار

رغم الفارق بين الإمام علي ومشروعية قتاله والهادي وقاتله اليمنيين إلا أننا نتمنى لو أن الهادي التزم بهدي الإمام علي في قتاله مع خصومه من أهل الشام والخوارج وغيرهم ووصاياهم في هذا معلومة «لا تجهزوا على جريح ولا تتعقبوا مدبر.. الخ» بل ليت إن الهادي وقد رفع مقامه إلى مقام النبي، التزم بتعاليمه ووصاياهم في قتال الكفار! مع أن الهادي ليس نبيا واليمنيين لم يكونوا كفارا ومع ذلك فعل بهم الهادي ما لم يفعله النبي والخلفاء الراشدين من بعده بالكفار!! فقد كانت وصايا النبي والخلفاء من بعده لقادة الجيوش «لا تقطعوا شجرة ولا تدموا كنيسة ولا تقتلوا مسالما.. الخ»، أما الهادي فقد أباح لجنوده نهب أموال اليمنيين وأمرهم بهدم مساكنهم وقطع زروعهم وقد عبر عن ذلك شعرا فقال:

وحلت لي دماؤكم بحق

وإحراق السوافل والعوالي

وقطع الزرع استوجبتموه

بما قد كان حالا بعد حال!

وما أكثر ما نقرأ في سيرته «فعدا عليه السلام، حتى وصل موضعا يقال له «كتاف» من بلد «وائللة» فنهب العسكر ما وجدوا فيه من مال وغيره، وقطع أعنابهم وخربها، ثم تقدم إلى موضع آخر يقال له «المطلاع» ففعل كما فعل بكتاف.. ومضى العسكر كله حتى نزلوا قرية «أملح» ونهبوا ما وجدوا فيها، وأقاموا أياما يخربون المنازل والآبار، ويقطعون النخيل والأعناب.. وهو يتنقل في قراها ويخربها قرية قرية، حتى طرحوا عليه.. الخ» (١٩). وعندما سئل الهادي عن قطع الزروع، قال «قد فعل رسول الله مثل ذلك، حيث قطع نخل بني النضير، فأنزل عليه (ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليجزى الفاسقين) (الحشر: ٢١) (٢٠).

هكذا ينظر الهادي لمن ليس معه من اليمينين، كأهم يهود بني النضير، وهو ما يفعله الحوثيون اليوم في صعدة وحجة والجوف، حيث يقتلونهم ويهدمون منازلهم وهم يرددون الصرخة «الموت لأمریکا الموت لإسرائيل اللعنة على اليهود، النصر للإسلام»!!

فتح العراق وفتح بلاد بني الحارث

عندما فتح عمر بن الخطاب العراق جاءه أهله يشكون قالوا علمنا أنكم ستأخذون أرضنا غنيمة، فرق عمر لحاهم وقال: لا حول ولا قوة إلا بالله سأنظر لكم، ثم اجتهد اجتهاده العظيم عندما أبقي الأرض تحت أيدي أصحابها، مقابل جزء بسيط يدفعونه (خراج) لبيت المال». تعالوا لنرى ماذا كان يطالب اليمينين المسلمين من الهادي بعد أن فتح بجهاد المقدس بلادهم!! يقول ابن عم الهادي وراوي سيرته واصفا معركة مع بني الحارث: «وانهزم القوم.. ووضع السيف فقتل من القوم (بني الحارث) خلق عظيم، وقتل الهادي في ذلك اليوم بيده جماعة كثيرة لم يثبت عدده هو ولا غيره، إنه كسر ثلاثة رماح في القوم، ثم ضرب بسيفه حتى امتلأ قائم سيفه علقا وامتلت أنامله على قائم سيفه بالدم، وفي ذلك يقول شعرا.. الخ» (٢١).

حسناً، تلك معارك وبطولات قرأنا مثلها عن الزير سالم وعنزة بن شداد، فماذا بعد؟ قال الراوي: «فلما صارت منهزمة بني الحارث إلى جبل الأخدود وتعلقت به وطرحت السلاح والثياب وأخذ الناس لهم من كل جانب ومضى الهادي صلوات الله عليه إلى حصن لهم يقال له ثلاء، وكان حوالبه مخازن من طعام، فأمر العسكر بنهبه وهدم الحصن وحرقه..» (٢٢) ولقد كان هذا ديدنه ومعاذ الله أن يكون هذا فعل الفرسان النبلاء حتى في الجاهلية فضلاً عن الإسلام، ولكن ماذا بعد؟ يقول الراوي -وهو ابن عم الهادي وقائد جيشه- مفتخراً «ثم انصرف -أي الهادي- إلى القرية في آخر النهار، فأمر بالقتلى فجمعت ثم أمر بتعليقها في الشجر، فعلمت منكسة، في كل شجرة جماعة مؤزرين بالخرق والشمال وأقام بالقرية ثلاثة أيام أو أربعة ثم إن القرية أنتنت نتنا شديدا حتى لم يقدر أحد على أن يأكل لحماً، فأنت بنو الحارث إلى الهادي إلى الحق فقبلوا رأسه ورجليه ويديه وسألوه أن يهب لهم جيف إخوانهم فيدفنوها في الآبار والحفر فأبى ذلك عليهم فلم يزلوا به حتى أجابهم، وذكرهم بما كان قال لهم، وطرحت الجيف في بئار خراب وحفر كانت خارجة عن القرية» (٢٣). تأمل ما فعله ابن رسول الله كما كان يسمي نفسه مع مخالفه من المسلمين، لقد كان أقصى غايتهم أن يهب لهم جيف إخوانهم ليدفنوها. ورغم أنهم قبلوا رأسه ورجليه وليس ركبتيه، فقد ظل يأبى عليهم حتى أنتنت القرية فسلمهم الجيف المنتنة ولو أنه كان يملك ألغاماً كما يمتلكه أحفاده وأتباعه اليوم في حجة، لتسلموا الجثث ملغمة!! ومع ذلك يقولون لماذا تخشون إن أحيا الحوثيون اليوم شعيرة الجهاد كما أحيها الأئمة من قبلهم!؟

الجهاد بين الاثني عشرية والهادوية!

هذا هو مفهوم الجهاد وأهدافه وغاياته وأساليبه عند الهادوية منذ مجيء الهادي وحتى اليوم، ومع ذلك تجد كثيراً من علماء ومؤرخي أهل السنة القدامى والمحدثين ما زالوا يرددون على مسامعنا أن الزيدية -ويقصدون الهادوية- هم أقرب إلى أهل السنة من الاثني عشرية، لماذا؟ قالوا لأن أئمة الهادوية ظلوا يؤكدون على وجوب الجهاد واستمراره، ولم يجرموا الجهاد ويعطلوه كما فعلت الفرقة الضالة من الروافض التي حرمت الجهاد إلا مع الإمام المعصوم «الغائب» عندهم!! والحقيقة أن هؤلاء لو كانوا على صلة ولو بسيطة بالواقع، بل لو أنهم تحققوا قليلاً من المذهبية بل لو أنهم قرأوا التنظير للجهاد عند أئمة الهادوية، لقالوا: لقد كان من رحمة الله بأمة الإسلام أن الشيعة الاثني عشرية قد أغلقوا باب الجهاد حتى خروج مهديهم المنتظر!! ولم يفعلوا كما فعل إخوانهم الهادوية الذين أوجبوا الجهاد مع أئمتهم من أجل إعادة

الحق لأهله -أي تسليمهم السلطة! ولكن من رحمة الله بالأمة الإسلامية أن هذا الفكر الهادوي لم يكتب له النجاح إلا في اليمن وفي أجزاء محددة منه، وقد كان قدر اليمنيين أن يدفعوا -نيابة عن بقية المسلمين- ثمنا باهظا لكف أذى الجهاد «الهادوي» ضد أمة الإسلام فجزاهم الله خيرا!

إن فكرا يعتبر الإمامة ركناً من أركان الدين والإيمان بالوصية وتمييز سلالة كالإيمان بالله ورسوله، والجهاد لاستعادة حكم السلالة جهاد في سبيل الله خير لنا وله وللإسلام والمسلمين أن يحرم الجهاد والقتال حتى خروج المهدي، وتأملوا مثلاً ما حدث بعد أن أخرج الخميني «القمقم الاثني عشري» من السرداب وأجاز الجهاد نيابة عنه، وهتف بعض علماء الهادوية آنذاك، هاهو الخميني قد أصبح زيدا (هادويا) والله الحمد!! إن من يتأمل ما تفعله كتائب المهدي والصدر في العراق، وما فعلته إيران في التعاون مع أمريكا لإسقاط أفغانستان والعراق، وما يفعلونه اليوم في الدفاع عن بشار الأسد ضد الشعب السوري لا يلام إن هو قال: ليتهم ظلوا ينتظرون خروج مهديهم المنتظر!! ومع ذلك يظنون أقل سوءاً من إخوانهم الهادوية، لأن أئمة الهادوية لم يضعوا السيف منذ ألف عام، كما أن الشيعة الاثني عشرية في لبنان - حزب الله- قد حرروا جنوب لبنان من إسرائيل وهذا يحسب لهم على كل حال وهو ما لم يفعله الهادويون خلال ألف عام، فتاريخهم يتحدث عن فتوحات الأئمة عليهم السلام ولكن في بني مطر وبني الحارث وبيت بوس.. الخ. وإن توسعت فتوحاتهم في مناطق اليمن الأسفل الشوافع «كفار التأويل» كما كانوا يسمونهم! لقد ظلوا طوال ألف عام يفتحون اليمن قرية قرية ويغزون قبائلها قبيلة قبيلة! وعلى هذا الدرب يسير الحوثيون الآن في مواجهة أمريكا وإسرائيل ولكن في كشر وعاهم ووشحة!

هل بعد هذا نقول إن من إيجابياتهم أنهم ظلوا يؤكدون على استمرار الجهاد، ألا ليتهم حرموه كما فعل الاثنا عشرية، إذن لحقنت دماء مئات الآلاف إن لم يكن الملايين من اليمنيين الذين قتلهم «الجهاد الهادوي» خلال ما يزيد على ألف عام!

الهوامش:

(١) «سيرة الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين» تحقيق د. سهيل زكار، دار الفكر بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨١م، ص ٥٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٨.

- (٣) د. علي محمد زيد، «معتزلة اليمن، دولة الهادي وفكره»، ص ١٨٩.
- (٤) المرجع السابق، ص ١٩٠.
- (٥) مجموع رسائل الإمام الهادي، ص ٥١٧.
- (٦) دروس من هدي القرآن الكريم «ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى» محاضرة ألقاها حسين بدر الدين الحوثي في تاريخ ١٠/٢/٢٠٠٢م.
- (٧) سيرة الإمام الهادي، مرجع سابق، ص ١٤٨-١٤٩.
- (٨) المرجع السابق، ص ٥٠.
- (٩) المرجع نفسه. (١٠) المرجع نفسه.
- (١١) المرجع نفسه، ص ٥١. (١٢) المرجع نفسه.
- (١٣) المرجع نفسه، ص ٥١.
- (١٤) المرجع نفسه، ص ١٠٤.
- (١٥) مجموعة رسائل الإمام الهادي، ص ٤٨٣.
- (١٦) المرجع السابق، ص ٥٠٩.
- (١٧) نفس المرجع، ص ٥١٠-٥١١.
- (١٨) د. علي محمد زيد، مرجع سابق، ص ١٩١.
- (١٩) سيرة الهادي، ص ٢٤٤-٢٤٥.
- (٢٠) المرجع نفسه، ص ١٣٠. (٢١) المرجع نفسه، ص ١٧٠.
- (٢٢) المرجع نفسه، ص ١٧٢-١٧٣.
- (٢٣) المرجع نفسه، ص ١٧٣.

قراءة نقدية لوثيقة الحوثيين الفكرية: عندما تصبح العنصرية ديناً (٧)

زايد جابر نشر في الأهلالي نت يوم ١٨ - ٠٥ - ٢٠١٢

تقول الوثيقة " وإن موقفنا من السنة هو موقف الإمام الهادي عليه السلام الذي ذكره في مجموعه في كتاب السنة، حيث اشترط لصحتها العرض على القرآن، وأن تكون في إطار القرآن مرتبطة به لا حاكمة عليه، ولا معارضة لنصوصه، وأنها مرتبطة بالهداة من آل محمد كأمناء عليها في اعتماد الصحيح من غيره". وما دام أن الوثيقة قد أحالتنا إلى مرجع الموقعين عليها وهو الإمام الهادي فإن لنا أن نتساءل: ما هو موقف الإمام الهادي من السنة؟ وكيف أثر على الهادوية كمذهب من بعده؟ وهل للهادوية علم حديث خاص بها.. الخ؟

قاعدة العرض على القرآن والعترة

عرض الأحاديث على القرآن ورفض ما يعارضه قاعدة هامة دعا إليها الكثير من العلماء والمفكرين الإسلاميين المعاصرين، واستندوا إلى تطبيق هذه القاعدة من قبل الصحابة وخصوصاً أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، بيد أن اشتراطها عند الهادي لم يكن قيمة علمية حقيقية، لأنه في الواقع العملي إنما كان يعرض الحديث على فهمه وتفسيره للقرآن، فإذا علمنا أن الهادي يحصر تفسير القرآن على آل البيت فقط، لأنهم -حسب قوله: "المبلغون للرسالات الآتون من الله سبحانه بالدلالات.. الذين افترض الله على الأمة تصديقهم، وأمروا باتباعهم ونهوا عن مخالفتهم، وحضوا على الاقتباس من علمهم، ألا تسمع كيف يقول الرحمن فيما نزل من النور والبرهان "فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون" [النحل: ٣٠] فأمرت الأمة بسؤالهم عند جهلها، والاقتباس منهم لمفروض علمها" (١).)

ومن هنا نجد أن هذا الشرط -العرض على القرآن- لا يختلف عن الشرط الثاني وهو العرض على الهداة من آل محمد، فهم من يقررون الصحيح من الضعيف، ولأن الهادي لم يكن من علماء الحديث ولا من رواته، فقد اهتم بهذه القاعدة "العرض على القرآن" كثيراً لكي تساعده على إخضاع الأحاديث للتأويل الذي ذهب إليه -في الآيات، وكذلك رفض الأحاديث التي تبدو غير موافقة لما يذهب إليه، خصوصاً

في قضية الإمامة وحصرها في البطنين، والتي شكلت محور اهتمامه، ووهب لها حياته وجهوده العلمية والعملية، وقد قاده ذلك إلى قبول أحاديث ضعيفة وموضوعة ورد أحاديث صحيحة، ما دام أنها تتعارض مع هدفه وإن أوهم الناس أنه بسبب معارضتها للقرآن، ويمكن ذكر مثالين على ذلك على النحو التالي:

1- النص والوصية في الإمام علي:

كانت قضية النص والوصية للإمام علي مدخل الهادي لتبرير نظريته في الإمامة فإذا سقطت أحقية علي بالخلافة بعد النبي مباشرة، سقطت أحقية إمامة الهادي بالضرورة، ولقد أخذ الهادي بأدلة خصومه - الشيعة الاثني عشرية- في هذه القضية، ومنها أحاديث ضعيفة وموضوعة، لكنه -أي الهادي- صححها عن طريق ما أسماه العرض على القرآن وهو في الحقيقة العرض على تفسير الهادي للقرآن، ومن ذلك قوله: (تثبت إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رحمة الله عليه، من كتاب الله عز وجل ومن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، ... قال رسول الله (ص) "علي مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي"، علمنا أنه لم يقل ذلك محاباة، ولا اختياراً منه، ولا مصافاة إلا بأمر من الله واجب وحق مبين ثاقب فلما قال صلى الله عليه "علي مني بمنزلة هارون من موسى" وجدنا تصديق قوله صلى الله عليه مثبتاً في الكتاب وهو قول الله عز وجل "أفمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه ومن قبله كتاب موسى إماماً ورحمة" [هود: ١٧] فلما قال الله "ويتلوه شاهد منه" صدق الله سبحانه قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. كان رسول الله من علي، وعلي منه، بقول الله، وبقول رسوله عليه السلام، كرهنا أو أحببنا، شئنا ذلك، أو أبينا، لا ننظر في ذلك إلى قول محب مريد، ولا نلتفت إلى قول مبغض مكابر عنيد.. الخ) (٢٠).

فهذا هو العرض الذي طبقه الهادي: فهو أولاً يحتج بحديث ورد بالنص الذي أورده الهادي في كتاب الجرجاني "الكامل في ضعفاء الرجال"، وحكم عليه بالبطلان، ومع ذلك فإن الحديث الصحيح قد ورد قريباً من هذه الصيغة، لكن لا علاقة له بما يريد الهادي فقد ورد بمناسبة استخلاف النبي لعلي في المدينة عندما خرج لتبوك فقال المنافقون: إنما ترك علياً لأنه استثقله فجاء علي يشكي ذلك للنبي (ص) فقال له النبي (ص): "أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي" وهو لم يقصد الإمامة أو الخلافة بعده لسبب بسيط وهو أن هارون مات قبل موسى، فالتشبيه هنا غير وارد، ثم تأمل كيف ربط الهادي الحديث بآية لا علاقة لها بموضوع الإمامة فقوله تعالى "ويتلوه شاهد منه" قال

ابن عباس إنه جبريل فهو شاهد من الله بالذي يتلوه من كتاب الله الذي أنزل على محمد، "ومن قبله كتاب موسى" قال ومن قبله تلا التوراة على لسان موسى كما تلا القرآن على لسان محمد (ص) وهذا قول أكثر أهل التفسير (٣). وهناك تفاسير أخرى منها أن الشاهد هو القرآن وقيل الإنجيل، بل وروي عن علي بن أبي طالب أنه قال إن الشاهد هو الرسول (ص) (٤)، لكن الهادي يصبر على أنها تعني عليا وأنها تؤكد الحديث "كما سعى الهادي لتصحيح أحاديث ضعيفة بل وموضوعة في الإمام علي وآل البيت، مثل استدلال الهادي بحديث "علي مع الحق، والحق مع علي" وهو حديث لم يروه أحد عن النبي (ص) لا بإسناد صحيح ولا ضعيف كما قال الذهبي، وحديث "أنا مدينة العلم وعلي بابها.. الخ" وحاول أن يجد لها شواهد في القرآن فأتى بتفاسير لا علاقة لها بما كان يريد وليس هنا مجال بحثها.

2- رفض الأحاديث الصحيحة

مثلا صحح الهادي الأحاديث التي يرى أنها تخدم هدفه في الإمامة، وإن كانت ضعيفة أو باطلة ضعف أحاديث صحيحة تتعارض مع هدفه الرئيسي "إثبات أحقيته وسلالته" بالإمامة، وكل ذلك بالعرض المزعوم على القرآن، ومن ذلك رفضه بل وتكفيره للخليفة الأول أبي بكر الصديق رضي الله عنه لأنه - حسب زعمه - رفض أن يعطي فاطمة إرثها من أرض فدك بعد رسول الله استنادا إلى حديث "إنا معشر الأنبياء لا نورث ما تركناه فهو صدقة"، فلأن مشروع الهادي يركز على قضية وراثته النبي من قبل السلالة، فقد رأى أن منع وراثته النبي ينسف مشروعه، لهذا قسى على الخليفة أبي بكر ولم يلتمس له العذر حين رآه - من وجهة نظره - أخطأ، أو يقول حتى أخطأ - مع أنه لم يخطئ - وإنما اعتبر ما قام به بغضا لله ولرسوله وأهل بيته!! وتحامل عليه واعتبر ما قام به "طرحا لما في كتاب الله وحكما بغيره، لأن الله سبحانه يقول (يوسف: ١٠١) [النساء: ١١]، الآية جامعة لم يخرج منها نبي ولا غيره، فقال أبو بكر إنه سمع رسول الله يقول (إنا معشر الأنبياء لا نورث ما تركناه فهو صدقة) فكانت حرمة رسول الله أول حرمة انتهكت في الإسلام، وكان أول مشهود عليه بزور، وكان ماله أول مال أخذ غصبا من ورثته بالدعوى التي ذكرها أبو بكر، والله يقول غير ذلك، قال الله سبحانه (وورث سليمان داود) [النمل: ١٦]، فتبت وترحت أيدي قوم رفضوا الكتاب، وقبلوا ضده.. الخ (٥) والنص طويل وفيه من الفحش الفكري والإساءة للخليفة الأول ما نأسف لإيراد بعض فقرات منه ولكننا اضطررنا لذلك فقط لنكشف عن تلاعب الهادي، وعبه بالقرآن والسنة معا، إذ نلاحظ في النص الطويل الذي أورده الهادي بشأن أرض فدك ما يلي:

1- يحاول الهادي رفض الحديث استنادا إلى القرآن -حسب زعمه- لكنه يستند على آيات لا تعارض بينها وبين الحديث ولا علاقة لها بوراثة النبي المادية فاستدلّاه بقوله تعالى (وورث سليمان داوود) [النمل: ١٦]، استدلال باطل، لأن سليمان إنما ورث الحكم والنبوة من داوود، وليس المال، لأنه ثبت بالإجماع أن لداوود إخوة غير سليمان فثبت أن الوراثة هي وراثة النبوة لا وراثة المال، وعدم وراثة الأنبياء هي من علامات نبوتهم، ذلك أن الله تعالى صان الأنبياء أن يورثوا دنيا، لئلا يكون ذلك شبهة لمن يقدر في نبوتهم بأنهم طلبوا الدنيا وورثوها لورثتهم -كما يقول ابن تيمية.

2- حاول الهادي أن يصف ويشكك بحديث أبي بكر، ليس عن علم أو بالطرق التي عرفها المحدثون في تضعيف أو تصحيح الحديث، وإنما عبر الكذب والافتراء أو الجهل، فقد زعم أن الحديث إنما اختلقه أبو بكر لأنه لم يسمعه غيره، وبحسب قول الهادي "ولقد سألتنا جميع من نقل من أصحاب محمد عليه السلام هل روى أحد منكم أنه سمع من رسول الله مثل الذي سمع أبو بكر؟ فقال: اللهم لا، ثم جاءت بعد ذلك أسباب كثيرة قد جمعها الجهال حب التكثير لما لا ينفع عن عائشة وعن عمر المسندين لها عن النبي عليه السلام فإذا عائشة تقول: سمعت أبا بكر يقول وإذا عمر يقول: سمعت أبا بكر يقول: قال رسول الله (ص): "إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركنا فهو صدقة" وإذا هذه الأسانيد المختلفة ترجع إلى واحد، ولم يوجد أحد من أصحاب محمد يشهد بمثل شهادة أبي بكر في الميراث.. "ولو أن أبا بكر وحده من روى الحديث لما ترددنا في قبوله لأنه: "ثاني اثنين إذ هما في الغار" بشهادة رب العالمين و"صديق هذه الأمة" بشهادة النبي (ص) ومن شهد له الله ورسوله ليس بحاجة لشهادة الهادي، بل يكفي روايته وعمله بهذا الحديث للدلالة على صدقه وتقديمه الشرع على مصلحته الشخصية لأن من ورثة النبي (ص) أزواجه ومنهم عائشة بنت أبي بكر، وقد حرمت نصيبها بهذا الحديث النبوي ولو جرى أبو بكر مع ميله الفطري لأحب أن ترث ابنته، لكن مع ذلك فالحديث مروى من طرق عدة غير طريق أبي بكر وعمر وعائشة، فهو متواتر وورد عن أكثر من ثلاثة عشر صحابيا منهم ثمانية من العشرة المبشرين بالجنة ومنهم ثلاثة من آل البيت علي والعباس وابن عباس، فضلا عن زوجات النبي (ص). بل إن الإمام زيد قد روى الحديث في سنده ولكن بلفظ "إن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم فمن أخذه فقد أخذ بحظ وافر". (٦)

3- كان من الواضح أن الهادي يريد استغلال عواطف الناس العوام خصوصا، وإثارة سخطهم على أبي بكر حتى ولو بالأكاذيب، فهو لم يكتف بقصر رواية الحديث على أبي بكر وإنما زعم "أن أبا بكر عدا

على هذا الذي أخذ من أيدي أصحابه بما ذكر، فوقفه على نفسه وأولاده وأولاد أولاده وعلى أصحابه وأولادهم وأولاد أولادهم مؤبدا إلى أن تقوم الساعة وترك أهله جياعا ضارعين، يتداول ذلك الظالمون ظلما بعد ظالم، عليهم لعنة الله من يومهم ذلك إلى يومنا هذا، يصرفونه حيث شاءوا، ويعيش فيه الفاجرون والفاسقون، يتخذونه مغنما ويشرب فيه الخمر ويركب فيه الذكور ويستعان به على الشرور وأهله أهل بيت الحكمة وموضع الخير ومعدن الفضل ومنزل الوحي ومختلف الملائكة مبعدون عنه، مظلومون فيه مأخوذ من أيديهم ظلما مغضوبون غصبا..).

فتأمل هذا الفحش الفكري والافتراء العظيم فأبو بكر لم يأخذ المال لنفسه وأهله بإجماع المؤرخين، وإنما سلم أرض فدك لعلي والعباس يفعلان بها ما كان يفعله رسول الله (ص)، ثم إن أبا بكر قد أعطاهم من مال الله بأضعاف الميراث، وإن أبا بكر أتقى وأنقى من أن يحرم بنت رسول الله ويأخذ المال لنفسه، لقد أراد أن ينزل السوق ليعول نفسه بعد أن أصبح خليفة لأنه لم ير لنفسه حقا مقابل منصبه لكن الصحابة رفضوا ورفضوا له راتبا يكفيه كأوسطهم، ومع ذلك أوصى عند وفاته أن يحسب ما استلمه من بيت المال فيخرج من ماله الخاص تعففا وورعا!! ثم إن ما قام به أبو بكر قد أقره علي في حينه، واستمر عليه عند خلافته، ولهذا قال الإمام زيد بن علي لما سأل عن حكم أبي بكر في فدك: لو كنت إياه ما قضيت إلا بما قضى به، وهو ما ذهب إليه بعض أئمة الزيدية المعتدلين كيجي بن حمزة والإمام المهدي أحمد بن يحيى إذ قال في البحر الزخار: "وقضاء أبي بكر في فدك صحيح خلافا للإمامية وبعض الزيدية".. ولو كان باطلا لنقضه علي ولو كان ظلما لأنكره بنو هاشم والمسلمون.(٧)

ثم تأمل كيف يحاول الهادي أن يتلاعب بعواطف الناس ويصور أبناء فاطمة أنهم قد ماتوا جوعا في حين أولاد الآخرين -وهم بقية الصحابة- يعبتون بمال أهل البيت في ارتكاب الفواحش!! هكذا كان الهادي ينظر لنفسه وسلالته فهم "موطن الرسالة ومنبع الحكمة.. الخ" أما الآخرون فمجرد شواذ وسكارى، وإذا كانت هذه رؤيته للصحابة وأولادهم وبين وبينهم أكثر من قرنين ونصف فتخيل موقفه من اليمينيين الذين رفضوا بيعته والقتال من أجله، وتلك عنصرية تأبأها الشرائع الوضعية المحترمة، فضلا عن شريعة رب العالمين ونبيه الكريم (ص!!)

تقدیس الهادوية لآراء الهادي

ومما سبق نجد أن الهادي يرد الأحاديث إذا كانت من غير آل بيت النبوة، ويدعو الناس لعدم الانشغال بأخذ العلم أيا كان إلا منهم، لهذا نجده يطعن بالصحيحين وبقية الأمهات، وقد نقل عنه المهدي أحمد

بن يحيى المرتضى في كتابه الغايات قوله "ولهم -أي أهل السنة- كتابان يسمونهما بالصحيحين (صحيح البخاري وصحيح مسلم) ولعمري أنهما عن الصحة لخليان"، قال المهدي معقبا على كلام الهادي: "ولعمري إنه (أي الهادي) لا يقول ذلك على غير بصيرة!!" وأكد موقفه العلامة مجد الدين المؤيدي في لوامع الأنوار (٢٠٦/١) حيث أكد أن الهادي يحيى بن الحسين قال عن صحيحي البخاري ومسلم: "بينهما وبين الصحة، مراحل!!" ولأن أئمة الهادوية تقدس الهادي حتى قال عبدالله ابن حمزة -وهو من هو علما واجتهادا "إننا نهاب نصوص الهادي كما نهاب نصوص القرآن".

وقال نشوان الحميري:

إذا جادلت بالقرآن خصمي

أجاب مجادلا بكلام يحيى!

فقلت كلام ربك عنه وحي

أتجعل قول يحيى عنه وحيًا!

لهذا فقد أخذوا كلامه كقرآن وتواصوا برفض كتب الحديث والزعم بأنهم لا يأخذون الأحاديث من العجم أو حتى من العرب ويتركون من رووا عن آبائهم وأجدادهم!

أو كما قال المهدي أحمد بن يحيى المرتضى:

إذا شئت أن تختار لنفسك مذهباً

ينجيك يوم الحشر من لهب النار

فدع عنك قول الشافعي ومالك

وحنبل والمروي عن كعب أحبار

وخذ من أناس قول رواهم روى

جدهم عن جبريل عن الباري

وقال عبدالله بن حمزة مفتخرا بالفرق بينه وبين المحدثين:

كم بين قولي عن أبي عن جده

وإن أبي فهو النبي الهادي

وفتي يقول: حكى لنا أشياخنا

ما ذلك الإسناد من إسناد

وفي كتاب يدافع عن الزيدية ويؤكد قربها من أهل السنة، قال المؤلف "البخاري ومسلم والأهيات الست هي عمدة أهل البيت في التعرف على أدلة المسائل الفقهية" (٨) بيد أن هذا القول لم يعجب العلامة أحمد بن لطف الديلمي حيث اعتبر "ظاهر كلام" الكاتب أن أهل البيت قرناء القرآن جهلة في علم الحديث لا قوة إلا بالله!! ولذلك فهم -حسب زعمه- يعتمدون على كتب غيرهم، وكأن أهل البيت لا علم لهم بالحديث رواية ودراية!! وهذا إفك مبين على العترة الطاهرين "سبحانك هذا بختان عظيم." والحق أن أهل البيت عليهم السلام لهم كتب حديثة هي العمدة في التعرف على أدلة المسائل الفقهية تغنيهم عن غيرها من كتب العامة" (٩).)

ثم سرد بعض ما أسماها الكتب الحديثية المشهورة عند الزيدية وكذلك كتب الرجال ثم ذكر "ما قاله إمام الزيدية الهادي إلى الحق عليه السلام عن صحيح البخاري ومسلم حيث ذكر عليه السلام في "كتاب القياس" أهل الحديث فضعف رواياتهم حتى قال فلهم كتابان يعبرون عنهما بالصحيحين وإن بينهما وبين الصحة لمسافات ومراحل..أه.

وكذا قال بقوله سائر أهل البيت عليهم السلام (١٠).. ثم ختم بحثه بالقول: "وخلاصة البحث أن صحيح البخاري ومسلم وغيرهما من الأهيات الست منها الصحيح والضعيف والموضوع والمكذوب وإذا ورد حديث منها في كتب الزيدية فلإجماع به على الخصم وإلا ففي كتب الحديث عن الزيدية ما يكفي ويغني" (١١)

إن حديث الديلمي وغيره من علماء الهادوية يؤكد أن الزيدية لهم علم حديث خاص بهم ولا يحتاجون لكتب الحديث السننية إلا من باب ردهم على خصومهم ويقصد بالخصوم "أهل السنة" والسؤال هنا: هل بالفعل هناك ما ذكره المؤلف وغيره؟

هل للهادوية إسناد خاص؟

هذه المفاحرات الجاهلية توحى وكأن مع الزيدية الهادوية علم حديث خاص برواته روى أبي عن جدي عن جبريل عن الباري كما زعموا.. ولو كان الأمر كذلك لكان الواجب إخضاعهم للجرح والتعديل كغيرهم من المحدثين إذ شروط العدالة "الحفظ والإتقان وغيره" ولا علاقة لذلك بالنسب، لكن الحقيقة أنها مجرد تهاويل وكذب وتضليل للعمامة لا غير، وقد كفانا في الرد على هذه الدعاوى الفارغة علمين من أعلام الزيدية غير المتعصبين الأول وهو العلامة ابن الوزير والثاني العلامة المقبل الذي يقول "ومن كلمات متفقة زماننا أن الهادي ومذهبه المعتمد في اليمن لا يروي إلا عن آبائه، وهذا كذب محض إلا

أنهم لا يعرفون كذبهم لعدم معاودة كتبه، ومن عرفها منهم، وقال ذلك كان كذبه عمدا، ولقد قال السيد محمد بن إبراهيم بن الوزير رحمه الله في "إيثار الحق على الخلق" إن كتابه "الأحكام" ليس فيه غير حديث واحد متصل بأهل البيت وما عداه مدخل في رواية غيرهم، أو هو متصل لا يدري من الوساطة، وهذا الحديث ذكره في كتاب الطلاق في باب "من طلق ثلاثا" (١٢).

ولأن هذا هو الواقع فإن علماء الهادوية قد أخذوا من كتب الحديث لكن دون الالتزام بشروط المحدثين وإنما أخذوا ما يوافق هواهم، قال العلامة المقبلي "وغير الراضية من الشيعة وهم الزيدية تذبذبوا كثيرا في هذه المسألة واحتبظوا إذا جاءهم الحديث بما تهوى أنفسهم قبلوه حتى عمّن يفسقونه بالبغي مثلا، كما تراه في أول حديث في الشفاء وفي سائرهم، وفي غيره من كتبهم فإذا جاء الحديث بما لا تهوى أنفسهم ردوه، وقد حوا في أفاضل الصحابة كجريح البجلي بل أم المؤمنين أم حبيبة رضي الله عنها ولا حجة لهم فيهما على أصولهم اللهم إلا بالعدوى" (١٣).

ولا عدوى في الإسلام، بل قدحوا في حافظ الصحابة على الإطلاق أبي هريرة، وانظر ذلك في معارك الأهواء في مثل المسح على الخفين، وذلك من حديث "ما تركناه فهو صدقة" وقد رواه سبعة من العشرة فما ظنك بغير ذلك، وعلى الجملة فهم في هذه المسألة عند النقد والتكلم على الأحاديث لا شيء، بل أشبه شيء بالروافض ويظهر عليهم أحيانا ما يصدق قول القائل: اتني بزيدي صغير، أخرج لك منه رافضيا كبير وكذلك في سائر الرواة غير الصحابة، وإن كان هذا الأخير مشتركا بينهم وبين سائر المذاهب حلا أنه يلوح على غيرهم هناك التكلف والتعسف ويلوح عليهم مع ذلك عدم الإقبال المناسب لقلة البضاعة" (١٣).

علم الجرح والتعديل عند الزيدية

حارب أئمة الهادوية الحديث وعلومه، بيد أن هناك من اطلع على علم الحديث ووجد أنه قد فاته علم كبير فاهتم به وقد حارب كثير من أئمة وعلماء الهادوية المتعصبين كل من اتجه لعلم الحديث وإذا كان من السهل عليهم اتهام كل من اتجه لعلم الحديث من غير الهاشميين بالنصب فإنهم قد وجدوا صعوبة في إطلاق هذا المسمى على شخص بمنزلة ابن الوزير الذي لا يخفي نسبه ولا مذهبه، لكنهم عاتبوه، عاتبه شيخه: كيف يرجع إلى علوم العامة ولا يرجع إلى أئمة الزيدية في علم الحديث والجرح والتعديل، فرد على شيخه قائلا: "إن قولك بالرجوع في الحديث وتصحيحه وتضعيفه ورده وتعليقه إلى أئمة الزيدية يحتاج إلى تمهيد قاعدة وهي: أن يكون أئمة الزيدية قد صنّفوا في معرفة صحيح الحديث ومعلومه، ومقبوله

ومردوده، ما يكفي أهل الاجتهاد من أهل الإسلام، والمعلوم خلاف ذلك، فإن من أهل الاجتهاد من لا يقبل المرسل، ومنهم من يقبل ما وقفه الأكثرون ورفع بعض الثقات، أو وصله وقطعوه أو أسنده وأرسلوه ومعرفة هذا يحتاج إلى تأليف في العلل والذي صنف كتب العلل هم علماء الحديث كالدارقطني وغيره، وليس لأئمة الزيدية في ذلك تصنيف البتة، ومن لم يفرد للعلل تأليفا من المحدثين ذكرها في تأليفه في الحديث كما يصنع أبو داود والنسائي وغيرهما، بخلاف من جمع الحديث من الزيدية فإنه لا يتعرض لذلك، وكذلك المجتهد يحتاج عند تعارض الأحاديث إلى معرفة الراجح بكثرة الرواة أو زيادة معدليهم، أو كون بعضهم مجمعا عليه وبعضهم مختلفا فيه، وهذا يحتاج إلى معرفة فنين عظيمين:

أحدهما: معرفة طرق الحديث، وهو فن واسع لا نعرف للزيدية فيه تأليفا.

الثاني: علم الجرح والتعديل، وما فيه من تعريف مراتب الثقات والضعفاء الذين لا يحكم ترجيح حديث بعضهم على بعض إلا بعد معرفته، وهو علم واسع، صنف الحفاظ فيه الكتب الواسعة.. وليس للزيدية في هذا الفن تأليف البتة، وهذه علوم جليلة لا بد من معرفتها عند من يعتقد وجوب معرفتها من أهل الاجتهاد.

فقول المعترض: إن الواجب هو الرجوع إلى أئمة الزيدية في علوم الحديث، قول مغفل لا يعرف أن ذلك مستحيل في حق أكثر أهل العلم الذين يشترطون في علوم الاجتهاد ما لم تقم به الزيدية، وإنما هذا مثل قول من يقول إنه يجب الرجوع في علم الطب إلى الأحاديث النبوية والآثار الصحابية، ولا يجوز تعديلها إلى غيرها، ومثل من يقول: إنه يجب الرجوع في علوم الأدب إلى أئمة الزهادة، وأقطاب الرياضة" (١٤).
المراجع:

(1) المجموعة الفاخرة "مجموع كتب رسائل الإمام الهادي" تحقيق علي أحمد الرازحي، ص ٥٨٢.

(2) المرجع السابق، ص ٥٢٠.

(3) انظر: تفسير القرآن لعبد الرزاق الصنعاني/٣٠٣، وتنوير القياس من تفسير ابن عباس ١/١٨٠،

وتفسير السمرقندي ٢/١٤٢، وتفسير السمرقندي ٢/٣٧٧، والدر المنثور للسيوطي ٤/١٠.

(4) انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي ٣/١٥٩.

(5) كتاب المنتخب للإمام الهادي، ص ٤٩٤، وما بعدها والفقرات المنقولة عن الهادي بعد هذه الفقرة

مأخوذة من هذا النص ولن نكرر هامشها تجنبا للإطالة.

(6) انظر المجموع الحديثي والفقهي - المعروف باسم مسند الإمام زيد، تحقيق عبدالله بن حمود درهم

- العزي، إصدار مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، الطبعة الثانية ٢٠٠٩م، ص ٣٠٣..
- (7) أحمد بن يحيى المرتضى، "البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار"، دار الحكمة اليمانية صنعاء 1988 م، ص ٩٤.
- (8) علي بن أحمد بن ناصر مجمل "القول الجلي في الذي عن مذهب الإمام زيد بن علي"، دار النشر للجامعات، الطبعة الثالثة ٢٠٠٨، ص ٧٥.
- (9) أحمد بن لطف بن زيد الديلمي "كشف النقاب عن مذهب قرناء الكتاب" الطبعة الأولى ٢٠١٠م، ص ٧٨.
- (10) نفسه، ص ٨٠.
- (11) نفسه، ص ٨٣.
- (12) صالح بن مهدي المقبل "العلم الشامخ في إثبات الحق على الآباء والمشائخ"، الطبعة الأولى بمصر سنة ١٣٢٨هـ، ص ٦١.
- (13) نفس المرجع، ص ٣٥٢.
- (14) محمد بن إبراهيم الوزير "الروض الباسم" ج ١/١٧٥-١٧٧.

قراءة نقدية لوثيقة الحوثيين الفكرية.. عندما تصبح العنصرية ديناً (٨)!

زايد جابر نشر في الأهالي نت يوم ٠١ - ٠٦ - ٢٠١٢

تحت عنوان الاصطفاء أفردت الوثيقة فقرة خاصة لهذه القضية الشائكة، حيث نصت على «أن الله سبحانه اصطفى أهل بيت رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فجعلهم هداة للأمة وورثة للكتاب من بعد رسول الله إلى أن تقوم الساعة وأنه يهيئ في كل عصر من يكون منارا لعباده وقادرا على القيام بأمر الأمة والنهوض بها في كل مجالاتها..»

كانت الأدلة التي أوردتها الوثيقة لمسألة الاصطفاء هي نفس الأدلة على قضية حصر الإمامة في البطنين، وقد تناولناها في حلقة سابقة، ومن يتأمل في القضايا التي أثارها الوثيقة وجعلتها حكرًا لآل البيت: الإمامة، العلم، تفسير القرآن، تصحيح الأحاديث، أصول الفقه.. الخ، سيجد أنها جميعًا نتائج لقضية الاصطفاء، فإذا صح أن الله عز وجل قد اصطفى أسرة أو سلالة من دون الناس صحت دعواهم في وجوب احتكام الناس إليهم في جميع المجالات، لأن الله قد ميزهم واصطفاهم، وقد حاول دعاة الاصطفاء والتمييز السلافي - كعادتهم - الاتكاء على نصوص القرآن والسنة لتبرير دعواهم، فعملوا على تأويل بعض النصوص واستخدموا الإرهاب الفكري ضد من يخالف تفسيرهم، ما جعل بعض أهل السنة يقبل ببعض هذه التفسيرات حتى لا يتهم بالنصب ومعاداة آل البيت؟ وسنكتفي بذكر أهم الأدلة التي ورد بعضها في كتب أهل السنة وهو ما يستغله دعاة العنصرية باعتبار أن هناك إجماعاً على أفضليتهم. وهي الآية ٣٣ من سورة الأحزاب (إنما يريد الله أن يذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا). جناية التأويل لآية التطهير

قال الله عن كتابه العظيم (فيه آيات محكمة هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله)، واعتماد الفرق الضالة على التشابه من القرآن أمر معلوم، لكن ما نحن بصدده ليس من الآيات المتشابهات وإنما هو من المحكم ومع ذلك فقد خاض فيه الخائضون واستغلوه أسوأ استغلال، لقد عمدوا إلى هذه الآية في سورة الأحزاب فنزعوها من سياقها وفسروها بغير ما نزلت فيه، فقالوا إن أهل البيت هم علي وفاطمة والحسن والحسين ثم أضافت الاثنا عشرية أئمتهم الاثني عشر فقط تحت عموم الآية في حين ذهبت الهادوية إلى أن الآية تشمل جميع ذرية الحسين إلى يوم القيامة، أما دلالة التطهير فقد ذهبوا فيها مذاهب شتى، ودعونا الآن نقرأ الآية وما طرأ عليها من تأويلات.

أهل البيت كما ورد في القرآن

عاشت نساء النبي صلى الله عليه وسلم حياة الكفاف والفقر حتى إنه كان يمر الشهر والشهرين ولا يوقد في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم نار، ولم يكن طعامه وأهله إلا الأسودان: التمر والماء. وعندما فتح الله على نبيه والمسلمين وحصلوا على الفياء والغنائم ظنت نساء النبي أنه سيوسع عليهن من الفياء الذي جعل الله له الخمس فيه، لكنه قال لأصحابه: «ليس لي من هذه الغنائم إلا الخمس والخمس مردود لكم». لقد طالبت نساؤه بتوسيع النفقة فأنزل الله عليه قرآنا يتلى يخبرهن بين البقاء مع رسول الله

وتحمل المشاق معه، وبين أن يسرحهن إن أردن الحياة الدنيا، لقد أراد الله لنساء نبيه أن يكن غير نساء العالمين، ولذا فرض عليهن فروضا غير ما فرض على نساء المسلمين، وذلك ليظهن تطهيرا، وتعالوا نتأمل آيات القرآن في سورة الأحزاب التي وردت فيها آية التطهير، قال تعالى (يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعنن وأسرحكن سراحا جميلا* وإن كنتم تردن الله ورسوله والدار الآخرة فإن الله أعد للمحسنات منكن أجرا عظيما* يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيرا* ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا نؤتها أجرها مرتين وأعتدنا لها رزقا كريما* يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولا معروفا* وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى وأقمن الصلاة وآتين الزكاة وأطعن الله ورسوله إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا* واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة إن الله كان لطيفا خبيرا)، هذه هي آية التطهير ضمن آيات خاصة بنساء النبي، وهذه الآيات كما يقول العلامة محمد إسعاف النشاشيبي «كلها جمع لا تحتاج إلى تفسير، ولا إلى جمهور من مفسرين: إنها تنادي على نفسها وفيها شرحها وتفسيرها، وهي أظهر من الشمس وأوضح وأضوأ، وهي من الكلام الظاهر لا الباطن... الله يأمر نبيه أن يقول لنسائه ما أمره به، والغرض بين وفيه تحذير، وهناك تطهير، وقد سلك القرآن أسلوبه المعجز العالي في التعبير، فما دخل فاطمة وعلي والحسن والحسين في هذا الأمر؟» (١.١).

مأساة آل البيت ومأساة التأويل

لقد أدى استشهاد الحسين بكربلاء والأذى الذي لحق بأهل بيته إلى تعاطف كبير من المسلمين معه ومع أبنائه وخصوصا من أهل العراق الذين كانوا يشعرون بالذنب لأنهم خذلوه، والحق أنه كان الواجب على المسلمين كافة نصرته الحسين وآل بيته لأنهم كانوا أصحاب حق، ويزيد كان على باطل، كما إن التعاطف معه بعد مقتله أمر مفهوم، لكن ما كان ينبغي أن يقود ذلك إلى نصرته بالكذب بمثل هذا التفسير الذي زعم أن آية التطهير إنما وردت في فاطمة وعلي والحسن والحسين. إن أصحاب هذا القول قد أرادوا الرفع من شأن آل البيت بزعمهم، مع أن لهم من الفضائل ما يغنيهم عن مثل هذه التأويلات البعيدة، ويبدو أن مثل هذا التفسير قد بدأ في وقت مبكر ولا يزال بعض الصحابة كابن عباس أحياء، وهو ما يدل عليه سؤالهم له عن معنى الآية وردة عليهم بأنها نزلت في نساء النبي، لكن التفسير القريب لاقى هوى عند بعض الناس، وهو ما جعل عكرمة مولى ابن عباس ينادي في الأسواق أن الآية نزلت في

نساء النبي، ومن شاء باهلتته في ذلك!!

ومع ذلك استمر الشيعة في الإصرار على تفسيرهم هذا، واتهام من يعارضه بأنه «ناصي» وعدو آل البيت، ولأن أهل السنة يكونون الحب لآل البيت، فقد اضطر بعضهم حتى يدرأ عن نفسه التهمة، بقبول هذا التفسير، لكن دون حصر الآية بهم، وإنما إلى جانب نساء النبي لأن الآية نزلت فيهن أصلاً، ولكن بحسب قولهم لا يمنع أن يدخل علي وفاطمة والحسن والحسين فيها بحكم قرابتهم من النبي!! بيد أن الشيعة بما فيهم الهادوية لم يقبلوا إدخال نساء النبي في الآية، وحصروها فقط في علي وفاطمة والحسن والحسين، وحتى يعززوا هذا التفسير ذهبوا إلى آية أخرى وهي آية المباهلة، والتي نزلت في نصارى بخران عندما وفدوا على النبي (ص)، وجادلهم حول المسيح أنه رسول الله، وأنزل الله عليه (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون* الحق من ربك فلا تكن من الممترين* فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين) قالوا إنه بعد نزول الآية دعا النبي (ص) علياً وفاطمة والحسن والحسين ثم غطاهم بكساء خبيري وقال «اللهم إن هؤلاء أهلي، اللهم أبعد عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»، ثم تلا «إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً.» وأضافوا إن أم المؤمنين أم سلمة أرادت أن تدخل معهم فرفض النبي (ص) ذلك وقال لها: «أنت إلى خير!» وقد قبل أهل السنة الرواية ولكن مع رفض بعضهم لزيادة أم سلمة، حتى لا يخرجوا نساء النبي (ص) من آية التطهير، رغم يقينهم أنها نزلت فيهم، والحقيقة أن قصة المباهلة رواية شيعية لا أساس لها من الصحة، فالقرآن تحداهم لكنهم تشاوروا في الأمر وقالوا إن باهلتنا وكان صادقاً هلكننا وذريتنا، فاعتذروا عن المباهلة وعقدوا صلحاً وعهداً مع النبي (ص) وعادوا إلى بخران، ولم يكن معهم نساؤهم وأولادهم أصلاً، وقد كشف عن أصل الرواية وثافتها الإمام محمد عبده الذي لا يتهم بمعاداة الشيعة، بل إنهم يزعمون أنه تشيع ويوردون اسمه ضمن من يسموهم المهتدين، لأنه حقق وشرح فجع البلاغة للإمام علي ودافع عن صحة معظم ما ورد فيه، يقول الإمام محمد عبده كما نقله عنه تلميذه محمد رشيد رضا مؤيداً له في هذا التفسير: «الروايات متفقة على أن النبي (ص) اختار للمباهلة علياً وفاطمة وولديهما، ويحملون كلمة نساءنا على فاطمة، وكلمة أنفسنا على علي فقط، ومصادر هذه الروايات الشيعة، ومقصدهم منها معروف، وقد اجتهدوا في ترويحها ما استطاعوا، حتى راجت على كثير من أهل السنة، ولكن واضعها لم يحسنوا تطبيقها على الآية، فإن كلمة نساءنا لا يقولها العربي ويريد بها بنته لا

سيما إذا كان له أزواج، ولا يفهم هذا من لغتهم وأبعد من ذلك أن يراد بأنفسنا علي عليه الرضوان ثم إن وفد نجران الذين قالوا إن الآية نزلت فيهم، لم يكن معهم نساؤهم وأولادهم» أ.هـ.

إخراج الآية من سياقها

حاول علماء الشيعة ومنهم الهادوية استبعاد نساء النبي من الآية، وحصرها في فاطمة وزوجها وولديهما وذريتهم، وعندما فشلوا في إقناع الناس بآية المباهلة، ذهب المتأخرون منهم إلى إثارة شبهة لغوية إذ أناروا تساؤلات لماذا قال القرآن: عنكم؟! في يذهب «عنكم الرجس»؟ فقالوا هذا دليل أن المقصود ليس نساء النبي وإلا لقال عنكن، وهي حجة قد تنطلي على من لا يفهم اللغة العربية والقرآن الكريم، أما من يفهم فيهما فلا يثير هذا السؤال أصلا ولهذا لم يثره الصحابة أو التابعون، ذلك أن المراد بالبيت في الآية كما يقول السيد محمد رشيد رضا «هو بيت النبي (ص) الذي كان يسكنه وهو جنس والمراد بأهله هو ونساؤه، وذكر ضمير الجمع المذكور تغليبا للإشرف إيذانا بأن العناية به ثم بمن تبعاه، أو رعاية للفظ الأهل، والعرب تستعمله ومنه (إذ قال موسى لأهله إني آنست نارا سأتيكم منها بخبر) (النحل: ٧)، وقوله (فقال لأهله امكثوا) (طه: ١٠)، ونحو هذه الآية قوله تعالى (قالوا أتعجبين من أمر الله رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت) (هود: ٧٣)، والخطاب لامرأة إبراهيم عليه السلام، هذا ما يقتضيه السياق، ويترأ من كل من يخالفه، فإن العبارة جاءت في آية معطوفة على عدة آيات فيهن بالنص الذي لا يحتمل التأويل...»، ويتجاهل أصحاب هذه المغالطة أن الأخذ بقولهم بأن المراد بالآية غير نساء النبي، سيجعل السياق محتلا، وهو ما لا يليق بأي كلام عربي فصيح، فما بالك بكتاب الله عز وجل، وقد تنبه لذلك عدد من العلماء قدامى ومعاصرين من الذين لم يخشوا اتهامهم بالنصب لأنهم رأوا السكوت جريمة بحق كتاب الله، فهذا الحكيم الترمذي في (نوادير الأصول) يقول بعد أن شنع على تفسيرات الشيعة لهذه الآية: «وتأولوا قوله تعالى (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) إنما هم علي وفاطمة والحسن والحسين، وهي لهم خاصة، وكيف يجوز هذا ومبتدأ هذا الخطاب قوله عز وجل (يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعنن وأسرحنن سراحا جميلا)* وإن كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة فإن الله أعد للمحسنات منكن أجرا عظيما)، ثم قال (يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولا معروفا)* وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى وأقمن الصلاة وآتين الزكاة وأطعن الله ورسوله إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا)، ثم قال (واذكرن ما يتلى في بيوتكن) وهذا كلام

منسوق أثره على إثر بعض، فكيف صارت هذه المخاطبات كلها لنساء النبي قبلا وبعدا وينصرف في الوسط لغيرهن، وهو على نسق ونظام واحد، قال: (ليذهب عنكم الرجس أهل البيت) ثم قال على إثره (بيوتكن) فكيف صار الكاف الثاني خطابا للنساء والأولى لعلي وفاطمة وأين ذكرهما في هذه الآيات، فإن قيل: إن كاف الخطاب لنسائه فكيف قال «ليذهب عنكم» ولم يقل «عنكن»؟ قلنا: إنما ذكره لأنه ينصرف إلى الأهل والأهل مذكر، فسماهن باسم التذكير وإن كان إناثا». (٢)

ومن المعاصرين العلامة محمد رشيد رضا الذي يقول عن نفسه إنه «علوي، فاطمي، حسيني الأب، حسيني الأم، عالم بالأخبار والآثار الواردة.. ولكن كتاب الله كما قال - فوق كل شيء، وحكمه فوق كل حكم، يقول رحمه الله: «اعلم أن بعض الناس قد تكلموا في هذه الآية بالرأي فزعموا أن المراد بأهل البيت جميع ذرية فاطمة، والحق الذي لا محيد عنه إلا الهوى أن المراد بالبيت في الآية بيت النبي (ص) الذي كان يسكنه وهو جنس، والمراد بأهله هو نساؤه ثم يرد على الروايات التي جاءت متعلقة بالآية فيقول: «اعلم أن ما ورد من الروايات في تخصيصها ولا مزية بفاطمة وعلي وولديهما مما يتبرأ منه سياق الآية، إذ يصير معنى الآية، يا نساء النبي لا تفعلن كذا وكذا، وافعلن كذا وكذا، إن الله لا يريد بهذه الأوامر والنواهي، إلا إذهاب الرجس عن علي وزوجته وولديه وتطهيرهم من كل ما يفضي إلى اللائمة تطهيرا كاملا»، وإن رواية تفضي إلى هذا مما يقطع ببطلانها، وإن صحح بعض المحدثين سندها، بل أقول إنه لا معنى لإدخالهم في عموم الآية فضلا عن تخصيصها بهم ولأهمية في ذلك لهم، وهم غير مخاطبين بتلك الأحكام التي شرعت لأجل إذهاب الرجس بالعمل بها، وإنما كان يكون في ذلك مزية لو كانت الإرادة للتكوين، وكان الأخبار بها ابتدائيا غير معلن بشيء». (٣)

الهادوية وحصرها الآية في الآل

على غرار علماء الاثني عشرية ذهب معظم علماء الهادوية في إخراج نساء النبي (ص) من الآية وحصرها في علي وفاطمة والحسن والحسين وذريتهما، وهو ما انتقده عليهم العلامة ابن الوزير حيث يقول: «وأوضح من هذا تخصيصهم للآل بآية التطهير دون نساء النبي (ص) مع ظهورها فيهن والاتفاق على أن سياقها وما قبلها وما بعدها فيهن، فاعتبر هذا وزن أقوالهم». (٤)

وقد حاول بعض العلماء المجتهدين -الذين تركوا التقليد- التوسط في المسألة وجعل الآية تشمل الجميع، وهذا ما رجحه الإمام الشوكاني، حيث يقول بعد أن ذكر من حصرها في نساء النبي أو في ذرية علي فقط: «وقد توسطت طائفة ثالثة بين الطائفتين، فجعلت هذه الآية شاملة للزوجات ولعلي وفاطمة

والحسن والحسين، أما الزوجات فلكونهن المرادات في سياق هذه الآيات كما قدمنا، ولكونهن الساكنات في بيوته (ص) النازلات في منازلها، ويعضد ذلك ما تقدم عن ابن عباس وغيره، وأما دخول علي وفاطمة والحسن والحسين فلكونهم قرابته وأهل بيته في النسب، ويؤيد ذلك ما ذكرناه من الأحاديث المصرحة بأنهم سبب النزول» (ص. ٥).

ومع ذلك فإن هذا التفسير ظل مرفوضا عند علماء الهادوية القدامى منهم والمعاصرين فقد شن العلامة أحمد لطف الدليمي هجوما شرسا على من قال إن أهل البيت هم نساؤه وأقرباؤه قائلا: لو سألنا المتباكي على الزيدية: من هم آل الزبير، أو آل أبي بكر أو بني مخزوم أو بني زهرة لما عدد لنا غير رجالهم، ولقال: هؤلاء هم آل فلان، متخطيا نساءهم، ونحن لا ننكر أن زوج الرجل من أهل بيته، إلا أنها أهلية مكتسبة معدومة قبل الزواج موجودة في حينه معدومة بعد البيئونة، والمرأة وهي متزوجة تقول: أهلي أو أهل بيتي» ونحن لا ننكر أن أزواج النبي (ص) من أهل بيته وهي أهلية مكتسبة من النوع الذي بينت لك، أما الذين أدخلهم تحت كساءه واختصهم بدعائه، وقال اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، فهي أهلية أصلية، وإياها قصد المصطفى صلى الله عليه وسلم لأنها تحدرت من أصل ومخرج واحد.. الخ» (ص. ٦).

إنهم يتعاملون مع تفسيرهم المخالف لظاهر الآية وكأنه الحق الذي لا جدال فيه، يقول العلامة أحمد لطف الدليمي وهو يدافع عن الوصية للإمام علي مفندا من يزعم أن أئمة الزيدية لا يقولون بها ويحتم حديثه عن هذه القضية بالقول: «وعلى الجملة فهي -أي الوصية- محل إجماعهم لاسيما القاسم والهادي إلى الحق، وهذا عنهم ظاهر لا يقبل الخفاء، ولا يحكي عنهم غير هذا في متعلق الوصاية لوصي رسول الله إلا جاهل أو متجاهل سبيله سبيل من ينكر أن آية التطهير فيهم ويزعم حصرها في النساء، ويتجاهل النص اللغوي المخصوص بالذكران «عنكم» و«يطهركم» ويتجاهل ما روي في ذلك من أحاديث الكساء في مؤلفات أهل البيت عليهم السلام وغيرهم فإننا لله وإنا إليه راجعون» (ص. ٧).

وهذا الجزم منهم جعلهم على سبيل المثال يكتبون على صور العلامة مجد الدين المؤيدي وكذلك العلامة بدر الدين الحوثي «رحمهما الله» الآية (إنما يريد الله أن يذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا)، وعندما رأيت صورهما في ساحة التغيير بصعدة وعلى رأسها هذه الآية، قلت على هذا المنوال سيكون تفسير الآية إذا ما قرأناه مع الآيات التي قبلها والتي بعدها على النحو التالي: يا نساء النبي لا تفعلن كذا ومن يفعل منكن كذا فجزاؤها مضاعف ضعفين، يا نساء النبي افعلن كذا وكذا إن الله لا يريد

ب هذه الأوامر والنواهي إلا إذهاب الرجس عن مجد الدين المؤيدي وبدر الدين الحوثي وأولادهما ومن شاء من نسلهما وسلالتهما ويطهرهم من كل ما يفضي إلى اللائمة تطهيرا كاملا ليصبحوا مؤهلين للإمامة التي منعهم منها النواصب الفجرة أعداء الله ورسوله وآل بيته، ولكن الموت لأمريكا والموت لإسرائيل واللعنة على اليهود والنصر للإسلام!! هل رأيتم عبثا بالقرآن أكثر من هذا!! سبحانك ربي هذا بهتان عظيم!

دلالات آية التطهير

مثلما عبث البعض بتحديد من هم أهل البيت في آية التطهير، عبثوا كذلك بدلالة التطهير الوارد في الآية، فالشيعة الاثنا عشرية زعموا أنها تعني العصمة لعلي وفاطمة والحسن والحسين وبقية الأئمة الاثني عشرية في حين ذهب الهادوية إلى عصمة الخمسة «أهل الكساء» ثم الفضل والتفضيل لبقية الذرية وذهب مثلهم بعض الصوفية الذين زعموا أن الآية تدل على غفران ذنوب من كان من سلالة الحسن أو الحسين وأن الواجب علينا أن نكرم فاسقهم وعاصيهم وأن الله سيتجاوز عن خطيئاتهم بسبب نسبهم.. إلى آخر. هذا الهراء.

ويبدو أن مثل هذه الأفكار قد انتشرت في اليمن، وهو ما يدل عليه بعض فتاوى العلامة محمد بن علي الشوكاني، حيث ورد إليه سؤال يقول: هل صحيح ما قيل من أن أهل بيت النبوة لا يعاقبون على ما يرتكبون من الذنوب؟ بل هم من أهل الجنة على كل حال؟ وأن ذلك تكريم وتشريف لهم؟ فأجاب إجابة مطولة مما جاء منها: «وأما القول برفع العقوبات عن عصاتهم، وأنهم لا يخاطبون بما اقترفوه من المآثم، ولا يطالبون بما جنوه من العظائم، فهذه مقالة باطلة ليس عليها أثارة من علم، ولم يصح في ذلك عن الله ولا عن رسوله حرف واحد، وجميع ما أورده علماء السوء المتقرين بالرياسات من أهل هذا البيت الشريف، فهو إما باطل موضوع، وإما خارج عن محل النزاع.. الخ» (٨٠).

ومع أن كثيراً من علماء الهادوية لا يقولون بالعصمة أو غفران الذنوب مجرد النسب لكنهم يرون في الآية تفضيلاً لهم في قضايا كثيرة ومنها الإمامة الدينية والدينية. يقول الباحث الزيدي المعاصر عبدالله بن محمد بن إسماعيل حميد الدين: «من أبرز ما تميزت به الزيدية المكانة العالية التي جعلوها للأئمة من أهل البيت عليهم السلام، فكانت لهم المرجعية السياسية.»

وسبب المكانة العالية لأهل البيت أمران:

أولهما: ما كان لأهل البيت عليهم السلام من دور بارز في المحافظة على روح الإسلام متمثلة في

الأصلين البارزين: الإيمان بالله وضرورة قيام إمامة عادلة.

ثانيهما: مجموعة من الأدلة القرآنية والنبوية، من أبرزها قوله تعالى (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) (الأحزاب: ٣٣). والصلاة الإبراهيمية وحديث الثقلين.. أما الآية فقد أشارت إلى أنه تعالى سيظهر أهل البيت من الرجس، وأفادت ذلك بصيغ تأكيد قوية جدا ف«إنما» تفيد التأكيد، وتقدم «عنكم» تفيد التأكيد، و«يطهركم» هو تأكيد لمعنى «يذهب الرجس» و«تطهيرا» أيضا تفيد التأكيد، إن مجرد ذكر أهل البيت في هذه الآية الكريمة، بالصيغة هذه تدعو إلى التأمل العميق» (٩٠).

والتأمل العميق كما يقول ابن حميد الدين -أو حتى غير العميق- يقودنا إلى غير ما يريد، فالآية أولا خاصة نساء النبي فقط لا غير، كما أن التطهير الوارد فيها لا يعني العصمة وإنما كما يقول العلامة محمد رشيد رضا فإن «المراد بالإرادة منها ما يقصد ويراد من شرع تلك الأحكام الخاصة بمن، لا إرادة الخلق والتكوين ابتداء، فقوله (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس) هو كقوله عز وجل في آخر آية الوضوء والغسل والتميم من سورة المائدة «ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون» (المائدة: ١٦)، وقوله بعد ذكر أحكام الصيام وما فيها من الرخصة «يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر» (البقرة: ١٨٥)، كل ذلك بيان لحكمته تعالى في تلك الأحكام، وما فيها من الفائدة للأنام إذا هم عملوا بها، ولا يفهم منها إرادة الخلق والتكوين ابتداء» أ.هـ.

هذه آية واحدة من كتاب الله عبث بها العابثون وحاولوا أن يبرروا بها دعوات جاهلية للتمايز السلافي والعنصري، ولكنهم لن يستطيعوا أن يخفوا الحقيقة وسيظل كتاب الله هو الخصم لكل دعوة عنصرية لأن ميزانه في التفاضل بين الناس هو التقوى لا غير (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) وليس من كان من بني فلان أو فلان!!

الهوامش:

- (1) محمد إسعاف النشاشيبي، الإسلام الصحيح، دار العودة، بيروت، 1985م، ص ٨٤
- (2) انظر المرجع السابق، ص ١٣٧ - ١٣٨.
- (3) محمد رشيد رضا، تفسير المنار، انظر دراسة قيمة للباحث عبد الله القيسي بعنوان «الآل والأهل في المنظور القرآني» مجلة مقاربات، العدد الأول، خريف ٢٠١٢م.
- (4) ابن الوزير العواصم، ج ٩، ص ١٩-٢٠.

(5) الشوكاني، فتح القدير، ج ٤/٢٨٠.

(6) أحمد بن لطف الديلمي «كشف النقاب عن مذهب قرناء الكتاب»، ص ٣٠.

(7) أحمد بن لطف بن زيد الديلمي «الزيدية بين محب غال ومبغض قال» ص ٣٣.

(8) انظر محمد علي الشوكاني «إرشاد السائل إلى دليل المسائل» ص ٣٨-٤٠.

(9) عبدالله بن محمد بن إسماعيل حميد الدين «الزيدية قراءة في مشروع وبحث في المكونات» مركز الراءد

للدراسات والبحوث، الطبعة الثانية ٢٠٠٦م، ص ١١٧.
